

المدخل فى اصول الحديث

تأليف

العلامة المحدث الكبير

الامام ابى عبد الله الحاكم النيشابورى رحمه الله

بتعليقات نافعة

من فضيلة العلامة البهائية ، النقاد الشيخ

محمد عبد الرشيد النعمانى رحمه الله

التعريب

محمد طارق الأتقى

الاستاذ

بجامعة العلوم الاسلامية الفريدة باسلام آباد

ناشر

مكتبة الايمان اسلام آباد

جميع الحقوق محفوظة للناسر

من منشورات

مكتبة الايمان

F-10/3 ، ستريت A ٧، منزل ٤ باسلام آباد

الهاتف : 051- 2292092

ويطلب ايضاً من :

☆..... اداره اسلاميات ١٩٠ اناركلى لاهور

☆..... المكتبة الفريديه E/٧ اسلام آباد

☆..... مكتبة عمر فاروق شاه فيصل كالونى كراتشى (٢٥)

☆..... المكتبة الامدادية باب العمرة ، مكة المكرمة

☆..... مكتبة الايمان ، شارع السمانية ، مارة المرغلانى ص ب

١١٦٠ المدينة المنورة

☆..... مكتبة الامام الشافعى ، ص ب ٢١٨٧ - الرياض -

تقريظ

من فضيلة الشيخ العلامة المحقق المحدث

الدكتور شير علي شاه المدني حفظه الله ورعاه

استاذ الحديث والتفسير بجامعة دار العلوم

الحقانية اكوره ختلك باكستان

☆☆☆☆☆☆☆☆

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى،

أما بعد :

فقد تشرفت بمطالعة التعليقات للعلامة الأستاذ

محمد عبد الرشيد النعماني على كتاب الامام أبي عبد الله

الحاكم النيسابوري " المدخل في اصول الحديث "

فوجدتها تعليقات نفيسة ذهبية نافعة مشتملة على البحوث

العلمية القيمة والفوائد الحديثية الجوهرية ، والتوجيهات

النيرة السديدة التي تشهد على عبقرية العلامة النعماني ،

وسعة آفاقه العلمية وبلوغه الى اعماق المسائل العويصة ،

وحزى الله فضيلة الاستاذ الشيخ محمد طارق الأتكي ،
 جزاء الابرار المحسنين حيث منّ على ابناء العلوم الإسلامية
 ولا سيما على رواد المعرفة غير الناطقين بلغة اردو ، حيث
 قام بترجمة هذه التعليقات النعمانية من لغة اردو الى اللغة
 العربية الفصحى ، توسيعا لدائرة الانتفاع بها ، وقد وفقه الله
 تعالى ايما توفيق فى تعريبها وترجمتها ترجمة صحيحة أدبية
 سليمة بكل أمانة وديانة ، فأفاد وأجاد وسينتفع بها إن شاء
 الله تعالى أهل اللغة العربية أيضاً وستلاقى القبول فى
 الأوساط العلمية -

والله من وراء القصد وبفضله وكرمه تتم
 الصالحات وله الحمد أولاً وآخرأ وصلى الله تعالى على
 اشرف رسله وخاتم انبيائه وعلى آله واصحابه اجمعين -

بسم الله الرحمن الرحيم
 خادم الطالب / / بجامعة دارالعلوم
 رند حكا

١٤٢٢/٦/١٣

تقديم

بقلم الشيخ، القاضي، العلامة، المحقق، الفقيه، المحدث

الاستاذ المفتي محمد تقى العثمانى ا طال الله بقاءه

نائب رئيس جامعة دارالعلوم كراتشى رقم ١٤

ونائب رئيس مجمع الفقه الاسلامى بجدة

☆☆☆☆☆☆☆☆☆☆

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله

الكريم وعلى آله وصحبه اجمعين ، اما بعد :

فقد ارسل الىّ أخى العزيز فى الله الشيخ محمد

طارق الأتكى حفظه الله تعالى مسودة كتاب ” المدخل فى

أصول الحديث “ للامام ابى عبد الله الحاكم النيشابورى مع

تعليقات العلامة الشيخ عبد الرشيد النعمانى التى كتبها

الشيخ باللغة الأردية ، فقام أخونا الشيخ محمد طارق

الأتكى حفظه الله بتعريب هذه التعليقات ، وإننى لازدحام
أشغالى ، لم اتمكن من الاستفادة بالكتاب ، غير أنى سرّحت
النظر فى بعض اجزائه ، فوجدته نافعا للطلبة ودارسى
الحديث -

وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقه للخدمات
العلمية والدينية ، وأن يتقبل جهده وينفع به العباد والبلاد -

مستقى إحسانى

١ التقديم

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على رسوله محمد وعلى آله وصحبه
ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين-

وبعد فان من اعظم فضل الله وكرمه انه هيا لى الفرصة ووفقنى للتعريب
و الترجمة الى اللغة العربية لتلك التعليقات والملاحظات التى علقها
محقق العصر، العلامة، شيخ الحديث، البهائى، النقادة الشيخ عبد
الرشيد النعمانى- رحمه الله- فى اللغة الاردية على "المدخل فى اصول
الحديث" للإمام الحا كم النيسابورى - رحمه الله- وهى رسالة
مختصرة، جامعة على مباحث مهمة فى اصول الحديث-

وهذه التعليقات والملاحظات تحتوى على دراسات عميقة،
وتجارب واسعة، وبحوث علمية، نافعة، وفوائد نادرة، واستعراضات
دقيقة وخطيرة، بالإشارة والتفويض الى المصادر المستندة، المعتبرة، و
المراجع الموثوق بها، لأن الشيخ- رحمه الله- يعلق وينقد على شئى
بغاية من الدقة والدراسة، حيث يتحير به الدارس و يدهش من حذاقته و
نبوغه، ومن عبقريته و موهبه، والحقيقة أنها من أعظم مآثره العلمية
ومفاخره الخالدة، وهى تراث علمى لمكتبة هذا الموضوع، التى زخرت
بالكتب والرسائل والبحوث و بمؤلفات فى كبرى لغات العالم و أرقاها-
ومن هذا المنطلق كتب الشيخ- رحمه الله- التقديم والتصدير

على الرسالة الاردية، اذيقول:

" إن باكورة مؤلفاتنا و اول ما عالجنه الموضوع
عبر حياتنا، كان تعليقا انيقا، علميا تحقيقيا، على الرسالة
المعروفة "المدخل فى أصول الحديث" للحاكم أبى
عبد الله النيسابورى - رحمه الله - صاحب المستدرک
على الصحيحين ، وقد ألقينا فيه نظرة النقد والدراسة
على مباحث الرسالة و محتوياتها، وذلك التعليق
كانت نشرته ندوة المصنفين للهند فى مجلتها الشهرية
"البرهان" فى أعداد ستة سنة ١٣٦١ من الهجرة، فراه
العلماء و الأوساط العلمية والثقافية بعين الإعجاب
والتقدير ، و بناظرة الشكر والاعتراف، وحظى بقبول
عظيم فى جميع الحلق، فوق ما رجاه المؤلف، والحمد
لله على ذلك "

ولما كانت هذه التعليقات على "المدخل ---- فى اللغة الاردية فما
كان لدارس عربى ان يستفيد منها لا اختلاف اللغة وان يلقى عليها نظرة
النقد والتحقيق بكل عزم و اجتهاد مع انها كانت مفيدة و نافعة جدا،
فكانت الحاجة ماسة الى تعريبها ونقلها الى العربية ، لينتفع بها العقل
العربى لانه اقوى على إساغة الاسلام إساغة صحيحة و أ جدر بحمل
أمانته ، فشمرت عن ساعدى واستعدت لهذه الخدمة

بإشارة بعض الأصدقاء الفضلاء المخلصين إلى الإنجاز بها، وقد كنت طالباً في قسم التخصص في الفقه الاسلامي الحنفي سنة ١٤١٤ من الهجرة في جامعة دار العلوم كراتشي رقم ١٤ ورغبت الى هذا الأمر بما رأيت من تقدير كبير وثناء عاظم في المجامع العلمية والنوادي الأدبية في الأقطار العربية خاصة وفي شبه القارة الهندية عامة، من كبار العلماء والشيوخ والدارسين، لفضيلة الشيخ - رحمه الله - ولمولفاته ومقالاته العطرة، التي تشتمل على دراسات دقيقة ومباحث فريدة في مجالات متنوعة لانه رحمه الله - كان امماً حاذقاً في أصول الحديث، عديم النظير في العالم كله، وله نشاطات واسعة النطاق في هذا المجال، فكان كاتباً مرموقاً وباحثاً صاحب اختصاص في هذا الموضوع، يشار إليه بالبنان، وله دور عظيم في الأوساط العلمية والحلقات الثقافية، لانه يتحف العالم الاسلامي والعربي بالمزيد الجديد، وكان - رحمه الله - من كبار المتحمسين لهذا العلم، فمن اجل ذلك كان يحدى العالم كله بالتكلم على هذا الموضوع والبحث عنه بكل اعتناء ونشاط، فيبرز ذوقه المرموق ورغبته الصادقة بقيامه وجلوسه، وسلوكه وحياته، ويعرف هذه الحقيقة من نال شرف الحضور في مجلسه الدراسي ولو كان مرة واحدة.

ولما فرغت من التعريب والتحقيق حضرت عند الشيخ رحمه الله - في جامعة كراتشي، وأخبرته عن التعريب لتعليقاته الاردية، فرح به جداً،

وما إن سمع هذا الخبر تلاً لأت ملا مع الفرح والسرور على وجهه المتنور، أخذها ولقى عليها نظرة عابرة فى بعض المواضع والمقامات، فقال: ماشاء الله، تقبل الله مساعيكم و مجهودكم فى هذا الصدد بفضلته و احسانه، ثم قلت له: يا استاذى : اريد أن تقدم عليها شيئاً من التصدير والكلمات

الابتدائية للسعادة والبركة وليتأكد الأمر مزيداً للاعتماد والتشجيع، فقال وقد كان يمر بيده على ظهرى بالمحبة والألفة: يا بنى لا تلتفت الى فلان و فلان للتصدير والتقديم بل تقدم الى هذا المجال، مجال التصنيف و لتأليف تقدم الجيعان على الأكلة، بكل همة و اعتناء، وبكل جهد و نشاط، ولا تضع وقتك الثمين فى الا انتظار لمثل هذه الأمور، فتدخل هكذا زمرة العلماء الجها بذة النوابيع إن شاء الله، ثم دعا لى أ د عية متنوعة، كانت تشتمل على عافية الدارين و صلاحهما-

ثم كثرت الحوادث و المشاغل فلم يتمكن لى أن أعيد عليها النظر و ا عتني بطباعتها عبر هذا الزمان بكثرتها الكاثرة، و هاهى الطبعة الأولى الجديدة، المنقحة، بأحسن الترتيب و التنسيق، و بالتنقيح و التهذيب، فى مظهر جميل لائق، وزدت فيه ثلاث مقالات زادت قوة و قيمة!

(۱) الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني و ماثره الخالدة -

(۲) حياة الإمام الحاكم و ماثره الخالدة

(۳) نشأة علم اصول الحديث و مرا حل تطوره -

هذا و اسأل الله سبحانه و تعالى ان يتقبل هذا الجهد الضئيل ،
ويجعله ذخراً للاخرة ، و وسيلة للتقرب و الزلفى لدى الله سبحانه و
تعالى ، انه سميع قريب مجيب الدعوات ، و صلى الله على سيدنا و
مولانا محمد و على اله و صحبه اجمعين -

محمد طارق

و المدير

المفتى والمدرس

بجامعة مريم للبنات

بجامعة العلوم الاسلامية

F-10/3

الفريديية 7 E اسلام آباد

اسلام آباد

باكستان

۸ اكتوبر ۲۰۲۰م

۹ رجب ۱۴۴۱هـ

تصدير

بقلم فضيلة الاستاذ

الدكتور صالح عبد الوهاب المصرى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، وصلى الله على سيدنا محمد

خاتم النبيين، وآله الطيبين الطاهرين

أما بعد فإن علم السنة النبوية بعد الكتاب العزيز أعظم العلوم

قدراً وأرقاها شرفاً وفخراً، إذ عليه مبنى قواعد أحكام الشريعة الإسلامية،

و به تظهر تفاصيل محملات الآيات القرآنية، وكيف لا ومصدره عن لا

ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى-

و يتشعب علم السنة هذا إلى علوم كثيرة قامت على حراسته

والذود عن حياضه، منها علم مصطلح الحديث او علم أصول الحديث

وهو أيضاً من العلوم الجليلة القدر، العظيمة الشأن، وقد اشتمل هذا العلم

على أدق الطرق التى ظهرت فى العلم للتحقيق التاريخى، ومعرفة النقل

الصحيح من الباطل، فبمعرفة قواعد هذا العلم نستطيع أن نتعرف على

المقبول والمردود من الحديث، وبها يتميز الصحيح من السقيم، وبذلك

يصان علم السنّة النبوية المطهرة من أى زيف أو تحريف، وفي حفظها
حفظ للإسلام وقواعده، ولهذا أقبل العلماء شرقاً وغرباً على العناية به
والرعاية له، وقد سخر الله لهذا العلم رجالاً قعدوا قواعده،

وأسسوا مبادئه، ومن هؤلاء الذين لهم أياد بيضاء على السنّة النبوية العطرة:
الإمام الحافظ، الناقد، العلامة، شيخ المحدثين: محمد بن

عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم، أبو عبد الله، البيّع (١)

الضبي، الطهماني، النيسابوري، الشافعي المولود في يوم الإثنين من شهر

ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين و ثلاثمائة بنيسابور (٢)

وقد أثنى عليه غير واحد من العلماء: قال العلامة الذهبي عنه:

(.. برع في معرفة الحديث و فنونه، وصنف التصانيف الكثيرة، و انتهت

إليه رئاسة الفن بخراسان، لا بل في الدنيا) (٣)

(١) البيّع: بفتح الباء و كسر الباء المشددة آخر الحروف، و في آخرها العين

المهملة: هذه اللفظة لمن يتولى البياعة والتوسط في الخانات بين البائع

والمشتري، من التجار للأمتعة، واشتهر بهذه النسبة ((الحاكم)) انظر:

الأنساب للسمعاني (٢: ٣٧٠، ٣٧١)

(٢) سير أعلام النبلاء - للذهبي: ١٧/١٦٣، ١٦٤ -

(٣) العبر - للذهبي: ٩٢/٣ -

و قال التاج السبكي عنه:

(.. اتَّفَقَ على إمامته و جلالته و عظمة قدره) (١)

و فى النجوم الزاهرة يقول المؤلف:

(.. كان أحد أركان الإسلام و سيد المحدثين و إمامهم فى وقته

و المرجوع إليه فى هذا الشأن' (...) (٢)

و قد ألّف هذا الإمام مؤلفات كثيرة كانت لبنات فى صرح علم

السنة النبوية، منها:

المستدرك على الصحيحين، و هذا الكتاب يتعلق بعلم الرواية، و

للعلماء فيه مؤاخذات، و معرفة علوم الحديث، و المدخل فى

أصول الحديث، و المدخل إلى علم الصحيح، و هذه الكتب

لبنات هامة فى علم دراية الحديث، و قد قال الحافظ الذهبى عن

مصنفات الحاكم:

(... فاتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريباً من ألف جزء ...) (٣)

توفى الحاكم رحمه الله تعالى بعد حياة حافلة بالجد و الكفاح فى طلب

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ١٠٣٩/٣، ١٠٤٠ -

(٢) النجوم الزاهري: ٢٣٨/٤ - (٣) سير ١٧٠/١٧.

العلم و تعليمه، سنة خمس و أربعمائه، عن أربع و ثمانين سنة۔

رحل الحاكم و ترك لنا تراثاً ضخماً دعى العلماء إلى إبرازه بالصورة التى تليق به، و من هؤلاء الذين عكفوا على بعض مؤلفاته لإخراجها للمسلمين فى صورة يتنفع بها:

محقق العصر مولانا محمد عبد الرشيد النعمانى، رحمه الله تعالى، وهو من علماء القارة الهندية، وقد قام هذا العالم الجليل بالتعليق على كتاب: ((المدخل فى أصول الحديث)) للإمام الحاكم، و قد علق عليه باللغة الأردية، وعنون له بالعنوان التالى؛

تبصرة بر

المدخل فى اصول الحديث للحاكم النيسابورى۔

جو علم اصولِ حديثِ كى بہت سى نادر اور قيمتى معلومات پر مشتمل ہے۔

☆☆☆

و معنى هذا العنوان فى اللغة العربية: تعليقات على كتاب المدخل فى أصول الحديث للحاكم النيسابورى۔ الذى يحتوى على معلومات قيمة و نادرة فى أصول الحديث۔

والحقيقة المرّة أن هذا التعليق لا يمكن الاستفادة منه لغير

الناطقين والعارفين باللغة الأردية، ولأجل ذلك لا نقدر على ان نطلع على أفكار علماء القارة الهندية إلا إذا نُقل هذا الكتاب إلى اللغة العربية؛ وقد سخر الله عز و جل رجلا من رجالات القارة الهندية، ممن يتكلم العربية لمطالعة هذه التعليقات التي كتبها أستاذه الشيخ عبد الرشيد النعماني، ورأى فيها من الفوائد ما يجعله يُقدم على ترجمتها و تقديمها للدارسين و الباحثين الناطقين بالعربية، و جزى الله الشيخ محمد طارق الأتكي الذى تخرج من جامعة دارالعلوم كراتشى- بدولة الباكستان- واليوم هو استاذ الفقه و الادب فى جامعة العلوم الاسلامية الفريدية E-7 اسلام آباد والمفتى بها- خيراً على ما تحمل من صعب، و كابد من مشاق فى سبيل إخراج هذه الرسالة بالصورة التى تليق بها، ولنعم ما قام بهذا العمل، وقد أجاد الأخ الفاضل المفتى فيما نقل إلى اللغة العربية الفصحى فجزاه الله تعالى احسن الجزاء -

و قد طلب منى الشيخ الفاضل أن أقوم بمراجعة الترجمة التى قام بها، وقد و فقتى الله عز و جل و أعاننى على مراجعتها، و قمت بتسجيل الملاحظات عليها، ليقوم بتعديلها إلى الصورة الحقيقية التى تعبر عن فكر شيخه تعبيراً صحيحاً

و أرجو من الله تبارك و تعالى أن يتقبل منا هذا العمل، وأن يجعله خالصاً
لوجهه الكريم، فإنه نعم المولى و نعم النصير، و صلى الله وسلم و بارك
على البشير النذير، و على آله و صحبه و من سار على هديه إلى يوم
الدين-

والحمد لله رب العالمين

د/ صالح عبدالوهاب السيد

أستاذ الحديث المشارك بقسم التفسير والحديث بكلية
أصول الدين، الجامعة الإسلامية العالمية - اسلام آباد
والأستاذ المساعد بقسم الحديث و علومه بكلية أصول
الدين والدعوة الإسلامية جامعة الازهر الشريف بمصر
وكان الفراغ من التعليقات في ١٥/٩/١٩٩٨م

الشيخ محمد عبدالرشيد النعماني رحمه الله

حياته و مآثره الخالدة

اسمه و ولادته

هو الإمام، المحقق، المحدث العظيم، البحاثة، النقادة ألمع عصره، الحاذق في أصول الحديث و أسماء الرجال، الشيخ عبدالرشيد بن المفتي عبدالرحيم النعماني رحمه الله تعالى -

مولده: ولد الشيخ في مدينة "جے پور" (الهند) الثامن عشر من ذى القعدة سنة ١٣٣٣هـ، من الهجرة، المطابق ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩١٥م و كانت أسرته من قبيلة "راجپوت" وهي من اعظم القبائل في القارة الهندية عددًا و جاهة -

الدراسة

بدأ الشيخ رحمه الله دراسته الابتدائية في مدرسة انوار محمدی في الهند، فتعلم فيها من الكتب العلمية في اللغة الفارسية، والأردية ثم ارتحل إلى الشيخ العلامة قدير بخش البدائيواني رحمه الله في مدرسة تعليم الاسلام- فتلقى منه كتب الصرف والنحو و الفقه و مشكاة المصابيح و غيرها، ثم التحق في دارالعلوم ندوة العلماء لکنو فلازم فيها صحبة الشيخ، الفقيه، المحدث، العلامة جيدر حسن خان التونکی رحمه

اللّٰه إلى زمن طويل، فاستفاد منه فى التعلیم والدراسة كدارس مجتهد حتى قرألديه كتب الحديث كلها، وأخذ منه علوم الحديث و معارفه بطريق جيد-

من مآثره الخالدة

ولما فاز بسند العلوم الشرعية والعقلية متميزا بمواهبه و كفاءاته على من سواه من الطلبة الناجحين انتقل الى دهلى، فصار عضوا لندوة المصنفين فى دهلى سنة ١٩٣٢م، و قد كان يحب التأليف والتصنيف منذ نعومة أظفاره، فأجهد قواه فى ذلك، و فى غضون ذلك ألف كتابا قيما "لغات القرآن الكريم" فى اللغة الأردية فى ثلث مجلدات، وهو كتاب جليل القدر، رفيع المقام والذكر، عظيم النفع و الإفادة، فريد المعرفة فى كثير من لغات الألفاظ، جميل الترتيب والنظام، وهذا الكتاب طبع مرات كثيرة لما ينكب عليها طلاب علم اللغة و من يريد فهم القرآن الكريم-

ولما استقلت دولة باكستان سنة ١٩٤٧م هاجر إلى باكستان،

وعين مدرّسا فى "دارالعلوم الاسلامية" فى "تندو اله يار" التابعة لحيدرآباد السنده، التى أسسها شيخ الإسلام شبير احمد العثمانى رحمه اللّٰه، فدرّس هناك كتباً مختلفة من العلوم المتنوعة من الفقه، وأصوله، و من النحو و المنطق و مقدمة ابن الصلاح فطارحيته فى دارالعلوم بعبقريته

و نباهته فى العلوم الدينية، كيف لا وقد كانت بيئة دارالعلوم وجوها مملوءة من البركات و السعادات بتواجد كبار المشايخ فيها من امثال الشيخ العلامة محمد ادريس الكاندهلوى رحمه الله صاحب المؤلفات الكثيرة فى شتى العلوم، والشيخ عبيد الرحمن الأتكى رحمه الله، و محدث العصر محمد يوسف البنورى رحمه الله، مؤلف معارف السنن، والمحدث الكبير بدرعالم الميرتهى رحمه الله، و شيخ الاسلام شبير احمد العثمانى رحمه الله، وما احسن الجوحينما اجتمع فى دارالعلوم الاسلامية مثل هو لأ العلماء النوايح، رحمهم الله تعالى رحمة واسعة- ونظراً لمزيد تفوقه و بالغ ذكائه و نبوغه فى العلوم المختلفة طلبه الشيخ محمد يوسف البنورى رحمه الله الى جامعة العلوم الاسلامية بنورى تاون كرا تشى، للتدريس وإلقاء المحاضرات فيها، فلبى الشيخ عبدالرشيد النعمانى هذا الطلب، فعين مدرساً فى هذه الجامعة، فدرّس رحمه الله فيها من اعظم كتب العلوم من التفسير وأصوله والفقه، واعتنى بالحديث النبوى اعتناءً بالغاً تدريساً، و تحقيقاً، و تالياً، فدرّس هناك جامع الترمذى والصحيح لمسلم، و سنن ابى داود، و سنن ابن ماجة و كتاب الآثار و شرح معانى الآثار للامام الطحاوى وألقى محاضراته فى الفقه من كنز الدقائق و الاختيار-

و كان الشيخ رحمه الله مشرفاً خاصاً لطلاب مجلس الدعوة و

التحقيق فى الفقه لكتابة الرسائل و المقالات العلمية كما انه كان مشرفاً
 خاصا لقسم التخصص فى الحديث النبوى، فاستمر هذه السلسلة إلى
 سنوات عديدة؛ فأفاد رحمه الله وأجاد و تخرج على يديه جموع من
 العلماء الأفاضل؛ المهرة؛ نشروا العلوم- ومازالوا ينشرون- فى مناطق
 مختلفة و دول أخرى؛ وأناروا مسالك الشريعة الغراء لمن يريد الانتماء و
 العزو اليها-

ثم تنازل عن هذه الخدمات و الوظائف واستقال منها فى
 الجامعة سنة ١٣١٢ من الهجرة؛ وانتقل مع نجله الذكى عبد الشهيد
 النعمانى حفظه الله الى جامعة كراتشى- وهو من اساتذة العلوم
 الاسلامية فيها منذ سنوات- الى اخر لمحات من حياته؛ و مازال يقدم
 خدمات دينية؛ جليلة فى مجالات شتى؛ وكان يلقى المحاضرات
 للصحيح للإمام البخارى و شرح معانى الآثار فى هذا الزمن فى مدرسة
 عائشة صديقة للبنات شرف آباد كراتشى و قد كان يحب خدمة
 الحديث النبوى أشد المحبة فأجهد قواه فى ذلك وأرهق نفسه فى
 المطالعة و الدراسة؛ و قضى حياته خادماً له؛ ذاباً عنه؛ و كان يدرس
 الحديث النبوى بدقة النظر؛ و عمق الدراسة و بكل تدبر و اتقان-

مكاته العلمية والدراسية

و كانت شخصيته تتحلى بصفات نبيلة من الزهد و التقوى؛

والذكاء النادر، والفهم الدقيق، والإلمام التام على دراسته، والذاكرة القوية، وله عبقرية ملهمة فى التحقيق و سعة الدراسة، و يدطولى، وتخصص مرموق فى فن أسماء الرجال، فنال الثناء فى ذلك من علماء العالم الاسلامى كله، حتى لم يوجد له نظير فى جميع الأقطار الاسلامية، و كان له شغف مذكور و لوع خالص فى علم الحديث و أصوله، فقضى معظم جزء من حياته لخدمة علم الحديث وأصوله - ٨

و من أعظم مآثره العلمية كتابه: "ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجة" وهذا الكتاب طبع فى البلاد العربية أيضاً باسم "الإمام ابن ماجة و كتابه السنن" وهو يحتوى على ثلاث مائة صفحة، و من المدهش انه ألف هذا الكتاب الذى يشتمل على دراسة عميقة، فى عشرين يوماً فقط مع ما له من مشاغل أخرى من التدريس والتعليم، فنظرا إلى ذلك يكتب الشيخ عبد الفتاح ابو غدة رحمه الله بعد هذا:

"ولكن لا غرابة فى ذلك، فقد كان فى شبابه نشيطا دأبا فى العقل، لا يعرف الكلل والملل، مع ما أعطاه الله تعالى من ذكاء نادر، و فهم ثاقب، واطلاع واسع على كتب الحديث، و متعلقاته، و على مواضع الفوائد الحديثية، والأصولية المنشورة فى شتى الكتب"

ومما يدل على عمق نظره فى العلوم أن احداً حينما سأل منه عن

مسئلة شرعية أو عن ضابطة يستمع إليه و يمعن فى ذلك ثم يجيب له
إجابة صحيحة بالبسط و التفصيل، وكان له ذوق علمى حتى تنعقد حفلة
العلم والأدب أينما يحل و ينزل -

ومن المعلوم أن الشيخ رحمه الله ممن يقلد مسلك الإمام
الاعظم ابى حنيفة رحمه الله، وان له صلة و طيدة بالمذهب الحنفى،
ولا اكون مبالغاً لو قلت: ان له محبة خالصة به فى درجة العشق و الغرام، و
كثيراً ما يشتكى ممن الذين يطعنون على الإمام الاعظم و على أصحاب
الاحناف من العلماء الشوافع بغير حق، وينوه بهذه الظاهرة فى مجالس
علمية مختلفة بكل حزن و تأسف، ويذكر القائمة الطويلة ممن الذين
ابتلوا فى هذه المصيبة من كبار العلماء بالطعن على الإمام ابى حنيفة
رحمه الله بطرق متعددة من السب و الشتم، ومن الكلمات الردية
المطرودة، و مع هذا كان رحمه الله يراعى الأدب و الاحترام فى البيان
والتحرير الذى يشتمل على الذب عن الإمام الأعظم، و هكذا يكون
الأسلوب و المنهج للعلماء المخلصين فى ذلك -

و من سوء الحظ أن بعض الناس فى عصرنا هذا يعتقدون ان
الامام الأعظم لم يكن تابعياً لا رؤية ولا رواية، فكان رحمه الله أثبت
بالدلائل القوية انه من اهل الاتباع رؤية و رواية، فألف على هذا
الموضوع رسالة مستقلة باسم "الإمام ابو حنيفة و تابعيته" -

و مما يتهم به الامام ابو حنيفة رحمه الله - انه لم يعرف شيئا من علم الحديث، وهذا يبتنى على سوء الفهم والتعصب المحض والافقد كان الامام رحمه الله محدثا عظيما، فعالج الشيخ رحمه الله على هذا الموضوع و وضع بأنه اختار اولاً سلسلة التصنيف على الأبواب فى الحديث، وله رسالة مختصة على ذلك باسم "ابو حنيفة أول من دوّن الحديث" كما أنه صنف على مناقب أبى حنيفة و على مكانته العلمية كتابا قيما باسم "مكانة الإمام ابى حنيفة فى الحديث" وحقق هذا الموضوع بمصادر قوية و مراجع مستندة من أمثال "الخيرات الحسان" للعلامة الحافظ ابن المكي، و "عقود الجمان" للعلامة الدمشقى و غيرهما من كتب معتبرة-

استرشاده بمشاىخ الطريقة

و من عادة العلماء الصالحين قديما و حديثا انهم يراجعون مشايخ مهرة و حذاقا فى مجال التربية و تزكية النفوس، وهى سنة حسنة، يبلغ بها الإنسان الى التقرب بالله سبحانه و تعالى فى أقرب فرصة، فيؤدى الواجبات والمستوليات بكل سكون واطمينان، وما دام لم يسلك الانسان على هذا المنهج المستقيم بكل اخلاص و طلب، لا يمكن له أن ينال المراتب العالية و الدرجات الرفيعة لدى الله سبحانه و تعالى، وأن يتحلى بالصفات النبيلة، والأخلاق المرضية التى ينشدها ديننا الإسلام-

و من أجل ذلك راجع الشيخ رحمه الله إلى محدث العصر سيدنا عبدالقادر رائبورى رحمه الله وكان ممن تشرب منهج الشيخ رشيد احمد الكنكوهى، رحمه الله فى التزكية للنفس. ولإصلاح الباطن، وهو من أجلّ خلفاء الشيخ عبدالرحيم رائبورى رحمه الله وكان ممن تشرب منهج الشيخ رشيد احمد الكنكوهى، رحمه الله فى التربية، واضطلع بأفكاره فى إصلاح النفوس البشرية، وأساليب تزكيتها و توجيهها من غيها إلى رشادها، ثم اتصل بشيخ الحديث محمد زكريا رحمه الله بعد وفاته للتربية والإصلاح-

ومن هذا المنطلق كان الشيخ رحمه الله يذكر الله تعالى فى كل حين، ولا يمضى اوقاته إلا فى الذكر أو فى مسألة علمية ويهتم باتباع السنة النبوية فى جميع مراحل الحياة وخاصة يدعو من الله سبحانه و تعالى الأدعية المسنونة عند الذهاب الى المسجد والرجوع عنه،

و كان يخفى دائما فضائله و صفاته من الناس، و يقى نفسه من السمعة والرياء، و قضى حياته خامل الذكر و لكن مع الجهد المتواصل و مع الفقر و ضيق اليد، و كان يواظب على برنامجه إلى آخر لمحة من حياته، و يجاهد كثيرا فى عبادة الله سبحانه و تعالى بأن كان يصلى الصلوات الخمس مع الجماعة ولو كان فى مرض شديد مزمن، و كان يحب تحريك طالبان فى افغانستان كثيراً ويسر جدا من أنباء تقدم

”الطالبان إلى ارض الاعداء و من فتوحاتهم و يدعولهم صباحًا و مساءً“
و من الذى لا يحب هولاء الناس الذين نفذوا احكام الاسلام على
مستوى الحكومة و طبقوها فى جميع شعب الحياة الانفرادية
والاجتماعية على رغم تلك المؤامرات والدسائس التى دبرها أهل
الحضارة الغربية ضد الإسلام والمسلمين- فجزاهم الله تعالى احسن
الجزاء-

من مؤلفاته رحمه الله

وله مؤلفات عديدة و رسائل كثيرة و مقالات علمية على
مواضيع مختلفة، حظيت بقبول عظيم بين الاوساط العلمية، وهى مما يليه:
١- لغات القرآن الكريم (ثلاث مجلدات)

هذا الكتاب فى اللغة الاردية، يشتمل على لغات القرآن و شرح
الالفاظ المفردة والمركبة، و على الفوائد العلمية من التفسير والفقہ
والتاريخ-

٢- الامام ابن ماجة و علم الحديث

كتاب فى اللغة الاردية، وهو جامع على المباحث المفيدة-

٣- التعقيبات على دراسات الليب فى الأسوة الحسنة بالحبيب
صلى الله عليه وسلم، للعلامة محمد معين السندهى-

٤- الامام ابن ماجة و كتابه السنن

هذا الكتاب فى اللغة العربية' و يحتوى على تحقيقات نادرة' ودراسات عميقة' فى علم الحديث وأصوله' وهو مما يستفيد منه الدارس اكثر ما يمكن-

٥- التعليقات على ذب ذبابات الدراسات عن المذاهب الأربعة' قدتسامح الشيخ العلامة محمد معين السندهى فى "دراسات اللبيب" فكتب عليه الرد العلامة عبداللطيف السندهى رسالة باسم' ذب ذبابات الدراسات' فكان الشيخ رحمه الله كتب على هذه الرسالة تعليقات مفيدة نافعة' زادتها قوة وقيمة-

٦- التعليق القويم على مقدمة كتاب التعليم للعلامة مسعود السندهى-

٧- مكانة الإمام أبى حنيفة فى الحديث-

٨- الناصبية فى لباس التحقيق ---- على رد الفتنة الناصبية-

٩- سيدنا على وقصاص سيدنا عثمان رضى الله عنهما-

١٠- التعليقات المفيدة على المدخل فى أصول الحديث

وهذه بين يديك' كتبها الشيخ رحمه الله فى اللغة الاردية' ونقلها إلى

العربية محمد طارق الأتكى كاتب هذه السطور-

هذا و هناك كثير من الرسائل والمقالات التى كتبها الشيخ

رحمه الله لمجلات مختلفة شهرية و نصف شهرية' وهى مما يشهد على

نبوغه و مكانته العلمية رحمه الله رحمة واسعة-

رحلته إلى دار القرار

اصبح الشيخ مريضاً قبل انتقاله الى ذمة الله فداواه بعض الأطباء المخلصين في المستشفى الكبير حتى صبح ثم نشأ الاضطراب و القلق ليلة الأربعاء حتى طاربه النوم من عينيه مع انه كان يأكل الدواء للنوم و يقول ابنه عبدالشهيد النعماني - حفظ الله - كان والدى يذكر الله تعالى فى هذه الليلة كثيراً فتارة يقرأ لا إله الا الله و أحياناً سورة الاخلاص و كان يتلو هذه الآية: ما يفعل الله بعذابكم ان شكرتم و امتتم "بالتضرع و البكاء" ويسأل مرة بعد مرة عن وقت الفجر حتى انه صلى الفجر فى الساعة الخامسة الا الربع ثم أكل الفطور قليلاً و لكن ذلك الاضطراب و القلق الذى نشأ فى بداية الليل لايزال يزداد شيئاً فشيئاً حتى غربت شمس العلوم و المعارف فى ضوء النهار عند الساعة العاشرة تماماً للتاسع و العشرين من ربيع الثانى ١٣٢٢هـ من الهجرة و كان عمره ست و ثمانين سنة فرحم الله عليه رحمة واسعة فاشترك لصلاة جنازته ألوف من الناس من كراتشى و مضافاتها و صلى عليه بالناس أخوه الصغير عبدالحليم الششتى ثم دفن بين قبر زوجته و بنته حسب وصيته - رحمه الله تعالى و جعل جنة الفردوس مثواه -

حياة الامام الحاكم ومآثره الخالدة

ان التاريخ الاسلامى يتنوربتنويه الوقائع والتراجم بأولئك الشخصيات البارزة الذين افادوا الأمة الاسلامية كلها بالارشاد الى سبل الهداية والفلاح بطرق شتى، فتركوا المفاخر المدهشة، والوظائف الخالدة على دنيا العلم و المعرفة، التى يتحير بها العقل الانسانى لإدراك تلك الحقيقة، بمجهودات متواصلة فى ذلك، وشرحوا الاسلام، واصوله، ومهماته، وقضياه، والتزاماته حسبما تستدعيه الحاجة نظرًا إلى الأصول الأساسية الاسلامية، بكل دقة واجتهاد، فأغلقوا أبواب الزيغ والفساد بتفسير القرآن الكريم لمن تصدى لتضليل الناس وصرفهم عن الدين والجادة المستقيمة بالتأويلات المرجوحة المستنكرة فى آيات التنزيل، كما أن هناك عددًا هامًا من أصحاب الحديث الذين كر سوا حياتهم كلها لخدمة الأحاديث النبوية بأنحاء مختلفة، فبين هؤلاء النوابع والعباقرة الملهمة أمام الأمة المجيدة مفاهيمها الصحيحة، ومعانيها، ومسائلها، ومحتوياتها، بالشرح الوافى، بحيث لا يمكن لأحد أن ينال طريقًا إلى التضليل والازاغة عنها بالذخائر الحديثية ضد ما قاله الجمهور، فأصبحوا لدى الأمة الاسلامية شمسًا تتلأ لأبها قلوب مظلمة، وسرجًا يعم نفعها فى جميع المواضع، ومن تلك الشخصيات التى يفتخر بها التاريخ الاسلامى الزاهر:

محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم
 الامام، الحافظ، الناقد، العلامة، شيخ المحدثين، أبو عبدالله البيهقي الضبي،
 الطهماني، النيسابوري، الشافعي صاحب التصانيف،
 مولده في يوم الاثنين، شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين
 وثلاث مائة بنيسابور (١)

فنشاء في بيئة صالحة، وتربى في دار مملوءة بالعلم والمعرفة،
 وترعرع تحت رقابة إبيه المكرم. وهو من تلاميذ الإمام مسلم رحمه الله.
 ثم اشتغل في تحصيل العلم من الأساتذة المهرة، البارعين في مجالاتهم
 حتى برع، وتحقق، وتمهر في العلوم الدينية، وفاق على الأقران الاصدقاء
 في عصره.

جولاته العلمية

إنه لم يكتف بما تعلم من علماء بلاده فحسب بل جال ورحل
 شوقاً ورغبة في طلب العلوم الدينية إلى مدن أخرى وبلاد اجنبية، وبذل
 قصارى جهده في ذلك، فتحمل صعوبات السفر وشدائده، وابتعاد
 الأقرباء وأحبائه لكن لم يتخلف من هذا، فمسيرته هذه لم تنزل على النمو
 والازدهار، وعلى العلو والارتقاء، رغم ظروف قاسية غير متلاءمة، فيقول
 العلامة الذهبي:

”ولحق الأسانيد العالية بخراسان‘ والعراق‘ وما وراء النهر‘ وسمع من نحو ألفي شيخ فسمع بنيسابور وحدها من ألف نفس‘ وارتحل الى العراق وهو ابن عشرين سنة‘ فقدم بعدموت اسماعيل الصفار بيسير (١)“

حفظه وإتقانه

و كانت له - رحمه الله - ذاكرة قوية‘ وإتقان مرموق‘ فعرف بين الأوساط العلمية بالحفظ والإتقان‘ قال أبو عبد الرحمن السلمي:
” سألت الدارقطني: أيهما أفضل: ابن مندة أو ابن البيع؟ فقال: ابن البيع
أتقن حفظاً“ (٢)

وقال الخطيب البغدادي:

كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ“ (٣)

مكاته في مجال التصنيف

وله شرف خاص في تأليف الكتب وإعداد المقالات‘ وميزة

(١) سيرا اعلام النبلاء (١٧: ١٢٣)

(٢) تذكرة الحفاظ (٣: ١٠٣٩)

(٣) تاريخ بغداد (٥: ٤٧٣، ٤٧٤)

ممتازة في أساليبه و أفانيه، حتى اقتنع به معاصروه الكبار أيضاً، وهو في الواقع أثر صالح لدعائه المستجاب الذي دعا عند شرب ماء زمزم، قال الحافظ أبو حازم العدوى:

سمعت الحاكم يقول- وكان إمام أهل الحديث في عصره-
: شربت ماء زمزم، و سألت الله أن يرزقني حسن التصنيف
وقال محمد بن طاهر الحافظ:

سمعت سعد بن علي الزنجاني الحافظ بمكة، وقلت له:
أربعة من الحفاظ تعاصروا، أيهم أحفظ؟ قال: من؟ قلت:
الدارقطني ببغداد، وعبد الغني بمصر، وابن مندة
بأصبهان، والحاكم بنيسابور، فسكت، فألححت عليه،
فقال: أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل، وأما عبد الغني
فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن مندة فأكثرهم حديثاً مع
معرفة تامة، وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفاً“ (١)

دوائره العلمية

ولما تفقه في العلوم الدينية، وتضلع بأعبائها، وصار بحيث أن
يقوم بواجبات و مسئوليات رواية الحديث النبوي إلى من يريد أخذه منه،

بأدر أصحاب الحديث و تسا بقوا و شدوا الرحال إليه من كل فج عميق' فتها فتوا عليه تهافت العطشى على الموارد' فتشرف كثير من الناس بالتلمذ عليه' فأخذوا الروايات عنه' ولايتسنى لنا إحصاء هم بينان الأصابع لكثرتهم الكثرة' و منهم أبو الحسن الدار قطنى صاحب السنن وغيره' (١)

وكان- رحمه الله- يخبر الناس عن مسائل طارئة فى وقت مخصوص' على مذهب الشافعية' فيهتم كثير من الناس بالحضور فى ذلك المجلس الفقهي' كما فى الباب:

وكانت له حلقة للفتوى فى جامع المنصور و تفقه للشافعى على أبى حامد الاسفرائنى. (٢)

مكانته فى نظر الشيوخ

فنظراً إلى نبوغه و عبقريته' ومواهبه و كفاءاته فى العلوم الدينية كلها و فى علم الحديث خاصة يعظمه العلماء الكبار الجهابذة' و يعملون معه معاملة الشيخ والاستاذ' فقال العلامة التاج السبكي:

(١) الأنساب: (٢: ٣٧٠، ٣٧١)

(٢) الباب (١: ١٩٩)

”اتفق على إمامته وجلالته وعظمة قدره“ (١)

وقال الحافظ عبدالغافر بن اسماعيل :

”ابو عبدالله الحاكم : هو إمام اهل الحديث في عصره“

العارف به حق معرفته“

واستطرد قائلاً عن تصانيفه:

”ومن تأمل كلامه في تصانيفه، و تصرفه في أماليه، ونظره

في طرق الحديث، أذعن بفضله، واعترف له بالمزية على من

تقدمه، وإتعبه من بعده، وتعجيزه اللاحقين عن بلوغ شأوه،

عاش حميداً، ولم يخلف في وقته مثله“ (٢)

وقال العلامة الذهبي:

”وبرع في معرفة الحديث و فنونه، وصنف التصانيف

الكثيرة، وانتهت إليه رئاسة الفن بخراسان، لا بل في

الدنيا. (٣)

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٦٤:٣)

(٢) تذكرة الحفاظ (١٠٣٩:٣، ١٠٤٠)

(٣) العبر (٩٢:٣)

وفى النجوم الزاهرة:

”كان أحد أركان الإسلام؛ وسيد المحدثين؛ وإمامهم فى وقته؛ والمرجوع إليه فى هذا الشأن؛ رحل إلى البلاد و صنف الكتب؛ وسمع الكثير؛ وروى عنه الجم الغفير“ (١)

تلقبه بالحاكم

ولما تولى منصب القضاء بنيسابور، وحل قضايا الناس وفق متطلبات التعاليم الإسلامية، فاشتهر حينئذ بـ ”الحاكم“ فى المجتمع كما فى ”وفيات الأعيان“:

”وتقلد القضاء بنيسابور فى سنة تسع و خمسين و ثلثمائة فى أيام الدولة السامانية، ووزارة ابى النصر، محمد بن عبد الجبار العتبى، وعرض عليه بعد ذلك قضاء جرجان فامتنع، وإنما عرف بالحاكم لتقلده القضاء- (٢)

تساهل الحاكم و تعصبه

إن شخصية الإمام الحاكم - رحمه الله - على رغم أنها كانت ممتازة فى البراعة الحذاقة فى العلوم الحديثية خاصة وقد صدر منه ما لا

(١) النجوم الزاهرة (٤: ٢٣٨)

(٢) وفيات الأعيان (٤: ٢٨٠، ٢٨١)

يتلائم مع مسلك الجمهور من المحدثين فى تصحيح الأحاديث و تضعيفها فتارةً يضع الأصل فى كتاب، فينقضه فى آخر فيتشوش الأمر و يختلط بأسلوبه هذا على من ليست له صلة وطيدة بالحديث، فإنه - رحمه الله - ألف "المستدرك على الصحيحين" بزعم أنه يجمع فيه ما لم يذكر فى الصحيحين من الأحاديث النبوية التى كانت على شرطهما أو على شرط أحدهما، لكنه مارعى هذا الالتزام فى كتابه فى كثير من المواضع، فمن أجل ذلك قال العلماء - رحمهم الله - إنه متساهل فى التصحيح، فقال العلامة الذهبى:

"فيقول ابو عبد الرحمن الشاذلي خي الحاكم: كنا فى مجلس السيد أبى الحسن، فسئل ابو عبد الله الحاكم عن حديث الطير فقال: لا يصح ولو صح لما كان أفضل من على بعد النبى صلى الله عليه وسلم، فهذه حكاية قوية، فما باله أخرج الطير فى المستدرك، فكأنه اختلف اجتهاده، وقد جمعت طرق حديث الطير فى جزء"(١)

وفى ميزان الاعتدال:

"امام صدوق لكنه يصحح فى مستدركه أحاديث ساقطة ويكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه، فما هو ممن

يجهل ذلك ، وإن علم فهذه خيانة عظيمة‘ ثم هو شيعي

مشهور من غير تعرض للشيخين- (١)

وفى الرسالة المستطرفة:

”وهو متساهل فى التصحيح“ (٢)

وهناك بعض من العلماء يؤولون ما برز منه التساهل والتسامح فى باب

التصحيح خلاف الجمهور‘ فقال الحافظ ابن حجر العسقلاني:

”انما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه

فأعجلته المنية أو غير ذلك“ (٣)

التحقيق الفريد فى هذا الشأن

قال استاذى المبجل العلامة شيخ الحديث عبدالرشيد النعماني-

رحمه الله- فى تعليقاته المفيدة على هذه الرسالة عن تعصب الإمام

الحاكم حيث قال:

وينبغى للدارس أن يراعى الأمرين عند دراسة مؤلفات الحاكم: التساهل،

والتعصب، فأما تساهله فهو مما هو معروف ومتعارف لدى أهل العلم،

(١) ميزان الاعتدال (٣: ٦٨٠) و تاريخ بغداد (٥: ٤٧٣)

(٢) الرسالة المستطرفة ص: ١٨-٢١) وكشف الظنون (٢: ١٦٧٢)

(٣) كشف الظنون (٢: ١٦٧٢)

وأما تعصبه فيمكن أن لا يستيقن عليه من له نظرة عابرة وفكرة جامدة؛ فنذكر التصريح من أئمة هذا الفن في هذا الشأن؛ فنقل الحافظ عبد الرحمن بن الجوزي قول الحافظ إسماعيل بن أبي الفضل القومسي بسند صحيح حيث قال:

أنبأنا أبو زرعة طاهر بن محمد طاهر المقدسي عن أبيه؛ قال: سمعت إسماعيل بن أبي الفضل القومسي - وكان من أهل المعرفة بالحديث - يقول : ثلاثة من الحفاظ لأحبهم لشدة تعصبهم؛ وقلة إنصافهم: الحاكم أبو عبد الله؛ وأبو نعيم الإصبهاني؛ وأبو بكر الخطيب؛ ثم قال ابن الجوزي:

”وصدق إسماعيل وكان من أهل المعرفة“ (١)

وهذا الحافظ القومسي - رحمه الله - لم ير مناسباً أن يعرب حبه عن أولئك الشيوخ بانحطاطهم الشخصي؛ وتدهورهم الذاتي؛ مع أنه ممن يقتنع بسعة علمهم؛ وعلو منزلتهم؛ وحفظ حديثهم؛ ومن الممكن أن يستعجب على ذلك من له اعتقاد خالص؛ ورغبة صالحة معهم؛ ولكن الحقيقة أنه ضعف باطنياً للإنسان؛ لا يتسنى له التغلب عليه؛ ولوصار شيخاً كبيراً إلا بجهود مستمرة مخلصة تحت إشراف من له معرفة في ذلك.

ويؤيد قوله الاسلوب و المنهج الذى اختاره الإمام الحاكم فى
 "المدخل" عند ذكر الأئمة الحنفية، فحيث ذكر أسماء الأئمة فى باب
 الرواية عن الضعفاء، فقال بالعظمة التامة عن الإمام مالك - رحمه الله -
 "وهذا مالك بن أنس، إمام أهل الحجاز بلا مدافعة، وعن الإمام الشافعى -
 رحمه الله: "وهو الإمام لأهل الحجاز بعد مالك"

ولكنه اكتفى بذكر الأسماء فقط للأئمة الحنفية الثلاثة حيث قال:

وهذا أبو حنيفة، ثم بعده أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضى

و محمد بن الحسن الشيبانى

وقد اتهم الحاكم بأعصمة نوح بن أبى مريم المروزى بوضع الحديث -
 وهو من أجل تلامذة الإمام أبى حنيفة - رحمه الله - وله ميزة خاصة بين
 الفقهاء - واستدل فى ذلك ببيان رجل مجهول، وسيا تى التفصيل فى
 التعليقات إن شاء الله -

فهذه النصوص كلها تدل على تعصبه بكل وضوح و صراحة -

من مؤلفاته

- ١- المستدرک علی الصحیحین-
 - ٢- کتاب الإِکلیل-
 - ٣- معرفة علوم الحديث-
 - ٤- المدخل فی أصول الحديث-
 - ٥- تاریخ النیسابوریین-
 - ٦- کتاب مزکی الأخبار-
 - ٧- فضائل الشافعی-
 - ٨- المدخل إلى علم الصحيح-
- فقال العلامة الذهبي:

” فاتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريبا من ألف جزء من

..... وفضائل الشافعی وغير ذلك-(١)

(١) سير أعلام النبلاء (١٧: ١٧٠)

وفاته

توفي الحاكم - رحمه الله - في صفر سنة خمس و أر بمائة من الهجرة
فقال الحافظ ابو موسى:

” كان الحاكم دخل الحمام ‘ واغتسل ‘ و خرج ‘ فقال: اه ‘ فقبض
روحه وهو متزر ‘ لم يلبس قميصه بعد ‘ وصلى عليه القاضي أبو
بكر الحيرى “ (١)

هذا و ا دعوالله تعالى أن يوفقنا لاتباع سلفنا الصالحين ‘ ويجعلنا من
زمرتهم ‘ انه سميع قريب مجيب الدعوات ‘

العبد الضعيف

محمد طارق نور حسين الأتكي

المتخصص فى الفقه الإسلامى

الحنفى ‘ بجامعة دارالعلوم

كراتشى رقم: ١٤ ‘ باكستان ‘

٧ - جمادى الاولى سنة ١٤١٤ هـ

نشأة علم أصول الحديث و مراحل تطوره

ومن المعلوم أن الله سبحانه و تعالى بعث النبي صلى الله عليه وسلم على مستوى العرب، ليرى الناس الطريق المستقيم بالايمان و الإسلام، وقد كانوا متسكعين، ومارقين من الدين السماوى، غرقى فى ظلمات متراكمة الأطراف، وفى رسوم و طقوس جاهلية يفاخر فيها كل من له أبهة و سطوة، ومن له نخوة و حمية و راثية، ومن له عز و شرافة نسبية، على من لم يتسم ولم يتصف بها، فأنزل الله عليه ما يرشد به الناس إلى الحادة المستقيمة، ويعينهم فى التمييز بين الغث و الثمين، و بين الحق و الباطل فى جميع شعب الحياة، و كان صلى الله عليه وسلم يشرح و يفسرايات القرآن الكريم إذامست إليه الحاجة، و كان معلما و مبينا ما أودع الله تعالى فى كتابه المحكم، حيث قال:

”و أنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم“ (١)

فلأجل ذلك كان يقوم بكل ما يتيسر به تفهيم الأحكام الشرعية و إبلاغها لأصحابه من أقواله و أفعاله، أثناء الليل و أثناء النهار، ففضى حياته كلها فى هذه المسيرة الصالحة إلى آخر لمحة من حياته الطيبة، فكان يعلمهم فى الحضر و السفر، فى الحرب و الأمن، فى المدن و القرى، فى الصحة و المرض، حسبما تستدعيه الظروف و الأحوال، فكان جميع

الصحابة- رضى الله عنهم - يصغون إليه، ويحفظون أحاديثه عن ظهر قلب، و يطبقون عليها فى جميع مراحل الحياة الاجتماعية و الانفرادية، فلم يكن هناك قوة تسيطر عليهم بأن يرغبوا عن هذا المنهج الخيرى، والمشروع الحسن، فمن أثر ذلك لم يربؤوا بنفوسهم عن الدعوة إلى الاسلام، وتبليغ الأحاديث و التعاليم الإسلامية أمام قوة و حكومة ما، وبلغوها مشارق الأرض و مغاربها بالتضحى بالمال و النفس، نظراً إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال:

”بلغوا عنى ولو آية“ (١)

الحزم والدقة فى رواية الحديث

وكانوا يحدثون أقواله صلى الله عليه وسلم بغاية من الحذر والاحتياط، فما دام لم تنشر صدورهم و لم تطمئن ضمائرهم فى حديث لا يقبلونه بل يطلبون عليه الشهادة لتحقيق الأمر وتوضيحه، لأن النبى صلى الله عليه وسلم يبين و عيلاً شديداً و عاقبة وخيمة لمن لم يراع شروط تبليغ الأحاديث و التزاماته المهمة، حيث قال:

”من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار“ (٢)

(١) مشكاة المصابيح (١: ٣١)

(٢) الصحيح لمسلم (١: ١٠)

كما انه بشر من يحدث الناس وفق مقتضيات التحديث، حيث

قال:

نضر الله مرءً ا سمع مقالتي، فحفظها، ووعاها، وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه“ (١)

فنظراً إلى مثل هذه الأحاديث وإن : الواجبة كان بعض الصحابة - رضى الله عنهم - لا يحدثون إلا قليلاً، خوفاً من الخطأ والزلل فى ذلك ، مثل الشيخين و ابن مسعود و الزبير بن العوام وغيرهم - رضى الله عنهم - (٢)

اول من احتاط فى قبول الأخبار

والذى نال الشرف الأول فى ذلك سيدنا ابو بكر الصديق - رضى الله عنه - كما قال العلامة الذهبى فى ترجمته:

” وكان أول من احتاط فى قبول الأخبار، فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب، أن الجدة جاءت إلى أبى بكر تلتمس أن تورث، فقال : ما أجدر لك فى كتاب الله شيئاً وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس؟ فقام المغيرة، فقال: حضرت رسول

(١) مشكاة المصابيح (٣٥:١)

(٢) النكت على ابن الصلاح (١٠:١)

الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟
 فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر- رضى الله
 عنه (١)

غاية الثبوت فى نقل الرواية

فبذلك كانوا يؤكدون الثبوت و التحقق فى نقل الرواية، فقال
 العلامة الذهبى فى ترجمة عمر بن الخطاب - رضى الله عنه:-
 "وهو الذى سن للمحدثين الثبوت فى النقل، وربما كان يتوقف
 فى خبر الواحد إذا ارتاب فيه، فروى الجزيرى عن أبى نضرة، عن أبى سعيد
 : أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات، فلم يؤذن له،
 فرجع، فأرسل عمر فى إثره، فقال: لم رجعت؟ قال: سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول: إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يجب، فليرجع،
 قال: لتأتينى على ذلك بينة أو لأفعلن بك، فجاءنا أبو موسى منتقعاً لونه،
 ونحن جلوس، فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا وقال: هل سمع أحد منكم؟
 فقلنا: نعم، كلنا سمعنا، فأرسلوا معه رجلاً منهم حتى أتى عمر، فأخبره،
 أحب عمر أن يتأكد عنده خبر أبى موسى بقول صاحب آخر" (٢)

(١) تذكرة الحفاظ (٢:١)

(٢) تذكرة الحفاظ (٦:١)

وذكر العلامة الذهبي في ترجمة الخليفة الرابع قوله، فيقول : كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً: نفعتني الله بما شاء أن ينفعتني منه، وكان إذا حدثني عنه غيره استحلقتة، فإذا حلف صدقته“ (١)

علم أصول الحديث في القرن الأول

ثبت بهذه الروايات و الوقائع أن علم اصول الحديث كان موجوداً في القرن الأول- قرن الرسالة والصحابة- وإن لم يكن منظماً على ترتيب خاص، وتنسيق راهن كما نراه اليوم، فقال السيد قاسم الاندجاني:

” ولم يكن القرن الاول والثاني والثالث خالية من قواعد المصطلح، بل كانت قواعده تجري في البحث والتنقيب عن السند، فيمكن الاستئناس بمسالة الجدة التي في زمن الخليفة الأول أبي بكر الصديق- رضى الله عنه- (٢)

وقال العلامة محمد بن اسماعيل الصنعاني:

” تكلم الصحابة في الجرح والتعديل، واشتهر بذلك من بينهم أنس بن مالك، وعبدالله بن عباس، وعبادة بن الصامت، وتكلم التابعون من بعدهم في الجرح والتعديل، واشتهر بذلك من بينهم سعيد بن

(١) نفس المصدر (١٠:١)

(٢) المصباح في اصول الحديث ص:٧

المسيب، والحسن البصرى، والشعبي وابن سيرين، ثم كثر القول فيه - (١)
 لكن لما بدأ عهد الخليفة الثالث سيدنا عثمان بن عفان - رضى الله عنه -
 فانتشرت الفتن والشُرور علانيةً، وكثر أهل البدع والأهواء، وصار الزيف
 والفساد يتطرق إلى الناس بكل سرعة، ومال بعض الناس إلى التحريف
 والتبديل فى الذخائر الحديثية بأسناد الروايات، وغشى على الناس الفتور
 والقصور فى الأمور الدينية فلذلك كثر الاهتمام والعناية بالإسناد،
 تحقيقاً وتنقيداً، كما ذكر ابن عدى فى الكامل:

” عن ابن عباس، انه قال لبشير بن كعب، وبشير يحدثه:
 عُدْ لحديث كذا وكذا؟ ثم قال : عُدْ لحديث كذا؟ فقال له بشير بن
 كعب: ما أدرى أعرفت حديثى كله و أنكرت ذا، أو أنكرت حديثى كله،
 وعرفت ذا؟ قال ابن عباس : إنا كنا نحدث عن رسول الله إذ لم يكن يكذب
 عليه، فلما إذا ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه“ (٢)
 وقال العلامة ابن سيرين:

” لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا
 رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا
 يؤخذ حديثهم“ (٣)

(١) توضيح الأفكار (١: ٣٦)

(٢) الكامل فى ضعفاء الرجال (١: ٢٦) والصحيح لمسلم (١: ١٣)

(٣) الصحيح لمسلم (١: ١٥)

بداية تدوين الحديث

ولماولى سيدنا عمر بن عبدالعزيز- رحمه الله- رأى أن الحاجة وقعت على أن تقيد الأحاديث النبوية بالكتابة والتدوين لتصون من الضياع والتغيير والتبديل، فحمل أعباء التدوين على عاتقه حيث نفذ الأمر إلى أصحاب الحديث بجمعها وضبطها على مستوى الحكومة، فجمعوا بدون الالتفات إلى الصحيح وغيره، وإلى التمييز بين الغث والسمين، فكان ممالابد أن يكون هناك علم يتضمن الصحة فى الرواية وقيها من الخطأ والهفوة، فاعتنى به ابن شهاب الزهرى، خاصة " قال ابن عبدالبر: عن مالك بن انس، قال: أول من دون العلم ابن شهاب- (١)

ثم لم يزل يزدهر ويرتقى بمرالدهور والأيام، فراعاه الإمام أبو حنيفة- رحمه الله- فيما ألف أولاً فى الحديث بترتيب الأبواب الفقهية، ثم الإمام مالك- رحمه الله- فى "الموطأ" ثم كثرت التصانيف فيه و شاعت، حتى رتب فى القرن الثالث وسمى ب "علم أصول الحديث" فأسس العلماء ضوابط وقواعد لهذا العلم ليرجعوا إليها:

"الأصل الأول: فن التواريخ: ليعلم منه تاريخ ولادة الراوى، ووفاته، حتى إذا قال: حدثنى فلان ولا يدرك زمانه علموا أنه كاذب عليه، فلهذا قال سفيان الثورى: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ-

الأصل الثاني: فن الجرح والتعديل: كقولهم فلان ثقة-

الأصل الثالث: هو النظر فى كيفية أخذ الرواة بعضهم عن بعض

بقراءة، أو كتابة، أو مناولة، أو إجازة و تتفاوت رتبها“ (١)

حد علم الحديث و موضوعه، وفائده

علم الحديث دراية وهو ما يسمى علم أصول الحديث:

قال ابن الاكفانى : هم علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها

وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات

وما يتعلق بها-

وقال غيره: هو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن-

وموضوعه: السند والمتن: السند من جهة أفرادها، واتصاله

أو انقطاعه وعلوه أو نزوله وغير ذلك، والمتن: من جهة صحته أو ضعفه

وما يلحق بذلك-

وفائده: معرفة المقبول من المردود- (٢)

مما ألف فى هذا العلم

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - فى النخبة:

”فمن اول من صنف فى ذلك القاضى ابو محمد الرامهرمى

(١) المصباح فى أصول الحديث ص: ٩٨-

(٢) تدريب الراوى (١: ٥٠)

(الحسن بن عبدالرحمن الذى عاش إلى قريب سنة ٣٦٠ من الهجرة) فى كتابه "المحدث الفاضل" لكنه لم يستوعب -

و الحاكم أبو عبدالله النيسابورى - معرفة علوم الحديث لكنه لم يهذب ولم يرتب ، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني فعمل على كتابه مستخرجاً ، وأبقى أشياء للمتعب - ثم جاء بعدهم الخطيب ابوبكر البغدادى فصنف فى قوانين الرواية كتاباً سماه "الكفاية" وفى آدابها كتاباً سماه "الجامع لأدب الشيخ والسامع" وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً فكان كما قال الحافظ ابوبكر بن نقطة : كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه ، ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيب ، فجمع القاضى عياض كتاباً لطيفاً سماه "الإلماع" وأبو حفص الميانجى جزءاً سماه "مالايسع المحدث جهله" إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصالح عبدالرحمن الشهر زورى ، نزيل دمشق ، فجمع لماولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور - مقدمة ابن الصلاح - فهذب فنونه و أملاه شيئاً بعد شئ ، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب

ثم ما الف فى هذا بعد :

- اختصر فيه مقدمة ابن الصلاح-
- ٢- التقريب للإمام النووي لخص فيه كتابه الإرشاد-
- ٣- اختصار علوم الحديث للحافظ اسماعيل بن عمر الشهير بابن كثير- ت ٧٧٤-
- ٤- الخلاصة في أصول الحديث للعلامة الطيبي، لخص فيه مقدمة ابن الصلاح- (ت: ٧٤٣)
- ٥- قواعد في علوم الحديث للشيخ ظفر احمد العثماني- رحمه الله صاحب إعلاء السنن-
- ٦- تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان-
- ٧- محاسن الاصطلاح و تضمين كتاب ابن الصلاح لشيخ الاسلام البلقيني-
- ٨- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي-
- ٩- المقنع لابن الملقن وهو تلخيص لمقدمة ابن الصلاح-
- ١٠- النكت لابن حجر على مقدمة ابن الصلاح-
- ١١- فتح المغيث للحافظ السخاوي، وهو شرح لألفية العراقي-
- ١٢- فتح الباقي شرح ألفية العراقي للشيخ زكريا الأنصاري-
- ١٣- الاقتراح لابن دقيق العيد-

- ١٤- تنقيح الأنظار لابن الوزير (ت ٨٤٠)
- وشرحه توضيح الأفكار لمحمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني
(ت ١١٨٢) وقد طبع في مصر-
- ١٥- تدريب الراوى للحافظ السيوطى (ت ٩١١) وهو شرح
التقريب للنووى-
- ١٦- نخبة الفكر وشرحها نزهة النظر لابن حجر-
- ١٧- شرح النخبة لملاعلى القارى-
- ١٨- المصباح فى أصول الحديث للسيد قاسم الاندجاني
- ١٩- علم الحديث لشيخ الاسلام ابن تيمية-
- ٢٠- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للشيخ محمد
جمال الدين القاسمى -
- ٢١- فوائد جامعة برعجاله نافعة للشيخ عبدالعزيز- رحمه الله-
- محدث الدهلوى، وشرحه الشيخ محمد عبدالحليم الششتى
الأردية من الفارسية-
- ٢٢- اصول الحديث للدكتور محمد عجاج الخطيب-
- ٢٣- قفو الأثر فى صفو علوم الأثر لابن الحنبلى -
- ويليه "بلغة الأريب فى مصطلح أثار الحبيب" لمرتضى الحسينى
الزبيدى-

- ٢٤- الموقظة في علم مصطلح الحديث للعلامة الذهبي-
- ٢٥- خلاصة الفكر شرح المختصر في مصطلح أهل الأثر للشيخ
عبدالله بن محمد الشنشوري المصري-
- ٢٦- قضاء الوطر شرح نخبة الفكر
للشيخ برهان الدين ابراهيم بن ابراهيم اللقافي-
- (ت: ٥٢٠٤١) مخطوط-
- ٢٧- التبصرة والتذكرة- شرح ألفية العراقي ويليهِ فتح الباقي على ألفية
العراقي للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي-
- ٢٨- علوم الحديث للشيخ محمد عبدالله الأسعدي حفظه الله-
- كتاب في الاردية لا نظير له-
- ٢٩- مقدمة في أصول الحديث للعلامة عبدالحق الدهلوي-
- ٣٠- علوم الحديث لا بن الصلاح-
- ٣١- لمحات من تاريخ السنة و علوم الحديث للشيخ عبدالفتاح ابي
غدة-
- هذا مما اشتهر وعرف بين الأوساط الثقافية والإفقي هذه الرحبة
مؤلفات كثيرة-
- العبد الضعيف: محمد طارق الأتكي

١٤/٥/٢٨ هـ

جامعة دارالعلوم كراتشي رقم ١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المدخل في اصول الحديث

للامام الحاكم

وعلى هامشه

تعليقات نافعة

مفصلاً بخط ممتاز

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الحاكم ابو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ البيهقي - رحمه الله:

الحمد لله الذي علّمني ما لم اعلم، وكان فضل الله عليّ كبيرا - وصلى الله على الطاهرين محمد وآله اجمعين وسلم تسليما -

اخبرنا ابو الحسن احمد بن محمد العبيدي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا يزيد بن موهب، ثنا حمزة بن ربيعة، عن ابي شودين، عن مطر الوراق، في قوله تعالى (أو أثارة من علم) قال اسناد الحديث -

حدثني ابو علي الحسين بن علي الحافظ - ثنا ابو عبد الله ابن ابي عون، ثنا احمد بن الحسن الترمذي، حدثنا عمرو بن عاصم، عن ابي بكر الهذلي، قال: قال الزهري يا هذلي: أيعجبك الحديث؟ قلت: نعم: قال: اما انه يعجب ذكور الرجال ويكرهه مؤنثهم -

سمعت الزبير بن عبد الواحد، حدثني محمد بن عبد الله بن سليمان بن العطان، ثنا سعيد بن عمرو بن ابي سلمة، ثنا ابي، سمعت مالك بن انس يقول في قوله تعالى (وانه لذكر لك ولقومك) قال: قول الرجل اخبرني ابي عن جدي -

سمعت ابا العباس محمد بن يعقوب، سمعت الربيع بن سليمان،

سمعت الشافعي يقول: مثل الذي يطلب العلم بلا حجة مثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب، فيه افعى، يلدغه وهو لا يدري، قال غيره عن الربيع: مثل

الذى يطلب العلم بلا اسناد-

يحمل حزمة حطب، فيه افعى، يلدغه وهو لا يدري، قال غيره عن الربيع: مثل
الذى يطلب العلم بلا اسناد-

حدثني ابو القاسم الحسن بن اسحق الدغيم بمرو، حدثني احمد
بن الخضر الخزاعي، ثنا عبد الله بن بشر، ثنا محمد بن عمرو، حدثنا بقية،
عن عبد الرحمن بن خالد، عن سفیان الثوري، قال: اکتروا من الاحاديث
فانها سلاح-

اخبرني عبد الله بن محمد الكعبي، ثنا اسماعيل بن قتيبة، ثنا
عثمان بن ابي شيبة، ثنا اسحق بن منصور، عن هزيم بن سفیان، عن
مطرف، عن سواده بن ابي الجعد، عن ابي جعفر وهو محمد بن علي
الباقر، قال: من فقه الرجل بصره بالحديث أو قال فطنته للحديث-

حدثني محمد بن نصر العدل، ثنا ابراهيم بن المولد، ثنا احمد بن
مروان المالكي، ثنا محمد بن اسماعيل بن سالم، ثنا الحميدي، سمعت
سفیان بن عيينة يقول: ما من احد يطلب الحديث الا وفي وجهه نظرة
لقول النبي صلى الله عليه وسلم: نضر الله امرأ سمع منا حديثا فبلغه-

اخبرنا محمد بن يعقوب المقرئ، ثنا ابو العباس محمد بن
عبد الرحمن الفقيه، ثنا الحسين بن الفرح، ثنا عبد الصمد بن حسان،
سمعت سفیان الثوري يقول: الاسناد سلاح المؤمن، فاذا لم يكن معه

سلاح فبأى شئى يقتال-

سمعت ابا العباس محمد بن يعقوب، سمعت العباس بن محمد
الدورى، سمعت قرادا ابانوح، سمعت شعبة يقول: كل علم ليس فيه
حدثنا واخبرنا فهو خل وبقل-

سمعت ابا الوليد حسان بن محمد الفقيه، سمعت الحسين بن
سفيان، سمعت صالح بن حاتم بن وردان، سمعت يزيد بن زريع يقول:
لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد-

سمعت ابا زكريا العنبري، ثنا محمد بن اسحق بن ابراهيم
الحنظلي، قال: كان ابي يحكى عن عبدالرحمن بن مهدى انه كان يقول:
اذا روينا فى الثواب والعقاب وفضائل الاعمال تساهلنا فى الاسناد،
وسمحنا فى الرجال، واذا روينا فى الحلال والحرام، والاحكام، تشددنا فى
الأسانيد، وانتقدنا الرجال-

سمعت ابا زكريا يحيى بن محمد العنبري، سمعت ابا العباس
احمد بن محمد السجزي، النوفلى، سمعت احمد بن

حنبل: اذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحلال والحرام،
والسنن والاحكام، تشددنا، واذا روينا عن النبى صلى الله عليه وسلم فى
فضائل الاعمال، وما لا يصح حكما ولا يرفعه تساهلنا فى الأسانيد-

قال الحاكم - رحمه الله - وهذه المسانيد التى صنف فى

الاسلام روايات الصحابة- رضوان الله عليهم اجمعين - مشتملة على رواية المعدلين من الرواة وغيرهم من المجروحين كمسند عبيد الله بن موسى، وابي داود سليمان بن داود الطيالسي، وهما اول من صنف المسند على تراجم الرجال في الاسلام، و بعد هما احمد بن حنبل، واسحق ابن ابراهيم الحنظلي، وابو خيثمة زهير بن حرب و عبيد الله بن عمر القواريري، ثم كثرت المسانيد المنخرجة على تراجم الرجال، كلها غير مميزة بين الصحيح والسقيم-(١)

(١) ويصح ما قاله الحاكم- رحمه الله- عن المسانيد، ومع ذلك يستثنى من هذا العموم مسند احمد بن حنبل- رحمه الله- كما صرح العلامة امير الصنعاني في "توضيح الافكار- (١: ١٩٨):

"حكى النجم الطوقى، عن العلامة تقي الدين

بن تيمية، انه قال: اعتبرت مسند

احمد، فوجدته موافقا لشرط ابى داود-

ولم ينفرد العلامة ابن تيمية في هذا بل اطلق على مسند احمد الصحة كثير من العلماء، المحدثين العظام، كما ذكر العراقي في "التقييد والايضاح (ص: ٤٢): "بأن احمد بن حنبل شرط في مسنده أن لا يخرج إلا حديثاً صحيحاً عنده، قاله ابو موسى المديني، وبان اسحق بن راهوية يخرج مثلما ورد عن ذلك الصحابي، ذكره ابو زرعة الرازي"

واول من صنف الصحيح ابو عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى (١)

(١) وهكذا قال ابن الصلاح- رحمه الله- فى مقدمته (ص: ٩):
ولكن هذا قول لا اصل له، كما كتب الحافظ السيوطى فى كتابه تنوير
الحوالك (١: ٦):

”وقال الحافظ مغلطاي: اول من صنف الصحيح مالك، وقال
الحافظ ابن حجر: كتاب مالك صحيح عنده، وعند من يقلده
على ما اقتضاه نظره، من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع، وغيرها،
قلت: مافيه من المراسيل فانها مع كونها حجة عنده بلا شرط،
وعند من وافقه من الأئمة، على الاحتجاج بالمرسل، فهى
ايضا حجة عندنا، لان المرسل عندنا حجة اذا اعتضد، ومامن
مرسل فى الموطأ إلا وله عاضد، أو عواضد، كما سأبين ذلك فى
هذا الشرح، فالصواب اطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه
شيئ“

ويجدر بالذكر ما لقاه الحافظ مغلطاي بلسانه من القول
المذكور ليتضح الأمر ويتحقق، وهو ما كتبه العلامة محمد امير اليماني
فى “توضيح الأفكار شرح تنقيح الانظار (١: ٣٧، ٣٨):

”اول من صنف فى جمع الصحيح، البخارى، هذا كلام ابن
الصلاح، قال الحافظ ابن حجر: إنه اعترض عليه الشيخ مغلطاي

فيما قرأه بخطه بان مالكاً اول من صنف الصحيح، وتلاه احمد بن حنبل، وتلاه الدارمي، قال: وليس لقائل أن يقول: لعله أراد الصحيح المجرد، فلا يرد كتاب مالك، لان فيه البلاغ، والموقوف، والمنقطع، والفقه، وغير ذلك، لو جود ذلك في كتاب البخاري

فعلم بذلك أن الامام مالك - رحمه الله - نال الشرف الاول في هذا الصدد عند العلامة مغلطاي، ولكننا نعلم كتابا ألف قبل الموطأ، واستمد منه في تاليف الموطأ، ونقول بكل وثوق واعتماد حسب دراساتنا: انه أول ما ألف في الاسلام بالترتيب على الابواب، و هو " كتاب الآثار " لإمامنا الاعظم ابي حنيفة - رحمه الله تعالى -، فالنسبة بين الموطأ وكتاب الآثار كالنسبة بين الصحيحين، ولست أنا منفردا في هذا الرأي فحسب بل قد نصّ على ذلك علماءنا المتقدمون أيضا، كما صرح الحافظ السيوطي - رحمه الله - في ' تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة - (ص: ١٢٩):

"من مناقب أبي حنيفة التي انفرد بها: انه اول من دون علم الشريعة، ورتبه ابوابا، ثم تابعه مالك بن انس في ترتيب الموطأ، ولم يسبق أبا حنيفة أحد" -

ونرى في كتب التاريخ صراحة ان الامام مالك - رحمه الله - استفاد من

مؤلفات ابي حنيفة، وانتفع بها، كما فى "التعليقات للكوثرى على الانتقاء
لا بن عبدالبر (ص: ٤):

"عن الشافعى، عن عبدالعزيز الدراوردى، قال: كان

مالك بن انس ينظر فى كتب أبى حنيفة، ويتنفع بها.

وأما الاحاديث فى كتاب الآثار فهى لاتنقص ولاتخط صحة و
قوة مما روى فى الموطأ من الروايات فنقدنا كل راويه، بكل دقة ودراسة
فلذا ندعى بكل همة واعتماد أن رواية الموضوع لا توجد فيه ولا ما لا
يحتج به، و مراسيله مثل مراسيل الموطأ نظراً الى المتابعات والشواهد،
ومن أجل ذلك يمكن ان يقال من غير خوف التردد: إنه صحيح من
الابتداء الى الانتهاء بدون الاستثناء حسب مصطلح السلف، كيف و قد
كان الإمام ابو حنيفة خصّ هذه الآثار بالذكر وانتخبها من بين أربعين ألف
حديث، كما كتب صدر الأئمة موفق بن احمد المكي فى مناقبه
(٩٥: ١):

"انتخب ابو حنيفة الآثار من أربعين ألف حديث"

وأقر حزم الامام و احتياطه كبار المحدثين، كما يروى الحافظ

ابو محمد عبدالله الحارثى، عن و كيعة - وهو امام كبير فى الحديث -
بسند متصل، حيث قال:

"اخبرنا القاسم بن عباد، سمعت يوسف الصغار"

يقول: سمعت وكيعاً يقول: لقد وجد الورع عن ابي حنيفة في الحديث، مالم يوجد عن غيره. مناقب موفق (١: ١٩٧)

وهكذا روى الحافظ الحارثي عن علي بن الجعد الجوهري- وهو من اعظم الحفاظ في الحديث، ومن اساتذة الامام البخاري و ابي داود- حيث قال:

”قال القاسم بن عباد في حديثه، قال علي بن الجعد: ابو حنيفة اذا جاء بالحديث، جاء به مثل الدر“

(جامع مسانيد الامام الاعظم للخوارزمي (٢: ٣٠٨))
فيا للعجب أن مؤرخ الهند، الذي يفتخر به، شمس العلماء، الشيخ شبلي النعماني ألف كتاباً ثميناً ”سيرة النعمان“ ولكن كتب عند ذكر مؤلفات الامام:

”ومن أرائنا الشخصية أن لا يوجد اليوم مؤلف للإمام“
سيرة النعمان (ص: ١٣٤)

وقال:

”ونسبة كتاب الآثار إلى الإمام محمد أليق عندنا-

(المصدر السابق ص: ١٣٦)

والواقع ان كتاب الآثار من مؤلفات الامام ابي حنيفة - رحمه

الله - ولا مزية في ذلك، وهذا هو ما رواه الامام محمد - رحمه الله -
وكما أن نسخ الموطأ كثيرة ولكن ثنتان منها معروفتان، الاولى: نسخة
يحيى بن يحيى الليثي، الصمودي، وهي تحتوى على مرويات الامام
مالك واجتهاداته فقط، والثانية: نسخة الامام محمد وهي تنطوى على
اقوال ابي حنيفة، ومسلكه، مع مرويات الامام مالك، وايضاً روي فيه
كثير من الأحاديث و الآثار عن الشيوخ الآخرين، فمن أجل ذلك عرف
باسم "الموطأ للإمام محمد" وقد كان من مؤلفات الإمام مالك، هكذا
نسخ كتاب الآثار متعددة:

الاولى: نسخة الإمام زفر، ذكر السمعاني في كتاب الانساب في
نسبة الحصيني -

الثانية: نسخة الامام ابي يوسف، وهي ما نشره مجلس إحياء
المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن، بالمطبعة المصرية، مع التصحيح،
والتحشى، للشيخ ابي الوفاء الافغانى، وهي تشتمل على الأحاديث فقط -
الثالثة: نسخة الامام محمد، وهي معروفة، متداولة بين الاوساط

العلمية، فصنع الامام محمد في كتاب الآثار بعد رواية الامام مثلما
عمل به في الموطأ، يانه اهتم بذكر مذهب الامام وموقفه في ذلك، وأخذ
أحياناً مرويات الشيوخ الآخرين حسب الضرورة، فمن أجل ذلك عرف

ثم ابوالحسين مسلم بن الحجاج 'القشيري' النيسابوري، وانما صنفاه على الأبواب، لا على التراجم، والفرق بين الأبواب والتراجم ان التراجم شرطها أن يقول المصنف: ذكر ماورد عن ابى بكر الصديق- رضى الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم يترجم على هذا المسند، فيقول: ذكر ما روى قيس بن ابى حازم، عن ابى بكر، الصديق، فحيثذ يلزمه أن يخرج كل ما روى قيس عن ابى بكر، صحيحاً كان أو سقيماً-

فاما مصنف الابواب فانه يقول: ذكر ما صح و ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ابواب الطهارة، او الصلاة، او غير ذلك من العبادات - (١)

عزوه الى الامام محمد مثل الموطأ، وهذا مما ذهب إليه الشيخ شبلى النعماني وغيره من العلماء الكرام- رحمهم الله-

(١) هذا الفرق الذى بينه الامام الحاكم- رحمه الله- بين

الابواب و التراجم مهم جداً، ومما يؤكد بيانه صراحة أن الغاية القصوى لاهل التراجم و أصحاب المسانيد و المعاجم ضبط الروايات التى بلغت اليهم من صحابى وراوى واحد واستقصاءها فى مكان واحد، ولا يلزم ان تثبت بطرق صحيحة، فالاكتفاء بذكر الروايات الصحيحة المحضة

خارج عن موضوعهم؛ ومتناف مع شرط تصنيفهم فمؤلفاتهم تكون حافلة بالروايات المتنوعة من الصحيح والضعيف ----، والحقيقة أن كتب المسانيد مجامع ثمينة للطرق والمسانيد، ومن اعظم الفوائد والمزايا منها لمحدث أن تتوفر له إلمامة كاملة وخبرة واسعة على درجة الحديث قوة وضعفاً، ويسهل له المعرفة معيار صحة الحديث، وعدد طرق اسناده، الصحيحة، والضعيفة، وذلك الضعف هل ينجر بطرق متعددة أم لا؟ ويصير ذلك الحديث لا ثقاً للاستدلال أم لا؟ مثلاً روى حديث "بطرق أربعة" وفي كل طريق راوٍ اتهم بضعف الذاكرة فهل يمكن أن يقضى بان النقص في ذاكراتهم قد كمل وتم نظراً إلى الاتحاد والتألم مع مروياتهم؟ ولو كان ذلك الحديث صحيحاً يدخل حد الشهرة بطرق متعددة؟ أو يسمى عزيزاً؟ أو هو من الغرائب والافراد؟

واما من رتب مؤلفاتهم من أهل الجوامع والسنن، على الابواب دون التراجم، فدخل في شرط تصنيفهم ان يذكروا تلك الأحاديث، التي يعمل بها، ويستدل منها فقط، فهم يتناولون في مؤلفاتهم ما صح وثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لديهم، ومن الممكن انهم أخطئوا في ذلك أو ما وافقهم غيرهم من العلماء الكبار مع ارائهم، وهذا ما راعاه من

ألف كتابه على الابواب إلى عصر الامام الحاكم- رحمه الله، فلأجل ذلك يذكرون ضعف ما يروونه في مؤلفاتهم من رواية لاتتفق مع شرطهم بكل اهتمام وعناية، وليعلم أن كل حديث قابل للتنفيذ يسمى صحيحاً حسب مصطلح السلف، ولو كانت درجاته متنوعة باعتبار الصحة، بعضها فوق بعض، فقسم المتأخرون الحديث المقبول على اربعة اقسام، الاول: الصحيح لذاته، والثاني: الصحيح لغيره، والثالث: الحسن لذاته، والرابع: الحسن لغيره، ويدخل الحديث الحسن في "الصحيح" وفق مصطلح القدماء، كما صرح به الحافظ الذهبي- رحمه الله - في كتابه "سير اعلام النبلاء" (١٣: ٢١٤) في ترجمة الامام أبي داود - رحمه الله - حيث قال:

"حد الحسن باصطلاحنا المولد، الذي هو في عرف

السلف يعود إلى قسم من اقسام الصحيح، فانه الذي

يجب العمل به عند جمهور العلماء" -

فيتنى على هذا العرف ما بينه الحاكم من الشرط لمن الف كتابه

على الأبواب، فلأجل هذا أطلق أئمة الحديث الكبار الصحة على كتب

السنن، على ان الحسان من الاحاديث قد توجد فيها بغاية من الكثرة،

فكتب الامير الصنعاني في توضيح الافكار (١: ٢١٩) في بيان سنن

ولعل قائلًا يقول: وما الغرض في تخريج ما لا يصح سنده ويعدل رواته؟
 الجواب في ذلك عن اوجه: وهى ان الجرح والتعديل يختلف
 فيهما، وربما عدل امام، وجرح غيره، وكذلك الارسال يختلف فيه، فمن
 الأئمة الماضين كانوا يحدثون عن الثقات، وغيرهم، فاذا سئلوا عنهم بينوا
 احوالهم-

وهذا مالك بن انس، امام اهل الحجاز بلا مدافعة، روى عن
 عبدالكريم ابى امية البصرى وغيره ممن تكلموا فيهم-

النسائى:

”وقد أطلق الصحة عليه ابو على النيسابورى“
 وابواحمد بن عدى، والدارقطنى، وابن منده،
 وعبدالغنى بن سعيد، قال ابن الصلاح: وقد أطلق
 الخطيب السلفى، الصحة على كتاب النسائى: قال
 الحافظ ابن حجر: أطلق الصحة عليه، وعلى كتاب ابى
 داؤد، والترمذى،

وقال ابو عبد الله بن منده: الذين خرجوا الصحيح
 أربعة: البخارى، ومسلم، وابوداؤد، والنسائى، وأشار
 إلى ذلك ابو على بن السكن

ثم ابو عبدالله محمد بن ادريس الشافعى، وهو الامام لأهل
الحجاز بعد مالك، روى عن ابراهيم بن محمد بن ابى يحيى الاسلمى،
وابى داود سليمان بن عمرو النخعى، وغيرهما من المجروحين-
وهذا ابو حنيفة، روى عن جابر بن يزيد الجعفى، وابى العطف
الجراح بن منهال الجزرى وغيرهما من المجروحين-

ثم بعده ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم القاضى، و محمد
ابن الحسن الشيبانى، حدثا جميعاً عن الحسن بن عماره و عبدالله بن
محرر، وغيرهما من المجروحين، وكذلك من بعدهما من أئمة المسلمين
قرنا بعد قرن و عصرًا بعد عصر إلى عصرنا هذا، لم يخل حديث امام من
أئمة الفريقين عن مطعون فيه من المحدثين رضى الله عنهم - وللأئمة فى
ذلك غرض ظاهر، وهو أن يعرفوا الحديث من أين مخرجه، والمنفرد به
عدل أو مجروح-

سمعت ابا العباس الأرموى، سمعت العباس بن محمد الدورى،
سمعت يحيى بن معين، يقول: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا، ما
عقلناه-

اخبرنا ابو عمران موسى بن سعيد الحنظلى، الحافظ بهمذان، نا
محمد بن اسحق القاضى بالدينور، سمعت ابا بكر الاثرم، يقول: رأى
أحمد بن حنبل يحيى بن معين بصنعاء فى زاوية وهو يكتب صحيفة

معمر' عن ابان' عن أنس' فاذا اطلع عليه انسان كتمه' فقال له احمد:
تكتب صحيفة معمر' عن ابان' عن انس' و تعلم انها موضوعة' فلو قال
لك قائل: انت تتكلم فى ابان' ثم تكتب حديثه على الوجه' فأحفظها
كلها واعلم انها موضوعة' حتى لا يحيى بعده انسان فيجعل بدل ابان
ثابتا' ويرويها عن معمر' عن ثابت' عن انس' فاقول له: كذبت' انما هي
معمر' عن ابان' لا عن ثابت-

حدثنا دعلج بن احمد ببغداد' ثنا احمد بن على الابرار' قال يحيى
بن معين: كتبنا عن الكذابين' وسجرنا به التنوير' وأخرجنا به خبرا
نضجا- (١)

قال الحاكم- رحمه الله - :اهل الحجاز و العراق و الشام
يشهدون لأهل خراسان بالتقدم فى معرفة الصحيح لسبق الامامين
البخارى و ابي الحسين' وتفردهما بهذا النوع من العلم- جزاهما الله عن
الاسلام خيرا-

وقد صنف على كتاب كل واحد منهما كتابا وعرفت كل شرط
واحد منهما فى الصحيح' والسقيم مما اتفقا عليه' واختلفا فيه' وانا مبين
من ذلك ما فيه البلغة-

(١) والحقيقة أن أخذ الرواية عن الضعفاء سببه الأساسى الوقوف

على الأحاديث الضعيفة للتمييز بين الصحيح
والضعيف، ويؤيد قول ابن معين هذا قول ابى
يوسف الذى ذكره عنه الحافظ
الكردرى عنه، إذ يقول
”قل للإمام ابى يوسف: لم حفظت الأحاديث
الموضوعة؟ قال: لأعرفها“.

مناقب الامام الاعظم للكردرى (١: ٧٥)
نعم فتارة يقع الاختلاف فى الجرح والتعديل، وكان مما لابد من
وقوعه، لأن الاطلاع على جميع الأوصاف والظروف لراو، هى التى تؤثر
على صحة الرواية و ضعفها، يتوقف على لقاء طويل وخبرة واسعة، لكل
شخص، فهذا حسن بن عمارة، ممن بينه الامام الحاكم مثلاً، فكتب عنه
صدر الأئمة موفق بن احمد
المكى فى مناقبه (٢: ٣٧):

”قال ابو سعيد الصاغانى: سمعت ابا حنيفة وزفر
يقولان: جر بنا الحسن بن عمارة فى الحديث،
فوجدناه يخرج من الحديث كما يخرج الذهب
الأحمر من النار، قال ابو حنيفة: خالطنا الحسن بن

عمارة فلم نر' الاخيراً' وقال ابو سعيد الصاغانى: هذا
 عامة ماسمعنا عن الحسن بن عمارة' سمعناه فى
 مجلس ابى حنيفة و مسجده' وكان يجالس أبا حنيفة
 كثيراً' وكان يمر فى خلال الكلام حديث يذكره
 الحسن بن عمارة' فكان يقول له أبو حنيفة: أمل عليهم
 فيملى علينا".

فالجروح قد تذكر فى حقه فى كتب الرجال' لكن **اما عن ولد بعد ما
 توفى** أو ما انتهز فرصة لنقده و اختباره' على ان ما قاله الإمامان ابو حنيفة
 وزفر- رحمهم الله- فى شأنه يبتنى على تجربة طويلة و مقابلات كثيرة'
 وعلى الامتحان والاختبار الشديد' فرد تلك الجروح الحافظ ابو
 محمد حسن بن خلاد'
 بأجوبة مسهبة فى "المحدث الفاصل" **وهو** اول ما صنف فى اصول
 الحديث -' ومن الذى يستطيع أن يقول بان **حديثه** لا يستند ولا يحتج به
 بعد ما عدله الامامان ابو حنيفة وزفر- رحمهم الله-

واحيانا يروى عن الضعفاء بأن الضعف ينجر بالشواهد و
 التابعات' فيصير الحديث صحيحاً' وانما يحاد عن ذكرها للتنويه
 والشهرة' روماً للاختصار-

فربما يكون عند المصنف اسنادان' عالٍ وفيه راوٍ ضعيف' ونازل

ذكر معرفة انواع الحديث

قال الحاكم - رحمه الله -: والصحيح من الحديث منقسم على عشرة اقسام؛ خمسة منها متفق عليها، وخمسة منها مختلف فيها -

(فالقسم الاول من المتفق عليها): اختيار البخارى و

مسلم، وهو الدرجة الاولى من صحيح، ومثاله الحديث الذى يرويه الصحابى المشهور بالرواية عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وله راويان ثقتان، ثم يرويه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابة، وله راويان ثقتان، ثم يرويه من اتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور، وله رواية من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخارى او مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة فى روايته، فهذه الدرجة الاولى من الصحيح - (١)

من الثقات، فيكتفى بذكر الإسناد العالى لان أصحاب الفن يطلعون على ذلك - مقدمة شرح مسلم للنووى (١: ٢٥) والروض الباسم (١: ٨٣)

فهذه هى الاسباب والدواعى لا خذ الرواية عن الضعفاء، اما الذى لا يفهم هذه الوجوه وليست له معرفة من الرسالة، ولا بصيرة له فى الحديث فينكر حجية الحديث النبوى **بالشك والارتياب من قبلهم** - هدام الله الى سواء السبيل -

(١) فنظراً إلى ذلك لابد أن توجد فى القسم الاول من الحديث الصحيح ثلاثة أمور:

الاول: ان يرويه ثقتان عن صحابى و تابعى، ويكون له رواية اكثر منهما فى الطبقة الرابعة، فيجب له راويان فى كل طبقة على الأقل -

الثانى: أن يكون الرواة فى أسانيد البخارى و مسلم ثقات و معروفين فى رواية الحديث -

الثالث: أن يكونوا حفاظاً متقنين مع الوثوق و الشهرة فى الرواية - فالحديث الذى يحتوى على هذه الأمور فهو القسم الاول للصحيح، عند الامام الحاكم، و ادعى ان الشيخين قد اختارا هذا النوع فى صحيحيهما، واشترطا لتخريجه، هذا هو زعم الامام الحاكم - رحمه الله -

ومن المعلوم أن الحديث الذى يكون له راويان فى كل طبقة على الأقل، يسمى عزيزاً، ومثل هذه الأحاديث تكون قليلة جداً - فلأجل ذلك وجه بعض العلماء كلام الحاكم توجيهاً حسناً لانه فى هذا الموقف على خلاف ما ذهب إليه الجمهور، فروى القاضى عياض عن الحافظ ابى على الغسانى أنه قال:

ليس المراد ان يكون كل خبر يجتمع فيه راويان عن صحابيه، ثم عن تابعيه، فمن بعده، فان ذلك يعزو جوده، وانما المراد أن هذا

الصحابي وهذا التابعي قد روى عنه رجلان، خرج بهما عن حد
الجهالة.

تدريب الراوى (١: ١٢٦)

والحقيقة ان هذا التوجيه لكلام الحاكم لا يوافق مع تصريحاته،
ولا أكون مبالغاً حينما اقول: إن هذا التوجيه من قبيل، "توجيه القائل بما
لا يرضى به قائله"، فستأتى تصريحاته فى بحث أقسام الحديث الصحيح،
الثانى و الثالث و الرابع والخامس، وبصرف النظر عنها لا تؤيده العبارة
أيضاً، لاننا فى صدد حد الحديث، فينبغى أن يعود الضمير "له" فى "له
راويان ثقتان" الى "حديث" لا إلى "صحابي"، فلذا قال ابو عبدالله
المواق:

ما حمل الغساني عليه كلام الحاكم، وتبعه عليه عياض
وغیره، ليس بالبين

تدريب الراوى (١: ١٢٦)

تحقيق القول فى شرط الشيخين

إن أمر التعيين لشروط الشيخين أمر قد كثر فيه اختلاف الآراء بين
أرباب العلم، و كتب اصول الحديث تطفح بالأبحاث حول هذا
الموضوع، فبعض العلماء يصرون على انهما أضافا شروطاً خاصة

لأخذ الرواية في صحيحيهما، للحزم والاحتياط، على ما يتداول لدى أهل الحديث من القيود لحديث صحيح، ولكن ما هي؟ وهل يتحدثان فيها؟ أم مستقل فيها كل واحد؟ هذا مما اختلفت الآراء فيه كثيراً.

فيقول الإمام الحاكم: لا بد له راويان في كل طبقة على الأقل إلا الصحابي، وادعى فوق ذلك أبو حفص الميانجي حيث قال:

شرط الشيخين في صحيحيهما أن لا يدخل فيهما إلا ما صح عندهما، وذلك ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم اثنان فصاعداً، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين، فأكثر، وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة.

تدريب الراوي (١: ٧١)

وكان الإمام الحاكم اشترط راويين في كل طبقة على الأقل سوى الصحابي، ولكن أباحفص الميانجي زاد على ذلك، واشترط أن يكون من الصحابة اثنان على الأقل أيضاً، فلأجل ذلك قال الحافظ ابن حجر عن ما قاله الميانجي:

”وهو كلام من لم يمارس الصحيحين ادنى ممارسة،

فلو قال قائل: ليس في الكتابين حديث واحد بهذه

الصفة لما أبعد“

”المصدر السابق“

وانفرد ابو حفص الميانجى فيما زعم بنفسه، واما رأى الحاكم فوافق عليه كثير من العلماء وعلى رأسهم الإمام البيهقى، والحافظ ابو بكر بن العربى، والعلامة ابو السعادات ابن الاثير الجزرى، قال السخاوى فى فتح المغيـث (١: ٤٧):

”وافقه عليها صاحبه‘ البيهقى“

وكتب العلامة الامير الصنعانى فى توضيح الافكار

(١: ١٠٩) بعد بيان الحاكم:

”ورجحه ابن الاثير‘ وذهب اليه ابن العربى المالكى“

وأما ما ادعاه هؤلاء الشيوخ عن شروط الشيخين فلا أصل له ولا أساس، لانها لم تنقل عنهما، ولا ينطوى الصحيحان عليها، فثبت بهذا أن موقف الامام الحاكم فى ذلك لم يبلغ حد الصحة فضلاً عما ادعاه ابو حفص الميانجى عن شروطهما.

وقد مر سابقا الرد على هذه الدعوى اشارةً فى بيان

الحافظ ابى على الغسانى والقاضى عياض، ثم نص المؤلفون بعد على ردّها و مخالفتها بكل وضوح، فيكتب الحافظ محمد بن طاهر بعد ذكر بيان الحاكم:

”الجواب ان البخارى و مسلماً لم يشترطا هذا الشرط

ولانقل عن واحد منهما انه قال ذلك، والحاكم قدر
التقدير، وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن، و لعمري
انه شرط حسن لو كان موجوداً في كتابيهما، إلا انا
وجدنا هذه القاعدة التي أسسها الحاكم منتقضة في
الكتابين جميعاً“

ثم ذكر سبعة أمثال من الصحيحين خلاف ما قاله الحاكم، وفيها راوٍ
واحد عن الصحابي فقال بعد ذكرها:

” اقتصرنا منها على هذا القدر، ليعلم أن هذه القاعدة
التي أسسها منتقضة، لا أصل لها، ولو اشتغلنا بنقض
هذا الفصل الواحد في التابعين و أتباعهم و من روى
عنهم إلى عصر الشيخين، لأربى على كتابه المدخل
أجمع، إلا أن الاشتغال بنقض كلام الحاكم لا يجدي
فائدة، وله في سائر كتبه مثل هذا كثير، عفا الله عنه“

شروط الأئمة الستة (ص: ٢٢، ٢٣) ط: بيروت

وقال الحافظ ابو بكر الحازمي:

” ان هذا قول من يستطرف أطراف الآثار، ولم يلج تيار
الأخبار، وجهل مخارج الحديث، ولم يعثر على
مذاهب أهل الحديث، ومن عرف مذاهب الفقهاء في

انقسام الأخبار إلى المتواتر، والآحاد، ووقف على اصطلاح العلماء في كيفية مخرج الاسناد لم يذهب هذا المذهب، وسهل عليه المطلب، ولعمري هذا قول قد قيل، ودعوى قد تقدمت، حتى ذكره بعض أئمة الحديث في مدخل الكتابين:-

ولم يكتف الحازمي على ذلك فحسب بل عقد بابا

مستقلا في كتابه لإبطال هذا الزعم، حيث قال:

”باب في إبطال قول من زعم ان من شرط البخاري إخراج الحديث عن عدلين، وهلم جرا، إلى أن يتصل الخبر بالنبي صلى الله عليه وسلم-

ثم يكتب:

”ان هذا حكم من لم يمعن الغوص في خبايا الصحيح

ولو استقرأ الكتاب حق استقرائه، لوجد جملة من

الكتاب ناقضة عليه دعواه“

شروط الأئمة الخمسة (ص: ٣٥، ٤٣)

ابن العربي و شروط الشيخين

وادعى الحافظ ابن العربي في هذا دعوى عامة عنهما، وهي أن

الحديث لم يثبت ولم يصح عندهما مادام لا يرويه إثنان فصا عدداً، ومن

الطرائف انه جعل هذا الزعم الفاسد مذهباً لهما، ثم تصدى بابطاله بنفسه،
فيقول في شرح الموطا:

” كان مذهب الشيخين ان الحديث لا يثبت حتى
يرويه اثنان، وهو مذهب باطل، بل رواية الواحد عن
الواحد صحيحة، الى النبي صلى الله
عليه وسلم“
تدريب الراوى (١: ٧١)

فيا سبحان الله! أرايتني أنهما متى وأين، وفي أى كتاب وأمام من؟ بينا
هذا المذهب؟ لتمس الحاجة الى رده وطرده وابطاله، فتحير جداً
المحدث ابن رشيد مما قاله ابن العربي، فيقول:

”والعجب منه كيف يدعى عليهما ذلك، ثم

يزعم انه مذهب باطل، فليت شعري! من أعلمه بانهما
اشترطا ذلك، إن كان ذلك منقولاً فليبين طريقه لننظر
فيها، وان كان عرفه بالاستقراء فقد وهم في ذلك“

تدريب الراوى (١: ٧٢)

ردالزعم بأن العزيز من الأحاديث لا يوجد في

الصحيحين

ولا يظن من هذا أن العزيز من الأحاديث لا وجود له أصلاً، لا في

الصحيحين ولا في غيرهما، بل منشأ الخلاف في شرط الشيخين السالف ذكره هل ورد عنهما أم لا؟ وهل التزما بذلك أم لا؟ الجواب ظاهر بأنهما لم يلتزما بهذا القيد، وإن كان كثير من الأحاديث فيهما يتصف بهذا، مع أن بعضاً منها لا يتفق مع هذا الشرط، فلو جعل هذا القيد شرطاً يلزم منه أنهما

لم يوفياه، وهذا يستبعد جداً من مثل هؤلاء الشيوخ - رحمهم الله تعالى -
 فيقول الحافظ أبو عبد الله بن المواق:

” لا أعلم أحداً روى عنهما أنهما صرحا بذلك“

ولا وجود لها في كتابيهما، ولا خارجاً. عنهما، فإن كان قائل ذلك عرّفه من مذهبهما بالتصفح لتصرفهما في كتابيهما، فلم يصب، لأن الأمرين معا في كتابيهما، وإن كان أحده من كون ذلك أكثر في كتابيهما فلا دليل فيه على كونهما اشتراطاه، ولعل وجود ذلك أكثر إنما هو لأن من روى عنه أكثر من واحد أكثر ممن لم يرو عنه الواحد من الرواة مطلقاً لا بالنسبة إلى من خرج له منهم في الصحيحين، وليس من الانصاف التزامهما هذا الشرط من غير أن يثبت عنهما ذلك مع وجود إجلالهما به، لأنهما إذا صح عنهما اشتراط ذلك

كان في إخلالهما به درك عليمها“

قال الحافظ ابن حجر عن بيانه:

”هذا كلام مقبول، وبحث قوى“

تدريب الراوى (١: ١٢٦)

الأمر الثانى

يظهر من كلام الحاكم ان يكون كل راوٍ من شيوخ الشيخين

إلى صحابى ثقة ومعروفا فى الرواية، ووافقه معه ابن الجوزى فى ذلك،

فقال السخاوى فى فتح المغيـث (١: ٤٧):

”وقال ابن الجوزى: اشترط البخارى ومسلم الثقة

والاشتهار“

وادعى ابن طاهر فوق ذلك، فيقول فى ”شروط الائمة الستة

(ص: ١٧، ١٨):

”إن شرط البخارى ومسلم أن يخرجوا الحديث المتفق

على ثقة نقلته، إلى الصحابى المشهور من غير اختلاف

بين الثقات الأثبات، ويكون اسناده متصلا غير مقطوع،

فان كان للصحابى راويان فصا عدا فحسن، وان لم

يكن له الا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوى

أخرجاه“

والواقع ان هذا الشرط لجميع ما فى الصحيحين من الرواية ليس بصحيح' يقول زين الدين العراقى:

ليس ما قاله بجيد، لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما“

تدريب الراوى (١: ١٢٥)

يقول العلامة الصنعانى فى توضيح الأفكار (١: ١٠١) بعد بيان العراقى:

قلت: ما هذا مما أختص به النسائي، بل شاركه فى

ذلك غير واحد من أئمة الجرح والتعديل، كما هو

معروف فى كتب هذا الشأن“

وليعلم أن كثيراً من الجروح مفسرة أيضاً، يقول الوزير الصنعانى:

“لا يخفى انه ليس كل من جرح من رجال الصحيحين

جرحه مطلقاً، بل فيه جماعة جرحوا جرحاً مبين

السبب-

رفع شبهة

ولا يتوهم مما سبق أن الاحاديث الموضوعة المصطنعة توجد فى

الصحيحين كما يثرثر أعداء الاسلام الذين ينكرون الحديث ويتلفظون

بل انظروا إلى لفظ “الشرط” لانا لو سلمنا بذلك الشرط المذكور لكان

المزاد أن جميع ما فى الصحيحين من الروايات صحيحة، ورواتها كلهم لم يتكلم فيهم ولم يجرحوا

الواقع خلاف ذلك لأن ضعف الرواة يتحقق فى بعض الاسانيد، فلا يمكن أن يجعل ذلك شرطاً لكل ما فيهما من الروايات لأن الشيخين ما قالاً فى ذلك شيئاً، مع انهما أقرأ بتضعيف بعض الرواة، نعم يمكن أن يعترض على الرواية عن الضعفاء، وقد ذكرنا سابقاً بالسط والتفصيل مع دحض الشبهات، ونقول ههنا بالاختصار لمزيد من الاطمينان انهما اشترطاً تخريج الحديث الصحيح فقط، فوثوق الرواة واشتغالهم بالأصول والمبادئ لم يكن من الشروط، فلو ينجر ضعف الراوى بالشواهد والمتابعات يكون حديثه صحيحاً، ولأجل ذلك يخرجان مثل هذه الرواية فى صحيحيهما، كما صرح بذلك الحافظ ابن حجر العسقلانى:

”إن ما قاله ابن طاهر هو الاصل الذى بنى عليه أمرهما“

وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه“

تدريب الروى (١: ١٣٥)

وذكر العلامة الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير اليمانى فى الروض الباسم (٨٣: ١) أن الامام البخارى نص على تضعيف جماعة من الرواة، وخرج منهم فى صحيحه أيضاً، ثم قال الوزير اليمانى بعد ذلك:

”إن صاحبى الصحيح قد يخرجان من الطريق التى فيها
 ضعف لوجود متابعات وشواهد تجبر ذلك الضعف
 وإن لم تورد تلك المتابعات والشواهد فى الصحيحين
 قصداً للاختصار والتقريب على طلبة العلم، مع أن تلك
 المتابعات والشواهد معروفة فى الكتب البسيطة
 والمسانيد الواسعة، وربما أشار بعض شراح
 الصحيحين إلى شئ منها“

وقد تكون لحديث طرق متعددة، بعضها فوق بعض، فيخرجانه
 بالطريق المختصر، ولو كان فيه راو تكلم فيه، نظراً إلى علو الاسناد،
 ويحيدان عن الطريق الآخر الأصح لنزوله، واجتناباً عن التكرار، يقول
 الحافظ الحازمى فى شروط الأئمة الخمسة (ص: ٧٢، ٧٣):

”ثم قديكون الحديث عند البخارى عالياً، وله
 طرق، بعضها أرفع من بعض، غير أنه يحيد
 أحياناً عن الطريق الأصح لنزوله أو يسأم تكرار
 الحديث إلى غير ذلك، وقد صرح مسلم بنحو ذلك“

هل يشترط في جميع رواة الصحيحين

الحفظ والاتقان؟

يتضح مما سبق أن كون الراوى ثقة ليس شرطاً لازماً لكل راوى الصحيحين، فكيف يلزم على أتباع التابعين وشيوخ الشيخين الحفظ والاتقان؟ وقد أوضح الحافظ ابن حجر - رحمه الله - فى هدى السارى - مقدمة فتح البارى - فى تراجم اكثر أتباع اثابعين و شيوخهم: انهم لم يكونوا حفاظاً و متقنين، وهكذا قال الحافظ العلائى بألفاظ واضحة:

”وليس كونه حافظاً شرطاً“ تدريب الراوى (١: ١٤٢)

و فى مصطلح السلف أن الحافظ: هو من يملئ عشرين ألف حديث على الأقل - تدريب الراوى (١: ٤٥)

ومن المعلوم أن هذا الشرط لا يوجد فى كل راو من روااتهم-

القول المحقق عن شرط الشيخين

إن شرط الشيخين عندنا هو التزام تخريج الأحاديث الصحيحة فى صحيحيهما فقط ودراسات الحاكم والبيهقى وغيرهما و تحقيقا تهم فى ذلك كلها تبتنى على حسن الظن و قلة التسبع والاعتبار، يقول الحافظ ابوبكر الحازمى فى شروط الأئمة الخمسة (ص: ٦، طبع لكنو)

”ومنشأ ذلك إما إظهار الدعة و ترك الدأب‘ وإما حسن

الظن بالمتقدم“

ومن العجب أن هؤلاء الشيوخ مع انهم يعترفون بانهما

ما قالوا فى هذا شيئاً يصرون على انهما التزما بشرائط معينة‘ وضعوها

بأنفسهم‘ يقول ابن طاهر:

”أعلم ان البخارى ومسلما ومن ذكرنا بعدهم لم ينقل

عن واحد منهم انه قال: شرطت أن أخرج فى كتابى ما

يكون على الشرط الفلانى‘ وانما يعرف ذلك من

سيركتيهم‘ فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم- شروط

الأئمة الستة (ص: ١٧)

ومن المعلوم أن هذا السبر يفيد الظن والتخمين فقط‘ يقول العلامة محمد

امير اليمانى فى توضيح الافكار (١: ١١١):

”انما هو تظنين و تخمين من العلماء انه شرط لهما‘ إذلم يأت

عنهما تصريح بما شرطاه‘ نعم مسلم قد أبان فى مقدمة صحيحه من يخرج

عنهم حديثه“

و كتب نواب صديق حسن خان فى ”منهج الوصول إلى اصطلاح

احاديث الرسول(ص: ٢٩)

ومن المحقق أن شرط الشيخين لا يعلم، ولا صرحاه
 فى الصحيحين ولا فى غيرهما، بل استخرج الشروط
 الحفاظ بالتتابع العميق والاستقراء الكامل بصنيعهما، ولا
 يلزم أن مارأوه.

شرطاً، تقرر هو شرط البخارى ومسلم، فلذا اختلفت
 انظارهم فى هذا الشرط، ورد بعضهم على بعض، كما
 رد ابن طاهر والحازمى على الحاكم فيما زعمه عن
 شرطهما، وهو معروف وذكرهم الحافظ ابن حجر فى
 أوائل هدى السارى مقدمة فتح البارى

وان العلامة الحازمى ألف كتاباً مستقلاً فى شروط الأئمة الخمسة البخارى
 ومسلم، وابى داؤد، والنسائى والترمذى، فبحث فيه عن هذا الموضوع بغاية
 من التفصيل، وسجل فى نهاية البحث دراسته فى ذلك قائلاً:

إن قصد البخارى كان وضع مختصر فى الصحيح،
 ولم يقصد الاستيعاب لافى الرجال ولا فى
 الحديث، وإن شرط أن يخرج ما صح عنده، لانه
 قال: لم أخرج فى هذا الكتاب الا صحيحاً، ولم
 يتعرض لشيء آخر (ص: ٣١)

وفى الصحيح لمسلم (١: ٢٩):

والأحاديث المروية على هذه الشريطة لا يبلغ عددها

عشرة الاف حديث (١)

وقداراد مسلم بن الحجاج أن يخرج الصحيح على ثلاثة أقسام فى الرواة
فلما فرغ من هذا القسم الاول ادركته المنية، وهو فى حد الكهولة - رحمه
الله- (٢)

”واما شرط مسلم فقد صرح به فى خطبة كتابه“

وليعلم أن ما قاله الحاكم، والبيهقى، وابن طاهر فى مقدمة الصحيح لمسلم
عن شرطهما لم ينقل فيه شىء-

فقصارى البحث أن الحقيقة التى لا تنكر، أنهما التزما على أن
يخرجا فى صحيحيهما ما صحّ عندهما من احاديث الرسول صلى الله عليه
وسلم، ولا فضيلة لهما فى ذلك على من خرج
الصحيح غيرهما مثل الامام ابى حنيفة والامام مالك- رحمهم الله- ومن
ادعى خلاف ذلك فعليه البيان-

(١) هذا بناءً على أن مرويات الصحيحين تقل عن عشرة الاف حديث
كتب العلامة ابو بكر الحازمى بعد ذكر بيان الحاكم فى “شروط الأئمة
الخمسة (ص: ١١ ط: لكهنو):

”فهذا ظن منه بانهما لم يخرجا الا على ما رسم، وليس

كذلك، فان أقصى ما يمكن اعتباره فى الصحة هو شرط

البخارى، ولا يوجد فى كتابه من

النحو الذى أشار إليه الاقدار اليسير

(٢) وإليك نص العبارة من الصحيح لمسلم (١: ٣-٥) ثم ألقينا نظر التحقيق والدراسة على ما قيل فى حل تلك العبارة ومفهومها، يقول الامام مسلم - رحمه الله:

”إنا نعلم إلى جملة ما أسند من الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس -

اما القسم الاول فانا نتوخى أن نقدم الأخبار التى هى أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة فى الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد فى روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، فاذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع فى أسانيد ها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطى العلم يشملهم -

ثم قال عن القسم الثالث:

فأما ما كان عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون
 أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشغل بتخريج حديثهم
 _____ وكذلك من الغالب على حديثهم المنكر
 أو الغلط، أمسكنا أيضاً عن حديثهم“

فوقع بين المحدثين اختلاف الآراء في مفهوم هذه العبارة، يقول
 العلامة النووي- رحمه الله في مقدمة شرح الصحيح لمسلم (١٥:١):
 ”فقال الامامان الحافظان أبو عبد الله الحاكم
 وصاحبه ابوبكر البيهقي- رحمهما الله تعالى: إن المنية
 اخترمت مسلماً- رحمه الله- قبل إخراج القسم الثاني،
 وانه إنما ذكر القسم الاول، قال القاضي عياض: وهذا مما
 قبله الشيوخ، و الناس من الحاكم ابى عبد الله، وتابعوه
 عليه“

ولكن ما قاله الامام الحاكم لا يتفق مع تصريح الإمام مسلم قط، و
 هو أمام عينيك، فكيف يصح قوله: ”وقد أراد مسلم بن الحجاج أن يخرج
 الصحيح على ثلاثة أقسام من الرواة، وقد صرح الامام مسلم- رحمه الله-
 عن القسم الثالث“ فاما ما كان عن قوم _____ فلسنا نتشغل بتخريج
 حديثهم، وكذلك _____ أمسكنا أيضاً عن حديثهم“ ومن البين ان
 تخريج الأحاديث الصحيحة لا يمكن من رواة متهمين _____ يقول

العلامة محمد امير اليماني في توضيح الأفكار (١: ١٠٧):

”إن تأويل الحاكم بانه انما أتى بأهل الطبقة الأولى غير صحيح؛ لأنه مسلماً صرح بانه بعد تقصى أخبار أهل الطبقة الاولى ياتى بأهل الطبقة الثانية، والظاهر انه يأتى بهم فى كتابه هذا، لا فى غيره“

وإليكم بحث محقق فى ذلك للقاضى عياض - رحمه الله -:

وليس الأمر على ذلك، لمن حقق نظره، ولم يتقيد بالتقليد فانك إذا نظرت تقسيم مسلم فى كتابه الحديث على ثلاث طبقات من الناس كما قال، فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ، وذكر أنه إذا انقضى هذا أتبعه بحديث من لم يوصف بالحدق والإتقان، مع كونهم من أهل الستر، والصدق، و تعاطى العلم، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء او اتفق الاكثر منهم على تهمة، وبقي من اتهمه بعضهم، وصحّحه بعضهم، فلم يذكره هنا، ووجدته ذكر فى أبواب كتابه حديث الطبقتين الأوليين، وأتى بأسانيد الثانية منهما على طريق الاتباع للأولى والاستشهاد، أوحى لم يجد فى الباب للأولى شيئاً، وذكر أقواماً تكلم قوم فيهم، وزكاهم اخرون،

وخرج حديثهم من ضعف او اتهم ببدعة' وكذلك فعل البخارى فعندى انه أتى بطبقاته الثلاث فى كتابه على ما ذكر' ورتب فى كتابه وبينه فى تقسيمه' وطرح الرابعة كما نص عليه' فالحاكم تأول أنه إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتابا' ويأتى بأحاديثهم خاصة مفردة' وليس ذلك مراده' بل إنما أراد بما ظهر من تأليفه و بان من غرضه أن يجمع ذلك فى الأبواب' ويأتى بأحاديث الطبقتين' فيبدأ بالأولى' ثم يأتى بالثانية على طريق الاستشهاد والاتباع' حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة- ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث الحفاظ' ثم الذين يلونهم' والثالثة هى التى طرحها' وكذلك علل الحديث التى ذكر و وعد أنه يأتى بها' قد جاء بها فى مواضعها من الأبواب من اختلافهم فى الأسانيد كالإرسال' والاسناد' والزيادة والنقص' وذكر تصاحيف المصحفين' وهذا يدل على استيفائه غرضه فى تأليفه' وإدخاله فى كتابه كل ما وعد به'

قال: قال القاضى عياض- رحمه الله- وقد فاوضت

فى تاويلي هذا ورأيت فيه من يفهم هذا الباب' فما رأيت .

منصفاً إلا صوبه، وبأن له ما ذكرت، وهو ظاهر لمن تأمل الكتاب مجموع الأبواب.

ولا يعترض على هذا بما قاله ابن سفيان صاحب مسلم: أن مسلماً أخرج ثلاثة كتب من المسندات، أحدها: هذا الذي قرأه على الناس،

والثاني: يدخل فيه عكرمة وابن اسحق صاحب المغازي وأمثالهما، والثالث: يدخل فيه من الضعفاء، فانك إذا تأملت ما ذكره ابن سفيان لم يطابق الغرض الذي أشار إليه الحاكم مما ذكر مسلم في صدر كتابه، فتأمله تجده كذلك إن شاء الله تعالى.

هذا آخر كلام القاضي عياض - رحمه الله تعالى - وهذا الذي اختاره ظاهر جداً، والله أعلم

المقدمة للإمام النووي على الصحيح لمسلم (١: ٨٧)

فكيف يجوز أن يقال: إن حديثه صلى الله عليه وسلم لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم من الصحابة أربعة آلاف رجل وامرأة صحبوه نيفاو عشرين سنة بمكة قبل الهجرة، ثم بالمدينة بعد الهجرة، حفظوا عنه أقواله وأفعاله، ونومه ويقظه، وحركاته وسكونه، وقيامه وقعوده، واجتهاده وعبادته، وسيرته وسراياه، ومغازيه ومزاحه، وزجره وخطبته، وأكله وشربه، ومشيه وسكونه، وملاعبته أهله وتأديبه فرسه، وكتبه إلى المسلمين والمشركين، وعهوده ومواثيقه، وألحاظه وانفاسه، وصفاته، هذا سوى ما حفظوا عنه من أحكام الشريعة، وما سألوا عن العبادات، والحلال والحرام، وتحاكموا فيه إليه.

وقد نقل إلينا انه صلى الله عليه وسلم كان يسير العنق فاذا وجد فجوة نص (١)؛ وانه صلى الله عليه وسلم مشى على زميل له، وانه صلى الله عليه وسلم مازح ضبياً فقال: يا ابا عمير: ما فعل النغير، وما زح عجوزا، فقال: إن الجنة لا يدخلها عجوز، وانه صلى الله عليه وسلم يرفع الحسن بن علي رضي الله عنه برجليه، فيقول: خزقه، ترق عين بقه، وانه صلى الله عليه وسلم يغط إذا نام، وانه صلى الله عليه وسلم شرب وهو قائم، وانه صلى الله

(١) "العنق": ضرب من "السيرالفسيح" للإبل والخيول - المعجم

الوسيط مادة عنق، و"الفجوة" الفرجة وما اتسع من الأرض، ونص

ناقته: استخرج أقصى ما عندها من السير -

عليه وسلم بال قائماً من جرح بمأبضه، فى أخبار كثيرة من هذا النوع،
يطول شرحه.

وهؤلاء الصحابة الراوون فى الصفوف أو تبدوا ولم يظهر له
رواية ولا حديث، وانه صلى الله عليه وسلم وقف عام الفتح بمكة، وبين
يديه خمسة عشر ألف عنان، وقد كان من الحفاظ من حفظ خمسمائة
ألف حديث.

سمعت أبا جعفر محمد بن أحمد الرازى، سمعت أبا عبد الله
محمد بن مسلم بن وارة، يقول: كنت عند اسحق بن ابراهيم بنيسابور،
فقال رجل من أهل العراق: سمعت احمد بن حنبل يقول: صح من
الحديث سبعمائة ألف حديث. (١)

(١) هذا العدد يتضمن أقوال الصحابة و التابعين أيضاً، قال البيهقى
: "اراد ما صح من الأحاديث، وأقارب الصحابة والتابعين"

تدريب الراوى، (١: ٥٠)

ويقول الشيخ الشاه عبدالعزيز فى بستان المحدثين (ص: ٢٩):

"وليعلم أن الصحابى إذا اختلف (فى رواية الحديث) فيصيربه حديثاً
مستقلاً، ولو كانت ألفاظه، ومعانيه وقصته متحدة، بخلاف عرف
الفقهاء فانهم يراعون المعانى فقط، وجنهما يتحد المعنى يكون الحديث
واحداً، فلا ينظرون إلى الخصوصيات، وأشياء أخرى سوى المعنى، بل

سمعت ابا بكر محمد بن جعفر المزكى، سمعت محمد بن اسحق ابن راهويه: يملئ سبعين ألف حديث حفظاً.

سمعت ابا بكر بن أبى دارم الحافظ بالكوفة، يقول سمعت ابا العباس احمد بن محمد بن سعيد، يقول: ظهر لأبى كريب بالكوفة ثلث مائة ألف حديث.

سمعت أبا بكر بن أبى دارم، يقول: كتبت بأصابعى عن أبى جعفر الحضرى مطين، مائة ألف حديث.

سمعت ابا اسحق ابراهيم بن محمد بن يحيى، سمعت محمد بن المنسب يقول: كنت امشى بمصر وفى كمى مائة جزؤ، وفى كل جزء ألف حديث، وقال: كان فى عصرنا جماعة بلغ المسند المصنف على تراجم الرجال لكل واحد منهم ألف جزء، ومنهم ابو اسحق ابراهيم بن محمد بن حمزة الاصفهاني، وابو على الحسين بن محمد بن احمد الماسر جسى.

والقسم الثانى من الصحيح

الحديث الصحيح بنقل العدل عن العدل، رواه الثقات الحافظون إلى الصحابى، وليس لهذا الصحابى إلا راو واحد.

يعتنون بمحط الفائدة وماخذ الحكم فى ذلك والحقيقة أن انظارهم التى تركز على الاستنباط والا استخراج تستدعى ذلك.

ومثاله حديث عروة بن مضر بن الطائي انه قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالمزدلفة، فقلت يا رسول الله: أتيتك من جبلي طي، أتعبت نفسي، وأكلت مطيتي، ووالله ما تركت من جبل الاوقد وقفت عليه، فهل من حج؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من صلى معنا هذه الصلاة، وقد أتى عرفة قبل ذلك بيوم أوليلة، فقد تم حجه، وقضى تفثه

قال الحاكم: وهذا حديث من أصول الشريعة، مقبول، متداول بين الفقهاء للفريقين، ورواته كلهم ثقات، ولم يخرج به البخاري، ولا مسلم في الصحيحين، إذ ليس له راو عن عروة بن مضر بن الطائي، وسوى هذا كثير في الصحابة، كعمير بن قتادة الليثي، ليس له راو غير ابنه عبيد، وأبو ليلى الأنصاري ليس له راو غير ابنه عبد الرحمن، وقيس بن أبي غرزة الغفاري، على كثرة روايته، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس له راو غير أبي وائل شقيق بن سلمة، وأبو وائل من أجلة التابعين بالكوفة أدرك عمر، وعثمان، وعلياً فمن بعدهم من الصحابة. رضى الله عنهم. وأسامة بن شريك وقطبة بن مالك على اشتغالهما في الصحابة ليس لهما راو غير زياد بن علاقة وهو من كبار التابعين، ومرداس بن مالك الأسلمي، والمستورد بن شداد الفهري، ودكين بن سعيد المزني، كلهم من الصحابة، وليس لهم راو غير قيس ابن أبي حازم، وهو من كبار التابعين،

ادرك ابابكر و عمر و عثمان وعلياً رضي الله عنهم- وولد في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم والشواهد كما ذكرنا كثيرة، ولم يخرج البخارى و مسلم هذا النوع من الحديث فى الصحيح والأحاديث متداولة بين الفريقين نحتج بها بهذه الاسانيد التى ذكرناها-(١)

(١) والحق المدهش أن التعارض فى رأى يقع فى أقوال الحاكم كثيراً، وقد كتبنا سابقاً بالوضاحة الكاملة عن تخريج الاحاديث لهذا القسم فى الصحيحين، مما يتضح بذلك جيداً حقيقة ما قاله الامام الحاكم فى هذا الصدد، وصنف المستدرک على الصحيحين بعد تأليف المدخل، و مع ذلك وقع التعارض و التضاد فى كتاباته أيضاً، فلم يراع موقفه من شرط الشيخين فى مواضع متعددة كما انه راعاه فى كثير من المواضع، و نذكر جملة من الأحاديث التى ليس لها إلا راو واحد

عن الصحابي من "مستدرک الحاكم" -

(١) حديث عبد الله بن شقيق: ليدخل الجنة بشفاعة رجل من امتى
..... المستدرک (٣: ٧١)

(٢) وحديث عبد الرحمن بن أزهر: إنما مثل العبد المؤمن حين يصيبه الرعدة والحمى المستدرک (١: ٧٣)

(٣) وحديث إذا توضأت فخلل الأصابع- المستدرک (١: ١٨٢)

(٤) وحديث سماعة و حديث عمرو بن تغلب عن أشراط الساعة

.....المستدرک (٧:٥٠)

فقال بعد ذكرها:

”ان هذه الأحاديث من الصحاح، ولم يخرجها في صحيحهما
لتفرد راوٍ فيها“-

وهكذا صرح في كثير من المواضع ضد مسلكه كما قال بعد
هذا الحديث:

”ما جعل الله أجل رجل بارض الا جعلت له فيها حاجة“
”هذا حديث صحيح على شرط الشيخين“ فقد اتفقا جميعاً على
إخراج جماعة من الصحابة، ليس لكل واحد منهم إلا راوٍ واحد-
(المستدرک، (١:٤٢)

ونرى انه تأسى في ذلك بالقاضى ابن العربى بانه يثق بانهما
التزما هذا الشرط الذى وضعه، فكان يفصح عنه في مواضع كثيرة بغاية من
الوثوق والاعتماد، فاذا رأى ان بعض الروايات فيهما لا تلتئم مع شرطه
الموضوع فاضطر إلى الاتهام عليهما بان الاحتجاج منها كان واجبا
عليهما، لانها توافق مع شرطهما، وإلا فيعيد دعواه بان التابعى يتفرد في
الرواية عن الصحابى، فلم يخرجاه فيهما- فكتب الامام الحاكم بعد
حديث شريح بن هائى:

يا رسول الله أى شئى يوجب الجنة؟

عليك بحسن الكلام و بذل الطعام-

”هَذَا حَدِيثٌ مُسْتَقِيمٌ“ وَلَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ وَلَمْ يَخْرُجْهُ
وَالْعِلَّةُ عِنْدَ هُمَا فِيهِ: أَنَّ هَانِئَ بْنَ يَزِيدٍ لَيْسَ لَهُ رَأْوٍ غَيْرُ
ابْنِهِ شَرِيحٍ، وَقَدْ قَدِمَتِ الشَّرْطُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ: أَنَّ
الصَّحَابِيَّ الْمَعْرُوفَ إِدْرِيْسَ نَحَدُّ لَهُ رَأْوِيًّا غَيْرَ تَابِعِيٍّ
مَعْرُوفٍ احْتِجَجْنَا بِهِ، وَصَحَّحْنَا حَدِيثَهُ، إِذَا هُوَ صَحِيحٌ
عَلَى شَرْطِهِمَا جَمِيعاً، لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ قَدْ احْتَجَّ بِحَدِيثِ
قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ مُرْدَاسِ الْأَسْلَمِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ”يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ“ وَاحْتَجَّ
بِحَدِيثِ قَيْسٍ عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ”مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ“ وَلَيْسَ لَهُمَا رَأْوٍ
غَيْرُ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ-

وَكَذَلِكَ مُسْلِمٌ قَدْ احْتَجَّ بِأَحَادِيثِ أَبِي مَالِكٍ
الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، وَ أَحَادِيثِ مَجْزَاةَ بْنِ زَاهِرٍ
الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، فَلَزِمَهُمَا جَمِيعاً عَلَى شَرْطِهِمَا
الْاِحْتِجَاجُ بِحَدِيثِ شَرِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، فَانِ الْمَقْدَامُ وَأَبَاهُ
شَرِيحاً مِنْ أَكْبَارِ التَّابِعِينَ- الْمُسْتَدْرَكُ (١: ٢٣)-

يَا سُبْحَانَ اللَّهِ: أَنَّهُ بَيْنَ أَوَّلِ الْعِلَّةِ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُمَا حَسَبِ

القسم الثالث من الصحيح

اخبار جماعة من التابعين عن الصحابة، والتابعون ثقات الا انه ليس لكل واحد منهم الا الراوى الواحد مثل محمود بن حنين، و عبد الرحمن بن فروخ، و عبد الرحمن بن سعيد، و زياد بن الحرد و غيرهم، ليس لهم راو غير عمرو بن دينار، وهو إمام أهل مكة، وكذلك الزهرى تفرد بالرواية عن جماعة (من) التابعين منهم عمرو بن ابان بن عثمان، و محمد بن عروة بن الزبير و عقبه بن سويد الانصارى، و سنان بن ابى سنان الدولى وغيرهم -

زعمه، ثم تصدى للاتهام به عليهما -

و الواقع أن بيانه هذا يشتمل على التسامح لأن حديث عدى بن عميرة خرج به الإمام مسلم لا البخارى فى صحيحه، و حديث زاهر الاسلمى خرج به البخارى فقط،

و كان الامام الحاكم نص فى هذه الرسالة على انهما ما روى فى صحيحيهما عن مرداس الأسلمى، وقد اعترف حديثه فى الصحيح للبخارى فى المستدرک، وهكذا قال عن المستورد بن شداد و قطبة بن مالك، وهو ايضا ليس بصحيح، لأن مرويات المستورد رويت فى الصحيح لمسلم عن قيس ابن أبى حازم، و مرويات قطبة بن مالك فيه عن زياد ابن علاقة - شروط الأئمة الخمسة للحازمى (ص: ١٢، ١٥)

وقد تفرد يحيى بن سعيد الانصارى، عن جماعة من التابعين
 بالرواية، منهم يوسف بن مسعود الزرقى، وعبدالله بن انيس الانصارى،
 وعبدالرحمن بن مغيرة، وليس فى الصحيح من هذه الروايات شئ (١)
 وكلها صحيحة بنقل العدل عن العدل متداولة بين الفريقين، محتج بها.

(١) وليس هذا على الاطلاق، لان الأحاديث من القسم الثالث من
 الصحيح توجد فى الصحيحين ولو كانت قليلة، كما صرح العلامة
 السيوطى - رحمه الله - فى تدريب الراوى (١: ١٤):

”قال شيخ الاسلام فى نكته: بل فيهما القليل من ذلك“

كعبد الله بن وديعة، وعمر بن محمد بن جبير بن مطعم،

وربيعة بن عطاء“

وهكذارى قول الحاكم هذا السيد الامير الصنعانى فى توضيح

الافكار (١: ٩٢)

القسم الرابع من الصحيح

هذه الأحاديث الأفراد الغرائب التي يرويها الثقات، العدول، تفرد بها ثقة من الثقات، وليس لها طرق مخرجة في الكتب، مثل حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا انتصف شعبان فلا تصوموا حتى يجيء رمضان، وقد خرج مسلم أحاديث العلاء أكثرها في الصحيح، وترك هذا وأشباهه مما تفرد به العلاء عن أبيه عن أبي هريرة.

وكذلك حديث أيمن بن نائل المكي، عن أبي الزبير، عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في التشهد: بسم الله وبالله، وأيمن بن نائل ثقة مخرج حديثه في صحيح البخاري، ولم يخرج هذا الحديث، إذ ليس له متابع من أبي الزبير، من وجه صحيح.

وكذلك حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس، وهو ثقة، مخرج حديثه في كتاب السلم، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كلوا البلح بالتمر فان الشيطان إذا راه غضب، وقال عاش بن آدم: حتى أكل الجديد بالحق.

وسوى هذا القسم كثيرة، كلها صحيحة الاسناد، غير مخرجة

فى الكتابين (١) نستدل بالقليل الذى ذكرناه على الكثير الذى تركناه.

القسم الخامس من الصحيح

أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم يتواتر الرواية عن آبائهم وأجدادهم إلا عنهم كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، وبهز بن حكيم، ومعاوية بن حيدة القشيري، جده، وجد عمرو بن شعيب عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي، وجده إياس بن قره بن عبد الله المزني، جماعتهم صحابيون، وأجدادهم ثقات، وأحفادهم أيضا ثقات، والأحاديث على كثرتها محتج بها فى كتب العلماء.

قال الحاكم: فهذه الأقسام مخرجة فى كتب الأئمة الخمسة، محتج بها، وإن لم يخرج فى الصحيحين منها حديث لما يبينه فى كل قسم منها (٢)

(١) هذا أيضا من تساهله، يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله -:
 ”بل فيهما كثير منه، لعله يزيد على مائتي حديث“ وقد أفردا ضياء الدين المقدسى، وهى المعروفة بغرائب الصحيح“

تدريب الراوى (١: ١٤١)

وتوضيح الأفكار (١: ٩٢)

(٢) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني - رحمه الله - فى ذلك:

واما القسم المختلف فى صحتها

فالقسم الاول منها المراسيل، وهو قول الإمام التابعى، أوتابع التابعى: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن أو قرنان، ولا يذكر سماعه من الذى سمعه فيه۔
فهذه الاحاديث صحيحة عند جماعة أئمة أهل الكوفة كابراهيم بن يزيد النخعى، وحماة بن أبى سليمان، وأبى حنيفة النعمان بن ثابت، وأبى يوسف يعقوب بن ابراهيم القاضى، ومحمد بن الحسن ومن بعدهم من أئمتهم، يحتج بها عند جماعتهم۔

”ليس المانع من إخراج هذا القسم فى الصحيحين كون الرواية وقعت عن الأب عن الجد، بل لكون الراوى أو أبيه ليس على شرطهما، وإلا ففيهما أو فى أحدهما، من ذلك: رواية على بن الحسين بن على، عن أبيه، عن جده، ورواية محمد بن زريد بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن جده، رواية حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن أبيه، عن جده، وغير ذلك۔

ومنهم من قال: انه أصح من المتصل المسند (١) فان التابعي
 اذاروى الحديث من الذى سمعه منه احوال الرواية عليه واذا قال: رسول
 الله صلى الله عليه وسلم، فانه لايقوله إلا بعد اجتهاده فى معرفة صحته -
 والمراسيل واهية عند جماعة أهل الحديث من فقهاء الحجاز
 غير محتج بها، وهو قول سعيد بن المسيب، ومحمد بن مسلم الزهرى،
 ومالك بن انس الأصبحى، وعبد الرحمن الازعاعى، ومحمد بن ادريس
 الشافعى، واحمد بن حنبل ومن بعدهم من فقهاء المدينة (٢)

(١) أراد الحاكم بهذا "عيسى بن أبان" وله مكانة مرموقة بين فقهاء
 الاحناف، وهو من أخص تلاميذ الإمام محمد، رحمه الله، ثم اتفق معه
 فى رأيه فخر الاسلام البزدوى من الفقهاء المتأخرين كما ذكر فى كتابه
 المعروف "اصول الفقه (ص ١٧١): إذ يقول:

"وأما إرسال القرن الثانى والثالث فهو حجة عندنا، وهو فوق المسند،
 كذلك ذكره عيسى بن أبان" -

(٢) هذا هو ظن الحاكم عن هؤلاء الشيوخ فى ذلك، والواقع لا يؤيده،
 فهم يقتنعون بالاحتجاج بالمرسل والاعتماد عليه غير الامام الشافعى
 رحمه الله، نعم يمكن ان يضعف بعضهم مرسلأ خاصاً ويجعله غير معتبر،
 فظن الحاكم به ما ظن، والا لم ينقل عن أحد منهم رواية عن عدم
 الاحتجاج بالمرسل بل كانوا يروون

المراسيل ويصححونها، وقد مر سابقا في بيان الحافظ ابن حجر، والسيوطي عن الامام مالك، رحمهم الله، انه ذكر المراسيل في الموطا بالكثرة والتوفر، وكان يصححها، ويحتج بها

وعن الامام احمد - رحمه الله - في ذلك قولان، فلا شهر منهما أن المراسيل تصح عنده أيضا، ولا تخصيص لهؤلاء الأئمة عن التلقي بالمراسيل بل كانت بمنزلة الحجة عند الصحابة وأتباعهم بالاتفاق، و قد ذكر الامام ابوداود السجستاني وابن جرير الطبري إجماع السلف على قبول المراسيل، وصرحا أن الامام الشافعي هو أول من أباهما.

كتب الإمام ابوداود السجستاني في رسالته "الى اهل مكة"

"اما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري، ومالك، والأوزاعي حتى جاء الشافعي، وتكلم فيه، وتابعه على ذلك احمد بن حنبل وغيره"

توضيح الافكار (١: ٢٩٢)

وقال الإمام ابن جرير الطبري:

"إن التابعين أجمعوا بأسرهم على قبول المراسيل

ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن واحد من الأئمة

بعدهم الى رأس المائتين"

توضيح الافكار (١: ٢٩١، ٢٩٢) وتدريب الراوى (١: ١٩٨) والتمهيد

لابن عبد البر (٤:١)

واستطرد العلامة ملاعلى القارى فى شرحه لنخبة الفكر قائلاً:
 "الذين هم من القرون الفاضلة، المشهود لها من الشارع صلى الله عليه
 وسلم، بالخيرية"

شرح نخبة الفكر لملاعلى القارى (ص: ١١٢)

وقال الحافظ ابن عبد البر فى التمهيد (٤:١)

"كأنه يعنى أن الشافعى أول من أبى من قبول المرسل"
 والحقيقة أن الامام الشافعى لا يرد المرسل على الإطلاق، بل يقبل مرسل
 كبار التابعين إذا قوى بشروط تالية:

١- بأن يشتركه الحفاظ المأمونون، فيسندون الحديث بمثل معنى

ماروى ——— -

٢- أو بأن يوافقه مرسل غيره ——— -

٣- أو بأن يوافقه قول لبعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم

————— -

٤- أو بأن يوافق فتوى كثير من أهل العلم، وأن يكون اذاسمى من

روى عنه لم يسم مجهولاً أو مرغوباً فيه، واذا شرك أحداً من

الحفاظ فى حديث لم يخالفه فان لم يتوفر له ذلك رد حديثه،

ومع القبول فى حال الاعتضاد فان الحديث لا يكون فى القوة

كالمسند لما ذكر من الاحتمالات.

اصول الفقه لمحمد الخضرى (ص: ٢٢٦)

مذهب الامام احمد فى هذا

”ونقل الحافظ ابوالفرج بن الجوزى فى التحقيق عن أحمد، وروى الخطيب فى كتاب الجامع، أنه قال: ربما كان المرسل أقوى من المسند“ شرح النقاية لملاعلى القارى (٧:١)

”وقال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد الله، وهو أحمد بن حنبل، يقول: مراسلات ابراهيم النخعى لا بأس بها“

الكفاية فى علم الرواية للخطيب (ص: ٣٨٦)

”وقال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد الله يعنى أحمد بن حنبل، يقول: مراسلات سعيد بن المسيب أصح المراسيل“

= أيضا (ص: ٤٠٤)

ومن المعلوم أن قول ابن الجوزى فى هذا الشأن أهم وأخطر من غيره، لانه كان حنبلياً، وصاحب البيت أدرى بما فيه.

عمل أهل المدينة

وقول الحاكم ”المراسيل واهية ليس بصحيح، ومما يؤيد مذهبنا إليه قول الخطيب البغدادى فى الكفاية (ص: ٣٨٤)

وحتجتهم فيه كتاب الله، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وهو قوله سبحانه وتعالى، فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين“
 فقرن الله تعالى الرواية بالسماع من نبيه صلى الله عليه وسلم في خطب ذوات عدد: نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها حتى يؤديها إلى من يسمعها (١)

”قد اختلف العلماء في وجوب العمل بما هذا حاله، فقال بعضهم: إنه مقبول ويجب العمل به إذا كان المرسل ثقة، عدلاً، وهذا قول مالك، وأهل المدينة، وأبي حنيفة، وأهل العراق“
 ومن المعلوم أن المدينة المنورة والعراق كانا من مراكز العلوم والمعارف عبر عصر السلف، وكان يقبل أهل المدينة والعراق الأحاديث المرسلة حسب تصريح الخطيب البغدادي ويرون العمل بها واجباً، فعلم بهذا أن المراسيل حجة عند الجمهور-

(١) يريد الامام الحاكم رحمه الله، من تلك الاية ومما ذكر بعد هامن الاحاديث والعبارة الاستدلال على أن المراسل واهية عند جماعة أهل الحديث، لكنه لم يوضح استدلاله و موقفه في ذلك، فلاتوجد المطابقة بين الدعوى و دليله، ويمكن أن يقال انه أراد من هذه الاية وما بعد هامن العبارة، حسب ماأرى، اثبات السماع في الرواية فلا

حدثنا ابو الحسن احمد بن عثمان بن يحيى الآدمي ببغداد،
ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا محمد بن عمران بن ابي ليلى، ثنا ابن ابي

ينبغي أن تروى رواية بدون سماع، فلا يكون المرسل حجة لان السماع لا يذكر في ذلك، وهذا ليس بصحيح، لان التابعي ومن تابعه يروى حديثا بعد ماتحقق لديه سماعه المتصل، والا يصير هو من الكذابين والوضاعين، فضلا عن أن يكون إماماً، وقد صرح الحاكم بنفسه في حد المرسل قائلا:

”هو قول الامام التابعي أوتابع التابعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.....“

ثم ذكر الامام الحاكم ثلاثه أحاديث تمسكا بها على دعواه لكنه لم يفصل طريق الاستدلال بها، ومافهمنا انه كيف استدل بها على عدم الاحتجاج بالمرسل، والواقع أن في الحديث الاول والثالث لفت النظر فيهما إلى الحزم البالغ في الفاظ الرواية، والحديث الثاني يحتوى على الخبر، لا، على الحكم، فبرز أثره بان قيدت ودونت ذخائر حديثية في الكتب و المؤلفات ولم يؤمر في أحد من هذه الاحاديث بان السماع لولم يذكر في الرواية لايقبل فالحاصل ان الاستدلال بها على أن المراسيل واهية من غير ذكر وجه الاستدلال لا يصح -

ليلي، عن أخيه عبدالرحمن بن ثابت بن قيس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تسمعون ويسمع منكم، ويسمع من الذين يسمعون من الذين يسمعون منكم ثم يأتي بعد ذلك قوم سمان يحبون السمن، ويشهدون قبل أن يسئلوا-

حدثنا ابو العباس بن محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الله بن الحاكم، ثنا ابن وهب، أخبرني مسلمة بن علي، عن يزيد بن واقد، عن حزام بن حكيم، قال: سمعت أنس بن مالك رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "حدثوا عني كما سمعتم"

حدثنا علي بن ممشاذ، قال: سمعت محمد بن شاذان، سمعت احمد بن سعيد بن صخر، سمعت اباسحق الطالقاني، سمعت ابن المبارك، قلت: الحديث الذي يروى من صلى على أبيه؟ فقال: من رواه؟ قلت: شهاب بن خراش، قال: ثقة، قلت: عن الحجاج بن دينار، فقال: ثقة، عمن؟ فقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي صلى الله عليه وسلم مفازة تنقطع فيها أعناق الإبل - (١)

(١) إن قول ابن المبارك هذا لا يتصل بالمرسل بل هو يتعلق بالمنقطع ولوسلمنا انه قال: عن المرسل فلا يلزم منه ان المراسيل كلها لا يحتج بها عنده، والذي يثبت على الاكثر انه لم يرحديث الحجاج هذا محتجاً به.

وهذا لأن مذهبه عن المرسل كمذهب الجمهور وهو صحة المراسيل، وقد صرح الحاكم بنفسه في "معركة علوم الحديث (ص ٣٣):

"حدثنا حسن بن عيسى مولى ابن المبارك، قال: حدثت ابن المبارك بحديث لأبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: حسن، فقلت لابن المبارك: إنه ليس عنه إسناد؟ فقال: إن عاصماً يحتمل له أن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم"

الدلائل على الاحتجاج بالمرسل

وإليك ثلاث حجج على التمسك بالمرسل، وهي مما ذكره العلامة الحافظ محمد بن إبراهيم اليماني في كتابه القيم "تنقيح الانظار متن توضيح الافكار (١: ٢٩٠-٢٩٣) فقال:

"فاحتج أصحابنا في ذلك بوجوه"

الاول: الاجماع وهو اجماع الصحابة واجماع التابعين، اما اجماع الصحابة فلأنه اشتهر فيهم، وظهر وشاع، ولم ينكر من ذلك أن البراء بن عازب قال في حضرة الجماعة: ليس كل ما أحدثكم به سمعته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أنا لانكذب-

الوجه الثاني: أن الأدلة الدالة على العمل بخبر الواحد لم تفصل بين كونه مسنداً أو مرسلأ-

الوجه الثالث: أن الثقة إذا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جازماً

بذلك، وهو يعلم ان من رواه مجروح العدالة كان الثقة قد أغرى السامع بالعمل، بالحديث، والرواية له، وذلك خيانة للمسلمين، لاتصدر عن العدل، ولهذا قبل المحدثون ما جزم به البخارى من التعاليق على أصح الأقوال-

أقسام المرسل

المرسل عند أهل الاصول على اربعة أقسام:

الاول: ما أرسله الصحابي-

الثاني: ما أرسله القرن الثاني والثالث كقول التابعي اوتابعه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويطلق على هذا النوع المرسل عامة لدى المحدثين-

الثالث: ما أرسله العدل في كل عصر، وهذا ما يسمى معضلاً عندهم-

الرابع: ما أرسل من وجه واتصل من وجه آخر-

اصول البزدوى ص: ١٧١

فالقسم الاول منها مقبول بالاتفاق، ولا اعتبار في ذلك من رأى

خلاف ذلك، وهكذا كان القسم الثاني مقبولاً عند أئمة السلف حتى

جاء الامام الشافعى، رحمه الله، فأبى صحته، واشترط لقبوله شرائط و

ضوابط بديعة ثم اتفق معه بعض المحدثين في ذلك وخالفه بعضهم بالرد

عليه-

الدليل العقلي على عدم قبول

مراسيل التابعين

إن الحافظ ابن حجر يقول في شرح نخبة الفكر (ص: ٥١. ٥٢)

في بيان المرسل:

”وانما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف، لانه
يحتمل أن يكون صحابيا، ويحتمل أن يكون تابعيا، وعلى الثاني يحتمل
أن يكون ضعيفا، ويحتمل أن يكون ثقة وعلى الثاني يحتمل أن يكون
حمل عن صحابي، ويحتمل ان يكون حمل عن تابعي اخر، وعلى الثاني
فيعود الاحتمال السابق، ويتعدد، اما بالتجويز العقلي فإلى مالا نهاية له،
واما بالاستقراء فإلى ستة أو سبعة، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض
التابعين عن بعض“

هذا هو الدليل الذي بينه الحافظ في ذلك بكل اهتمام والحقيقة
انه ضعيف جدا لان هذه الاحتمالات توجد في مراسيل الصحابة أيضا،
فيلزم منه تعطل كثير من الأحاديث والسنن لان سماع الصحابي من
الرسول صلى الله عليه وسلم مادام لم يذكر في الرواية لا تقبل فتد على
هذا مع انه لم يسلك إلى ذلك أحد“.

وهناك جم غفير من الصحابة الذين روى الاحاديث من التابعين،

وكتب أصحاب الحديث فى هذا الموضوع مؤلفات مستقلة مثل "رواية الصحابة عن التابعين" للخطيب "والتقييد والايضاح" للعراقى حينما سمع أن بعض العلماء لا يقتنعون برواية الصحابة عن التابعين فالف العراقى ذلك الكتاب، وذكر فيه عشرين حديثا رواها الصحابة عن التابعين وهم سهل بن سعد، وسائب بن يزيد، وجابر بن عبد الله، وعمرو بن الحارث المصطلقى، ويعلى بن امية، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وسليمان بن صرد، وابوهريرة، وأنس، وأبوامامة، وابوالطفيل - رضى الله عنهم

التقييد والايضاح (ص: ٥٩-٦٣)

والأمر يقتضى عناية بالغة لان الاحتمال العقلى الذى جعله الحافظ مناطالجهالة الراوى فى الرواية عن التابعين يوجد فى رواية الصحابة عن التابعين ايضا، نعم الوسائط فى مراسيل التابعين كثيرة، وههنا قليلة، لكن الاحتمال لايزول بل يبقى، مع أن التابعين كانوا مناطا للرواية والفتوى، وائمة فى الجرح والتعديل، وقضوا حياتهم فى طلب الحديث ودراسته، واستناروا من منبع النبوة بواسطة الصحابة، وشاهدوا عيون الصحابة، واستفادوا منهم إلى زمن بعيد، ولقبوا بالصيارفة فى الحديث، ونص عنهم الحافظ بانهم حينما يقولون: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحصل لنا أصل الحديث، واذاقيل لهم عن الاسناد يقولون:

اننا نذكر الاسناد عند ما نرويه عن واحد، ولانذكر الاسناد عند ما نرويه

عن غير واحد، فيقول الامام الترمذى فى كتاب العلل (٢: ٢٣٩):

عن سليمان الأعمش، قال: قلت لابراهيم النخعى: أسند لى عن

عبدالله بن مسعود؟ فقال ابراهيم: اذا حدثكم عن عبدالله فهو الذى

سمعت، واذا قلت: قال عبدالله! فهو عن غير واحد عن عبدالله -

وقال الامام الترمذى فى كتابه (٢: ٢٣٧)

حدثنا عبدالله بن سوار العنبرى، قال: سمعت يحيى بن سعيد

القطان، يقول: ما قال الحسن فى حديثه: قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم الا وجدنا له أصلاً إلا حديثاً أو حديثين

وكتب العلامة السيوطى فى تدريب الراوى (١: ٢٠٤)

”وقال رجل للحسن يا ابا سعيد؟ إنك تحدثنا، فتقول: قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم، فلو كنت تسنده إلى من حدثك؟ فقال الحسن:

ايها الرجل: ما كذبنا وكذبنا، ولقد غزونا غزوة إلى خراسان، ومعنا فيها

ثلاثمائة من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم“

ومن المعلوم أن الراوى الذى يرسل الرواية عن الثقات وغيرهم

لا تقبل روايته بالاتفاق، كما صرح الحافظ ابن حجر - رحمه الله، فى

شرح نخبه الفكر (ص: ٥١)

”ونقل ابوبكر الرازى من الحنفية، وابو الوليد الباجى من

المالكية: ان الراوى إذا كان يرسل عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقاً

وإذا كان الأمر كذلك فهل يبقى سعة لذلك الاحتمال الذى ذكره الحافظ رحمه الله، عن المرسل؟

تعليقات البخارى ومراسيل التابعين

إن تعليقات الامام البخارى التى رواها الامام بلفظ الحزم يراها المحدثون صحيحة، فيقبلونها، ولو كانت بين الراوى والمروى عنه مفازة تنقطع فيها أعناق الإبل، ومن ناحية أخرى لا يعتمدون على مراسيل التابعين الذين يصدق على فضيلتهم "والذين اتبعوهم باحسان" أرأيت ان الحزم للامام ابراهيم النخعى والامام حسن البصرى أينقص من جزم الامام البخارى؟ وأن مراسيلهم لا تبلغ إلى تعليقات الامام البخارى صحة؟

مسلك الامام ابى داؤد فى المرسل

فنظراً إلى ذلك قال الامام ابوداود السبحستانى فى رسالته "إلى أهل مكة" (سنن ابى داود (٢: ١) عن المرسل خلاف ما قال المحدثون: "فاذا لم يكن مسند غير المراسيل ولم يوجد المسند، فالمرسل يحتاج به"

والقسم الثالث من المرسل وهو ما يقال له "المعلق" والمعضل" في مصطلح المحدثين، يقول الحافظ في شرح نخبه الفكر (ص: ٥٠) ناقلا عن ابن الصلاح:

"إن وقع الحذف في كتاب التزمت صحة كالبخارى ومسلم فما أتى فيه بالجزم دل على انه ثبت اسناده عنده وانما حذف لغرض من الاغراض"

وقال العلامة عبدالعزيز البخارى فى كشف الاسرار (٣: ٧٢٧):

"وقال عيسى بن ابان: لا يقبل إلا مراسيل من كان من أئمة النقل مشهورا باخذ الناس العلم منه، فان لم يكن كذلك وكان عدلا، لا يقبل مسنده، ويوقف مرسله إلى أن يعرض على أهل العلم"

حكم رواية الحديث بحذف الاسناد

فى عصرنا هذا

يقول العلامة عبدالعزيز البخارى فى كشف الاسرار (٣: ٧٢٧)

إذا قال الانسان فى عصرنا : قال النبى صلى الله عليه وسلم كذا، يقبل ان كان ذلك الخبز معروفا فى جملة الاحاديث، وان لم يكن معروفا لا يقبل، لا، لانه مرسل، بل لأن الاحاديث قد ضببط وجمعت، فمالا يعرفه اصحاب الحديث منها فى وقتنا هذا فهو كذب، وان كان العصر

الذى أرسل فيه المرسل عصرا لم تضبط فيه السنن قبل مرسله“
ومن المعلوم اننا تصدى فى البحث عن ذلك المرسل الذى يقبل
عند ذكر الأسناد، وعن ذلك الراوى المرسل الذى لا يتصور الكذب
والتزوير عنه، لان مثل هذا الراوى حينما يرسل رواية فيكون الدليل على
انه حقق فى طريق الاسناد وتيقن على صحة الحديث، والا فمن البين ان
الذى لا يراعى الحزم والاحتياط فى ذلك لا يقبل مسنده أيضا فضلا عن ان
يقبل مرسله-

تعطيل كثير من السنن

ومما ثبت من كلام الامام ابى داود السبحستاني وابن جرير
الطبرى عدم الاحتجاج بالمرسل، والأخذ به يخالف ما عليه الأمة، يقول
الامام البزدوى فى اصوله (ص: ١٧٣)
”وفيه تعطيل كثير من السنن“

واما الخدمات والوظائف التى قام بها الحفاظ الدارقطنى
والبيهقى فى تأييد مذهب المحدثين، والشافعية و نصرته، فلاتاتى فى
حيطة البيان، وقال امام الحرمين:

”ما من شافعى إلا وللشافعى فى عنقه منة الا البيهقى فان له على
الشافعى فى عنقه منة لتصانيفه فى نصرته مذهبه وأقاويله“

طبقات الشافعية الكبرى (٤: ٣)

القسم الثانى من الصحيح المختلف

فى صحته

روايات المدلسين اذا لم يذكروا سماعهم فى الرواية فانها صحيحة عند جماعة من قدمنا ذكرهم من أئمة أهل المدينة.

ومعنى التدليس ان يقول سفيان بن عيينة وهو امام من أئمة أهل مكة: قال الزهرى حدثنى سعيد بن المسيب، او يقول: قال عمرو بن دينار: سمعت جابراً و سفيان بن عيينة، مشهور سماعه منهما جميعاً الا انه لم يذكر السماع فى هذه الرواية، وقد عرف بانه يدلس فيما يفوته سماعه كما حدثناه ابو طاهر محمد بن احمد الكرايسى، ثنا ابراهيم بن محمد المروزى، ثنا على بن خشرم، قال: كنا عند سفيان بن عيينة فى مجلسه، فقال: قال الزهرى، فقليل له: حدثكم الزهرى فسكت، ثم قال الزهرى: فقليل له: سمعته من الزهرى؟ فقال: لا، لم اسمعه من الزهرى ولا ممن

وكانا يذكران الأسانيد والروايات، ولما ثبت لديهم ان هذا الحديث مثلاً ضعيف، فيقولان: انه مرسل او موقوف.

ومن أعاجيب الزمان أن الذى أنكر المراسيل فهو من أصحاب الحديث، والذى رأى المراسيل واجبة للعمل فهو من أهل الرأى والقياس.

سمعه من الزهرى، حدثنى عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهرى-

وكذلك قتادة بن دعامة وهو إمام أهل البصرة اذا قال: قال انس،

او قال: قال الحسن، وهو مشهور بالتدليس عنهما-

اخبرنى احمد بن محمد العنبرى، ثنا عثمان بن سعيد الدارمى، ثنا

يعقوب بن ابراهيم الدورقى، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: سمعت

شعبة يقول: كنت انظر إلى فم قتادة، فإذا قال: حدثنا كتبت، واذا لم يقل:

لم اكتب-

فاما أهل الكوفة فمنهم من دلس و منهم من لم يدلس، و قد

دلس اكثرهم-

والمدلسون منهم حماد بن ابى سليمان و اسماعيل بن ابى

خالد، و غيرهما، فاما الطبقة الثانية مثل ابى اسامة حماد بن اسامة وابى

معاوية محمد بن خازم الضرير و غيرهما فان اكثرهم لم يدلسوا-

سمعت ابابكر محمد بن داود بن سليمان الزاهد، سمعت احمد

بن سلمة، سمعت اباعبيدة بن ابى سفيان يقول: كنا عند ابى سلمة فقال:

قال يحيى بن سعيد: فقال له رجل اذكر الخبر فقال: أترونى انى ادلس

لكم والله لان اعفى عن مجلسى هذا أحب إلى من مائة الف حديث

حدثنى يحيى بن سعيد بن قيس الأنصارى، عن سعيد بن المنسب بن

حزن القرشى-

وأخبار المدلسين كثيرة، وضبط الأئمة عنهم ما لم يدلّسوا، وما لم يدلّسوا ظاهر في الأخبار- (١)

(١) رأيت- يأخى- إن الامام الحاكم عدّ حماد بن ابى سليمان من المدلسين، ونفى التدليس من أبى أسامة الضرير، وهذا ليس بصحيح، لأن أبا أسامة و ابا معاوية الضرير كانا من المدلسين ايضا كما أن حمادا روى حديثا عن استاذة ابراهيم النخعي قائلا "عن ابراهيم" مع انه لم يسمع منه مباشرة بل كانت بينه و بين استاذة واسطة "المغيرة" قاله الامام الشافعي رحمه الله

وإلى فضيلتكم النصوص من أهل هذا الفن عن تدليسهما، يقول ابن سعد عن ابى أسامة:

"كان كثير التدليس يدلّس و يبين تدليسه"

طبقات المدلسين (ص: ٢٠) و تهذيب التهذيب (٣: ٣)

وهكذا قال المعيطى، وصرّح انه ترك هذه العادة أخيرا-

ميزان الاعتدال (١: ٥٨٨)

وقال يعقوب بن شيبه عن ابى معاوية الضرير:

"ربما دلّس"

ميزان الاعتدال (٤: ٥٧٥)

وهكذا صرّح بتدليسه ابن سعد والدارقطني-

فقول ابن سعد في تهذيب التهذيب (١٣٩:٩)

والدارقطني في طبقات المدلسين (ص:٢٥)

و من المعلوم أن هذا التدليس الذي بينه الحاكم يسمى تدليس الاسناد في عرف المحدثين، و ذكر الخطيب البغدادي في الكفاية (ص: ٣٦١) أربعة اقوال في هذا الشأن.

(١) وقال فريق من الفقهاء وأصحاب الحديث: إن خبر المدلس غير مقبول.

(٢) وقال خلق كثيرون من أهل العلم: خبر المدلس مقبول.

(٣) وقال بعض أهل العلم: إذا دلس المحدث عمن لم يسمع منه و

لم يلقه و كان ذلك الغالب على حديثه، لم تقبل رواياته، واما إذا كان تدليسه عمن قد لقيه وسمع منه فيدلس عنه رواية ما لم يسمعه منه فذلك مقبول بشرط أن يكون الذي يدلس عنه ثقة.

(٤) وقال آخرون: خبر المدلس لا يقبل إلا أن يورده على وجه مبين

غير محتمل للإيهام ء فان أورده على ذلك قبل، وهذا هو الصحيح عندنا“

ويقول زين الدين العراقي في توضيح الافكار (١:٣٥٣)

”والى هذا ذهب الاكثرون“ و ممن رواه عن جمهور أئمة

الحديث والفقهاء والاصول شيخنا ابوسعيد العلاني في كتاب

القسم الثالث من الصحيح المختلف فيه

خبر يزويه ثقة من الثقات، عن امام من أئمة المسلمين، فيُسنده ثم يرويه جماعة من الثقات فيرسلونه، و مثال ذلك حديث سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضى الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، انه قال: من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له الا من عذر، هكذا رواه عدى بن ثابت، عن سعيد بن جبير، وهو ثقة، وقد خالفه سائر أصحاب سعيد بن جبير عنه، وهذا قسم مما يكثر، ويُستدل بهذا المثال على الجملة من الاخبار المروية هكذا.

المراسيل، وهو قول الشافعى، وعلى بن المدبني، ويحيى بن معين، وغيرهم

رواية المدلسين فى الصحيحين

إن الروايات من هذا النوع توجد كثيرة فيهما، يقول الشيخ ابن الصلاح فى مقدمته (ص: ٣٥):
 ”وفى الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب، كثير جدا كقتادة والأعمش والسفيانين، وهشام بن بشير، وغيرهم، وهذا لان التدليس ليس كذبا، وانما هو ضرب من الابهام بلفظ محتمل“

هذه الاخبار صحيحة على مذهب الفقهاء فان القول عندهم قول من زاد في متن الاسناد إذا كان ثقة.

فاما أئمة الحديث فأن القول فيها عندهم قول الجمهور الذين أرسلوه لما يُخشى من الوهم على هذا الواحد؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين ابعد. (١)

(١) ومما ثبت في بحث المرسل سابقاً أن المراسيل تكون

من الاحاديث الصحيحة؛ وينجب العمل بها واحتج بها

سلفنا الصالح وغالبية الأمة؛ وإذا كان الأمر هكذا فلا ينبغي

أن يفرق بين من يروى الحديث مسنداً ومن يرويه مرسلًا.

والواقع أن الشيخ تارة يروى الحديث مرسلًا بين ايدي تلاميذه؛

فيروونه مرسلًا؛ ثم يذكر الاسناد بعد السؤال عنه أو يبين بنفسه؛ فيروونه

مسنداً؛ فكيف وقع التعارض بين هذه الرواية مع انها مسندة في طريق؛

ومرسلة في طريق آخر.

ومن الطرائف ان ذلك الحديث. مثلاً. لو لم يكن مرسلًا؛ بل

يروى مسنداً بذلك الاسناد فهو لأئمة يروونه صحيحاً ويعتقدون العمل

به ضرورياً لكن لما روى ذلك الحديث مرسلًا فيصبح غير مقبول أصلاً

عندهم.

والامام الدارقطنى و البيهقى يضعفان مسندات الاحناف من الاحاديث هكذا بأن هذه الرواية - مثلاً - رويت مسندة ومرسلة فتطرق الضعف إليها بالإرسال فصار غير مقبول، فكأن شائبة الإرسال قاذحة أيضاً.

و مما لا ينكر ان اكثر اصحاب الحديث مشوا على ذلك مشى الحاكم إلا أن بعض المحققين اختاروا مسلكاً خلاف مسلك الحاكم، يقول الامام النووى فى مقدمة شرح الصحيح لمسلم (١: ٣٢):

”واما اذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلًا وبعضهم مرسلاً أو بعضهم موقوفًا و بعضهم مرفوعًا أو وصله هو أو رفعه فى وقت، وأرسله، أو وقفه فى وقت، فالصحيح الذى قاله المحققون من المحدثين، والفقهاء، وأصحاب الأصول، وصححه الخطيب البغدادى ان الحكم لمن وصله أو رفعه سواء كان المخالف له مثله أو أحفظ وانه زيادة ثقة وهى مقبولة“.

واما جواب ما استدل به الحاكم على مسلكه من رواية الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد “فهو ما كتبه الإمام ابويوسف رحمه الله فى كتابه القيم (الرد على سير الاوزاعى ص: ١٤):

”ولحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم معانٍ ووجوه، و

تفسير، لا يفهمه ولا يبصره إلا من أعانه الله تعالى عليه“
 فلو أخذ ذلك المعنى الذى فهمه الحاكم من هذا الحديث فلا تصح
 رواية فرد أبداً على هذا الاصل، وهل هى الاثمة تهدم الاسلام

وجود مثل هذه الاحاديث

فى الصحيحين

ان الروايات التى وقع الاختلاف بين الاصوليين فى وصلها و
 إرسالها توجد فى الصحيحين، يقول الامير الصنعانى فى توضيح الافكار
 (٩٣:١) عن الحافظ ابن حجر:

”واما ما اختلف فى ارساله و وصله بين الثقات“ ففى الصحيحين منه
 جملة، وقد تعقب الدارقطنى بعضه فى التبع له“.

عمل الحاكم خلاف قوله

ومن المحقق ان الامام الحاكم لم يراع أصله هذا فى
 ”المستدرک“ فهناك تصريحات وافرة خلاف موقفه هذا، انظر
 مثلاً قوله بعد حديث ابن عباس: إذا أصابها فى الدم فدينار، وإذا
 أصابها فى انقطاع الدم فنصف دينار“

قال الحاكم:

”قد أرسل هذا الحديث وأوقف أيضاً ونحن على

القسم الرابع من الصحيح المختلف فيه

روايات محدث لا يعرف ما يحدث به ولا يحفظه كأكثر محدثي زماننا فإن هذا القسم يحتج به عند أكثر أهل العلم، وأما مالك و أبو حنيفة رحمهما الله - فلا يريان الحجة به -

أما الرواية فيه عن أبي حنيفة فحدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد بن شعيب العدل، ثنا أسد بن نوح الفقيه، ثنا أبو عبد الله محمد بن مسلمة، عن بشر بن الوليد، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، أنه قال: لا يحل للرجل أن يروي الحديث إلا إذا سمعه من فم المحدث فيحفظه ثم يحدث به - (١)

أصلنا الذي أصلناه أن القول قول الذي يسند و يصل إذا كان

ثقة“ المستدرك (١٧٢:١)

وانظر قوله بعد حديث صقعب بن زهير في كتاب الايمان (المستدرك ٤٩:١) و بعد حديث، لا تعلمو العلم لتباهوا به العلماء، في كتاب العلم (المستدرك: ٨٦:١)

(١) يقول سيد الحفاظ يحيى بن معين توثيقا للامام أبي حنيفة رحمه الله:

”كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث إلا بما يحفظ، ولا يحدث بما لا

يحفظ“ تاريخ بغداد (٤١٩:١٣)

واما الرواية عن مالك فحدثنا ابو عبدالله الحسين بن الحسن بن ايوب، ثنا ابو حاتم الرازي، ثنا ابراهيم بن المنذر الحزامي، ثنا معن بن عيسى، قال: سمعت مالك بن انس يقول: لا يؤخذ العلم ممن لا يعرف ما يحدث به، قال مالك: ولقد أدركت بهذه المدينة أقواماً لهم فضل و صلاح ما أحدث عن واحد منهم حرفاً، قيل: ولم يا عبدالله قال: لانهم كانوا لا يعرفون ما يحدثون به. (١)

القسم الخامس من الصحيح المختلف فيه

روايات المبتدعة وأصحاب الهواء فان رواياتهم عند اكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين.

فقد حدث محمد بن اسماعيل البخاري في الجامع الصحيح عن عباد بن يعقوب الرواجي، وكان ابوبكر محمد بن اسحق بن خزيمة، يقول: حدثنا الصدوق في روايته، المتهم في دينه عباد بن يعقوب، وقد احتج البخاري ايضا في الصحيح بمحمد بن زياد الألهاني، و جرير بن

(١) وقال الحافظ السيوطي بعد ذكر مذهب مالك و ابى حنيفة.

رحمهما الله في ذلك، في تدريب الراوي (٢: ٩٢):

”وهذا مذهب شديد، وقد استقر العمل على خلافه، فلعل الرواة في الصحيحين ممن يوصف بالحفظ لا يبلغون النصف“.

عثمان الرجي، وهما مما اشتهر عنهما النصب (الناصبية واهل
النصب المتدينون ببغضة على رضى الله عنه لانهم نصبوا له اى عادوه)
واتفق البخارى و مسلم على الاحتجاج بأبى معاوية محمد بن خازم و
عبيدالله بن موسى، و قد اشتهر عنهما الغلو، و انما جعل هولاء مثالا
للآخرين.

فاما مالك بن انس فانه يقول: لا يؤخذ حديث رسول الله صلى
الله عليه وسلم من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، و لامن كذاب
يكذب فى حديث الناس، و ان كنت لا تتهمه ان يكذب على رسول الله
صلى الله عليه وسلم.

وقد ذكرنا وجوه صحة الأحاديث على عشرة أنواع على
اختلاف بين أهله فيه لثلاثتهم متوهم انه ليس يصح من الحديث الا ما
أخرجه البخارى و مسلم، فانا نظرنا و تأملنا و وجدنا البخارى قد جمع
كتابا فى التاريخ على اسامى من روى عنهم الحديث من زمان الصحابة
إلى سنة خمس و مائتين، فبلغ عددهم قريبا من أربعين الف رجل و امرأة،
المنخرج منهم فى الصحيحين للبخارى و مسلم، و قد جمعت أنا أساميهم
وما اختلفا فيه، فاحتج به الآخر، فلم يبلغوا ألفي رجل و امرأة ثم جمعت
من ظهر جرحه من جملة الأربعين الف، فبلغوا مائتين و ستة و عشرين
رجلا.

فليعلم طالب هذا العلم ان اكثر الرواة للأخبار ثقات وان الدرجة الأولى منهم محتج به فى الكتاين، وإن سائرهم اكثرهم ثقات، وانما سقط اسامهم من الكتاين الصحيحين للوجوه التى قدمنا ذكرها لا يخرج منهم-(١)

وانا ذاكر بمشيئة الله وحسن توفيقه سبب الجرح وما يوهم انه جرح، وليس بجرح ليوقف على حقيقة الحال-

(١) ان الامام الحاكم أكد قوله فى المدخل والمستدرك بغاية من التاكيد بان الاحاديث الصحيحة لم تنحصر فى الصحيحين، بل فيهما جزء منها، فكانت الغاية القصوى من تاليف المستدرك رد ذلك الزعم الفاسد وابطاله، فيقول الحاكم فى مقدمة المستدرك (١:٣):

”ولم يحكم واحد منهما انه لم يصح من الحديث غير ما أخرجه، وقد نبع فى عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة، المشتملة على ألف جزء أو أقل أو اكثر منه، كلها سقيمة غير صحيحة-

وقد سألتى جماعة من أعيان اهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الاحاديث المروية باسانيد يحتج

محمد بن اسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها إذ لاسبيل إلى
إخراج ما لعلّة له، فانهما - رحمهما الله - لم يدّعا ذلك
لأنفسهما“

ومن العجيب أن بعض المحدثين الكبار زعموا أن الأحاديث
الصحيحة لا توجد إلا في الصحيحين، ولأجل هذا غضوا الطرف عن كم
هائل من الأحاديث الصحيحة في غيرهما لكن الواقع أن موقف هؤلاء
المحدثين لا يتفق مع حقيقة الأمر، يقول العلامة النووي في مقدمة شرح
مسلم (١٦:١):

الزم الإمام الحافظ ابو الحسن على بن عمر الدارقطني -
رحمه الله - وغيره البخارى و مسلماً - رضى الله عنهما - إخراج
احاديث تركا إخراجها مع أن اسانيدھا اسانيد قد أخرجوا لروا
تھما في صحيحھما بها، وذكر الدارقطني وغيره ان جماعة من
الصحابۃ - رضى الله عنھم - رووا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم، ورويت أحاديثهم من وجوه صحاح لامطعن في ناقلیھا،
ولم يخرجوا من أحاديثهم شيئاً فيلزمھما إخراجھا على
مذهبھما -

وذكر البيهقي انهما اتفقا على أحاديث من صحيفة همام
بن منبه، وان كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع

أن الاسناد واحد-

وصنف الدار قطنى و ابوذر الهروى فى هذا النوع الذى الزموهما، وهذا الإلزام ليس بلازم فى الحقيقة، فانهما لم يلتزما استيعاب الصحيح بل صح عنهما تصريحهما بانهما لم يستوعباه، وانما قصدا جمع جمل من الصحيح كما يقصد المصنف فى الفقه جمع جملة من مسائله، لا انه يحصر جميع مسائله-

ونقل العلامة السخاوى فى فتح المغيـث (٣٥:١) عن ابن الجوزى، و طاهر الجزائرى فى توجيه النظر (ص: ٩٣) عن ابن حبان مثل ذلك الالزام عن الشيخين-

والحقيقة أن منبع سوء التفاهم تسميتهما بالصحيحين، كما ذكر الأمير الصنعانى فى توضيح الافكار (٥١:١) عن الدارقطنى حيث يقول: "وكانه فهم هو- الدارقطنى- ومن تابعه من التسمية بالصحيح انه جميع ما صحّ، وما عداه حسن، أو ضعيف، فيفيد انهما قد حضرا الصحيح"

ويقول الحافظ عبد القادر القرشى فى الجواهر المضية (٥٦٩:٤):

وقد قال الحفاظ: إن مسلما لما وضع كتابه "الصحيح"

عرضه على أبى زرعة الرازى، فأنكر عليه و تغيط، وقال: سميته

”الصحيح“ فجعلت سلّماً لأهل البدع وغيرهم‘ فإذا روى لهم
المخالف حديثاً يقولون: هذا ليس فى الصحيح لمسلم‘ فرحم
الله ابا زرعة‘ فقد نطق بالصواب وقد وقع هذا“ـ

أغلبية رواة الحديث من الثقات

إن عدد الرواة الثقات كثير جداً‘ فتقبل مروياتهم سواء روى
حديثهم فى الصحيحين أم فى غيرهما من كتب الحديث‘ اما عدد رواة
الصحيحين فهو يصل إلى الألفين‘ وقد اعتمد الحفاظ على جميع ما روى
من الرواة الثقات‘ و حكموا بانها من الصحاح‘ فكيف يصح الادعاء على
أن الاحاديث الصحيحة هى ما ذكرت فى الصحيحين فقط بل قد روى
من مؤلفيهما التصريحات بخلاف ذلك‘ كما ذكر الحافظ ابوبكر
الحازمى قول الإمام البخارى فى شروط الأئمة الخمسة (ص: ٣١):
”أحفظ مائة ألف حديث صحيح“ـ

وليعلم أن هذا من محفوظات الامام البخارى‘ رحمه اللهـ فقط ويقول
الحافظ ابن حجر فى ”هذى السارى (ص: ٤٧٠):
فجميع ما فى الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف و
اثنان‘ وثمانون حديثاً“ـ

ويقول الحافظ ابن كثير فى ”الباعث الحثيث“ (ص ٨):
”ثم إن البخارى و مسلماً لم يلتزما بإخراج جميع ما يحكم

بصحته من الأحاديث، فانهما قد صححا احاديث ليست في كتابيهما، كما ينقل الترمذى وغيره عن البخارى تصحيح احاديث ليست عنده بل - فى السنن وغيرها - والحقيقة انهما لم يلتزما استيعاب الاحاديث الصحيحة فى كتابيهما، وانما قصدا جمع جُمْل من الصحيح، كما ينقل الخافض الحازمى فى شروط الائمة الخمسة (ص: ٣١ ، ٣٢) عن الامام البخارى بسند متصل حيث قال:

”لم أخرِّج فى هذا الكتاب الاصححا، وما تركت من الصحيح اكثر“

ويقول الامام البخارى:

”كنت عند اسحق بن راهويه، فقال لنا بعض أصحابنا؛ لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن النبى ﷺ، فوقع ذلك فى قلبى، فاخذت فى جمع هذا الكتاب“

فقال الحازمى بعد ذلك:

”قد ظهر أن قصد البخارى كان وضع مختصر فى الصحيح“

ولم يقصد الاستيعاب، لا فى الرجال ولا فى الحديث“

واما الامام مسلم - رحمه الله - فقد صرَّح فى الصحيح لمسلم (١: ١٧٤):

”ليس كل شئى عندى صحيح وضعته ههنا، وانما وضعت ههنا“

ما أجمعوا عليه“

وقال الحافظ الحازمي في الشروط (ص: ٣٧ ، ٣٨):

وقدم مسلم بعد ذلك، الرى، فبلغنى انه خرج إلى أبى عبد الله محمد بن مسلم بن وارة، فجفاه و عاتبه على هذا الكتاب، وقال له نحوًا مما قال ابو زرعة، فاعتذر إليه مسلم، وقال له: انما خرّجت هذا الكتاب وقلت: هو صحاح، ولم أقل: إن مالم أخرّجه من الحديث فى هذا الكتاب ضعيف، ولكنى انما خرّجت هذا من الحديث الصحيح، ليكون مجموعًا عندى و عند من يكتبه عنى، ولا يرتاب فى صحته، ولم أقل: إن ماسواه ضعيف أو نحو ذلك، مما اعتذر به مسلم إلى محمد بن مسلم، فقبل عذره و حدّته“

فخلاصة البحث أن تصريحاتهما هذه فى هذا الصدد ترد مزاعم المبتدعين والذين يتهمو نهما فى ذلك، وإنى ارى ان تلك التصريحات لم يطلع عليها الدارقطنى، وابن حبان، والبيهقى و غيرهم، وإلا فلم تكن لهم حاجة الى هذا الاتهام عليهما ولم يعانوا إلى التاليف فى هذا الباب.

اقوال مخالفة

ومن المؤسف جدا أن بعض العلماء قالوا فى هذا ما يكون خلاف التحقيق و الدراسة على رغم تلك التصريحات، ففى مقدمة ابن

الصلاح (ص: ١٠) عن الحافظ ابى عبد الله بن الاحزم- وهو من أساتذة
الحاكم- حيث قال:

”قل ما يفوت البخارى و مسلم مما ثبت يعنى فى
كتابيهما“

فتأكد من تصريحات الشيخين ركافة قول ابن الاحزم بأن قال
البخارى:

”احفظ مائة الف حديث صحيح و ما تركته من الاحاديث
الصحيحة فهى متوفرة- و كان مقصدى الأساسى تاليف كتاب
مختصر لسنن النبى صلى الله عليه وسلم فقط“

قول الإمام النووي

ومما يعجبنا كثيرا أن الامام النووى مع انه نقل اعتذار الامام
مسلم من ابن وارة، وذكر الرد على الدارقطنى وغيره فى ذلك، كتب فى
مقدمة شرح مسلم (١٦٠١):

”لكنهما اذا كان الحديث الذى تركاه، أو تركه أحدهما مع
صحة اسناده فى الظاهر أصلاً فى بابهِ، و لم يخرجاه له نظيراً، ولا ما يقوم
مقامه، فالظاهر من حالهما انهما اطلعا فيه على غلة ان كانا روياه
ويحتمل انهما تركاه نسياناً، أو إيثاراً لترك الإطالة، أو رأيا ان غيره مما
ذكراه يسد مسده، أو لغير ذلك، والله اعلم“

انظر أنه أعرب عما كان في موضع الاحتمال و غرض البصر عما كان بيناً، مع أن تصريحات الإمام البخارى رويت في هذا، فبينها الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح البارى (ص: ٥) حيث قال البخارى:

”وما تركت من الصحيح اكثر، و تركت من الصحيح حتى لا يطول“

بيان ابن الصلاح

وكتب ابن الصلاح في مقدمته (ص: ٩ ، ١١):

”إذا وجدنا فيما نروى من أجزاء الحديث و غيرها حديثاً صحيح الاسناد ولم نجده فى احد الصحيحين، ولا منصوباً على صحته فى شئى من مصنفات أئمة الحديث، المعتمدة المشهورة، فإننا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته“

”ثم إن الزيادة فى الصحيح على ما فى الكتابين يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه احد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث، كأبى داود السجستانى، وابى عيسى الترمذى، وابى عبد الرحمن النسائى، وابى بكر بن خزيمة، وابى الحسن الدارقطنى وغيرهم، منصوباً على صحته فيها، ولا يكفى فى ذلك مجرد كونه موجوداً فى كتاب ابى داود، و كتاب الترمذى، و كتاب النسائى، وسائر من جمع فى كتابه بين

الصحيح وغيره

والحقيقة ان الشيخ ابن الصلاح قد صدرت منه خطايا أصولية أساسية فى علوم الحديث، فمست الحاجة إلى أن ألفت كتب و رسائل مستقلة للإشارة إلى عثراته و التنبيه عليها، وقام بهذا العمل الجليل مختلف العلماء، فألف العلامة مغلطای "اصلاح ابن الصلاح" والحافظ ابن حجر العسقلانى "النكت على ابن الصلاح"، يقول الحافظ زين الدين العراقى فى التقييد و الايضاح (ص: ٤):

"الا ان فيه غير موضع قد خولف فيه، وأما كن آخر تحتاج

إلى تقييد و تنبيه"

ومن أعظم أخطاءه قوله بان حديثا صحيح الاسناد لم نجده فى احد الصحيحين ولا منصوفاً على صحته فى شئى من مصنفات أئمة الحديث، المعتمدة المشهورة فانا لاتجاسر على جزم الحكم بصحته. ولا يخفى عليك ايها الدارس ان الشيخ قد أغلق به باب التحقيق والدراسة، فمن أجل ذلك اعترض عليه من لخص كلامه.

وقال الحافظ ابن حجر فى تدريب الراوى (١: ١٤٥):

"قد اعترض على ابن الصلاح كل من اختصر كلامه"

وقال النووى فى التقريب (١: ١٤٣) بعد ذكر قول ابن الصلاح:

"والاظهر عندى جوازه لمن تمكن و قويت معرفته"

وقال الحافظ زين الدين العراقي فى التقييد والايضاح (ص: ١٢):

”وما روجه النووى هو الذى عليه عمل أهل الحديث“

وحقق على ذلك الحافظ ابن حجر فى ”النكت“ بالرد على ابن

الصلاح وهو مذكور فى توضيح الافكار وفى تدريب الراوى (١: ١٣٧)

، وإليك نصه:

”اما الكتاب المشهور‘ الغنى بشهرته عن اعتبار الاسناد منا

إلى مصنفه‘ كالمسانيد والسنن‘ مما لا يحتاج فى صحة نسبتها

الى مؤلفها‘ إلى اعتبار اسناد معين‘ فان المصنف منهم إذا روى

حديثاً‘ ووجدت الشرائط فيه مجموعة‘ ولم يطلع المحدث‘

المتقن‘ المطلع فيه على علة لم يمتنع الحكم بصحته‘ ولو لم

ينص عليها أحد من المتقدمين-

ثم إن ما اقتضاه كلامه من قبول التصحيح من المتقدمين

ورده من المتأخرين‘ قد يستلزم رد ما هو صحيح‘ و قبول ما ليس

بصحيح‘ فكم من حديث حكم بصحته إمام متقدم اطلع

التأخريه على علة قاذحة تمنع من الحكم بصحته‘ ولا سيما إن

كان ذلك المتقدم ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن

كابن خزيمة وابن حبان“

وقد عرّف ابن الصلاح الحديث الصحيح فى مقدمته (ص: ٧، ٨) بقوله:

”اما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذى يتصل
اسناده بنقل العدل الضابط، عن العدل الضابط إلى منتهاه،
ولا يكون شاذاً ولا معللاً“

فنحن نقول: فلا بد على ابن الصلاح أن يحكم على صحة ذلك
الحديث الذى يوافق تعريف الصحيح هذا، وإلا لا يصدق على جميع
أفراده فلا يكون جامعاً، فهذا ليس بصحيح.

حكم أحاديث السنن وإبطال

زعم ابن الصلاح

واما قول ابن الصلاح ”ولا يكفى فى ذلك مجرد كونه موجوداً
فى كتاب أبى داود، وكتاب الترمذى، وكتاب النسائى، وسائر من جمع
فى كتابه بين الصحيح وغيره“ فليس بصحيح، لانه يبتنى على الامتياز بين
الصحيح والحسن، وهو مصطلح المتأخرين، ومقصود ابن الصلاح من
ذلك أن التصحيح اذا لم يرد عن الكتب المعتمدة فالحديث يكون من
الحسان لا من الصحاح، كما قال بنفسه فى مقدمته (ص: ١٧، ١٨):
”كتاب أبى عيسى الترمذى أصل فى معرفة الحديث
الحسن، وهو الذى نوه باسمه، واكثر من ذكره فى جامعه“

وكتب عن سنن أبى داود:

”ما وجدناه فى كتابه مذكوراً مطلقاً“ و ليس فى واحد من
الصحيحين، ولانص على صحته أحد“ ممن يميز بين الصحيح و
الحسن، عرفنا بانه من الحسن عند ابى داود“

كان ابن الصلاح يريد أن ينفذ مصطلحه المخترع على
المتقدمين، والواقع ان الحسن قسم من أقسام الصحيح، فتسميته حسناً
بالعدول عن الصحيح مغالطة لفظية، ولا مزية فى ذلك سوى الهجوم و
السطو والصولة على قدر تلك الكتب الحديثية و مكاتبتها، و قد مرّ سابقاً
نص الحافظ الذهبي بأن الحسن قسم من أقسام الصحيح، و نقل الحافظ
ابن تيمية إجماع الأمة الا الإمام الترمذى، على انه قسم من الصحيح (فتح
المغيث، ص: ١٧)

و كتب ابن الصلاح فى مقدمته (ص: ١٩):

”من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً فى
أنواع الصحيح، لاندراج فى انواع ما يحتج به، وهو الظاهر من
كلام الحاكم ابى عبد الله الحافظ فى تصرفاته، وإليه يؤمى فى
تسميته كتاب الترمذى بالجامع الصحيح، واطلق الخطيب
ابوبكر ايضاً عليه اسم الصحيح، و على كتاب السنن“

ولنعلم ما قال السيوطى فى التدريب (١: ١٦١):

”و حينئذ يرجع الأمر فى ذلك إلى الاصطلاح، ويكون الكل

صحيحاً في الحقيقة

والعجب على ابن الصلاح انه حكم بالعموم على السنن بأن حديثاً صحيح الاسناد لوروى في أحدها فلا ينبغي أن يحكم على صحته مادام لم ينص على صحته الأئمة المتقدمون، لكنه استثنى و خص منه صحيح ابن خزيمة، حيث يقول - مقدمته (ص: ١١):

”ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة“

وقد مرّ سابقاً التصريح من الحافظ ابن حجر بأن الحسن قسم من الصحيح عند ابن حبان و ابن خزيمة، رأيته أن ابن خزيمة لما لم يفرق بين الحسن والصحيح فكيف يصح الادعاء على أن ما يرويه يكون صحيحاً لا حسناً؟ ، و في صحيح ابن خزيمة و ابن حبان يوجد كثير من الأحاديث التي لا تفوق عن درجة الحسن و فق مصطلح المتأخرين، كما أن الامام الترمذي حكم بالصحة على كثير من الاحاديث مع انها كانت من الحسان عند المتأخرين-

وفي توضيح الافكار (١: ١١٩) عن الحافظ ابن حجر ، انه قال:

”فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم بصحته“

وهو لا يرتقى عن رتبة الحسن، و كذا في صحيح ابن حبان، و فيما صححه الترمذي من ذلك جملة“

ومن المعلوم ان الحسان من الاحاديث توجد كثيرا في
الصحيحين، كما يقول الامام الترمذى فى منهج الوصول (ص: ١٤):
”أحاديثهما صحيحة أو حسنة“

ويقول المحدث امير الصنعاني فى توضيح الافكار (١: ١٠٧):

”إن صحيح مسلم، فيه الصحيح والحسن، بصريح ما قاله“

والذى يستدعيه العدل أن الامتياز بين الصحيح والحسن كما
يلاحظ فى كتب السنن حسب مصطلح الحسن هكذا ينبغى ان يراعى فى
الصحيحين، و صحيح ابن خزيمة، و صحيح ابن حبان، و بين جميع
المستخرجات على الصحيحين، لان بعض الاحاديث منها يكون
صحيحا و البعض يكون حسنا، فالذى يكون صحيحا يسمى صحيحا،
والذى يكون حسنا، يسمى حسنا، أو أن الحديث الذى ذكر فى ما ألف
على ترتيب الأبواب الفقهية يحكم على صحته مادام لم يرو عنه التضعيف
من الأئمة النقاد، لأن من ألف كتابه على هذا الترتيب يشترط عليه تخريج
الأحاديث الصحيحة فى كتابه، و قد سبق التصريح قبل ذلك فى بيان
الحاكم، و يقول الحافظ السيوطى فى التدريب (١: ١٧٢) بكل صراحة:
”إن المصنف على الابواب إنما يورد أصح ما فيه ليصلح

للاحتجاج“

ويقول ابن عبد البر فى ضوء هذا الاصل:

ذكر انواع الجرح و صفته

و طبقات المجروحين

فأول انواعه وضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه و سلم، وقد صحت عنه الرواية انه قال: من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار

حدثنا ابو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن الوليد بن

”كل ماسكت عليه ابو داود، فهو صحيح عنده“

تدريب الراوى (١: ١٦٩)

ونظراً لهذا الاصل حكم الحاكم والخطيب على جامع الترمذى بالصحة كما قالوا عن سنن النسائى:

”كتاب النسائى صحيح كله“

زهر الربى للسيوطى (ص: ٥)

ومن المؤسف جدا ان بعض الكتب مثل صحيح ابن خزيمة وغيره يصحح ما فيها من الاحاديث بمجرد انها سميت ب”الصحيح“ و من ناحية أخرى لا يحكم بصحة ذلك الحديث الذى يكون صحيح الاسناد، مع أن النصوص فى ذلك تنقل عن الأئمة المحدثين-

مزيد البيروتى، ثنى ابي، ثنا الازواعى، حدثنى حسان بن عطية، عن ابي
كبشة، عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:
بلغوا عنى ولواية، وحدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج، وحدثوا عنى، ولا
تكذبوا على، فمن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار.

وارتكب هذه الكبيرة جماعة، منهم قوم من الزنادقة مثل المغيرة
بن سعيد الكوفى، وابى عبد الرحيم الكوفى، و محمد بن سعيد الشامى،
المصلوب فى الزندقة، تشبهوا بالعلماء فوضعوا الحديث وحدثوا به ليو
قعوا الشك فى قلوب الناس.

فمما روى محمد بن سعيد المصلوب، عن حميد، عن انس، ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: انا خاتم النبيين، لانبى بعدى إلا أن
يشأ الله، فوضع هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من اللاحاد والزندقة
والدعوة إلى المتنبى (هكذا ولعله التنبى).

أخبرنى ابو الحسن محمد بن يعقوب الخافظ، ثنا محمد بن
عبد الله بن عبد السلام، ثنا احمد بن سليمان الرهاوى، ثنا ابو النعيم، ثنا
حماد، عن ابن عون قال: قال ابراهيم النخعى: اياكم والمغيرة بن سعيد
وابا عبد الرحيم فاتهما كذا بان.

قال محمد بن عبد الله البيروتى، سمعت جعفر بن ابان، الخافظ،
سمعت نميرا يقول: مغيرة بن سعيد هذا كان شاعرا مشعبدا، وكان ابو

عبدالرحيم زنديقاً قتلها خالد بن عبدالله القسري، وأحرقهما

بالنار.

سمعت اباالعباس السيارى، سمعت ابا الوجه، سمعت عبدان، ذكر عبدالله بن المبارك هذا عند ذكر الزنا دقة وما يضعون من الأحاديث.

و منهم قوم وضعوا لهواهم يدعو الناس إليه، اخبرنا ابوعلی الحسين بن علی الحافظ، ثنا احمد بن علی المثنى، ثنا هارون بن معروف، ثنا سفيان بن عيينه عن هشام بن محبر، عن طاووس، عن ابن عباس رضى الله عنهما، قال: انا كنا نحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لم يكذب علينا، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه.

ومن هذه الطبقة جماعة منهم من أقر على نفسه بذلك، سمعت ابا الوليد حسان بن محمد الفقيه، ثنا الحسن بن سفيان، ثنا ابونعيم الحلبي، ثنا عبدالله بن لهيعة، قال: سمعت شيخا من الخوارج تاب أو رجع وهو يقول: بأن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم فإننا كنا إذا هويتنا امرأ صيرناه حديثا.

سمعت عبدالعزيز بن عبدالملك الابرى، سمعت اسماعيل بن محمد النحوى، سمعت المحاملى، سمعت ابا الغيناء يقول: انا و الجاحظ وضعنا حديث فذك و ادخلناه على الشيوخ ببغداد فقبلوه الا ابن

ابى شيبة العلوى، فانه قال: لا يشبه اخر هذا الحديث أوله فأبى ان يقبله، وكان ابو العيناء يحدث بهذا بعد ماتابـ

اخبرنى اسماعيل بن احمد الجرجاني، ثنا ابو نعيم، ثنا عمار بن رجاء، عن سليمان بن حرب، قال: دخلت على الشيخ وهو يبكى، فقلت له: وما يبكيك، قال: وضعت أربع مائة حديث وادخلتها فى برنامج الناس، فلا ادرى كيف أصنعـ

ومنهم جماعة وضعوا الحديث حسبة كما زعموا، يدعون الناس إلى فضائل الاعمال مثل أبى عصمة نوح بن ابى مريم المروزى، و محمد بن عكاشة الكرمانى، و احمد بن عبدالله الجوبارى، و محمد بن القاسم الطايكانى ومامون بن عبدالله الهروى وغيرهم

سمعت ابا بكر محمد بن احمد بن بالويه، ثنا عبدالله بن احمد بن حنبل، ثنا عبيدالله بن عمر القواريرى، سمعت يحيى بن سعيد يقول: مارأيت الكذب فى أحدٍ اكثر منه فيمن ينسب إلى خيرـ

حدثنا دعلج بن احمد السنجرى ببغداد، ثنا احمد بن على الأبار، ثنا الوليد بن شجاع، ثنا الاشجعى، سمعت سفيان يقول: إن هم الرجل أن يكذب فى الحديث وهو فى جوف بيت اظهر الله عليهـ

حدثنا الزبير بن عبد الواحد الحافظ بأسد اباد، حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة، ثنا محمد بن المتوكل، ثنا يحيى بن سليمان، ثنا عبيدالله

بن عمر' قال: قال ابن سيرين: ان الرجل ليحدثني بالحديث فما اتهم ولكن اتهم من حدثه' وان الرجل ليحدثني بالحديث فلا اتهم من حدثه ولكن اتهمه هو-

سمعت محمد بن يونس المقرئ' قال: سمعت جعفر بن احمد بن نصر' سمعت ابا عماره المروزي' يقول: قيل لأبي عصمة من أين لك' عن عكرمة' عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا' قال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن و اشتغلوا بفقهِه ابي حنيفة 'ومغازي محمد بن اسحق فوضعت هذا الحديث حسيبة (١)

(١) إن الامام الحاكم أول من بيّن هذه الرواية عن الإمام أبي عصمة المروزي' فروى عنه ابن الصلاح' فاستمر النقل في كل عصر حتى رواه بحر العلوم عبدالعلي' والشيخ ابو الحسنات عبدالحي' المحلي من غير شبهة' لكن الحقيقة انها قصة مخترعة عنه' لا أصل لها في الواقع' فمن أجل ذلك يحق لنا أن نلقي عليه نظرة التحقيق والدراسة بالبسط والتفصيل:

وللبحث ناحيتان نقلية و عقلية

أما عن النقلية

فهذه الرواية منقطعة لان أبا عمار المروزي قد توفي سنة ٢٤٤هـ (شذرات الذهب، ١٠٥:٢) وتوفي ابو عصمة سنة ١٧٣هـ (دول الاسلام للذهبي ١: ٨٨) عند الذهبي، و قال ابن حبان في كتاب الثقات (٥٤١:٧) سنة ١٥٣هـ، فظهر الفرق في تاريخ وفاتهما باحد و سبعين سنة حسب تصريح الذهبي، وباحد و تسعين سنة حسب بيان ابن حبان، ولم يعد أحد أبا عمار من المعمرين، وما بين نفسه أن بيان أبي عصمة هذا ممن سمع؟ ولو سلمنا انه كان من المعمرين و أن عمره يوم توفي أبو عصمة كان لائقا للسمع، يبقى الانقطاع على حاله، لانه لم يقل: انه سمع منه بنفسه، بل ذكر الرواية بصيغة "قيل" وهي تدل على الضعف صراحة. ومن قال لأبي عصمة؟ وكان هو موجوداً في ذلك الوقت؟ فهذا مما لم يذكر في الرواية، و من المتيقن انه لم يكن هناك موجوداً والالقال قيل لأبي عصمة و انا حاضر، ولو كان موجوداً هناك فلم لا يذكر اسم السائل، فقصارى الكلام أن هذه الرواية مناطها على بيان رجل مجهول، وهو لا يعتبر في الجرح، ولعل الحافظ الذهبي القى عباء هذا الاتهام على عاتق الحاكم لعدم صحة الرواية مع انه كان متشدداً على الحنفية حيث يعتاد برواية الجروح عن الأئمة الحنفية بالتبع والاستقراء، يقول الذهبي في ميزان الاعتدال (٢٧٩:٤):

”وقال الحاكم: وضع ابو عصمة حديث فضائل القرآن“

الطويل

فهذا الاسلوب يؤيد ماقلنا، والا قال الذهبي: إن إقرار ابي عصمة على وضع الحديث ثابت، هذا كله من الناحية النقلية.

واما البحث من الحيثية العقلية فهي أن الإمام أبا عصمة كان تلقى الفقه من الإمام الأعظم، ويعلم المغازى من ابن اسحق، كما صرح به الحافظ السمعاني فى كتاب الانساب (١٧٥:٣) تحت لفظ "الجامع":

"وكان له اربعة مجالس، مجلس للأثر، و مجلس لأقاويل

أبى حنيفة، و مجلس للنحو، و مجلس للأشعار

ويقول صدر الأئمة موفق بن احمد: ان المغازى كانت تذكر فى مجلس الحديث، فانظر- ايها الدارس- ان من كان يشترك فى دوائر دراسية للإمام الأعظم فى الفقه و لابن اسحاق فى المغازى كيف يعرب التنفروا الاستنكار عن هذا الشغل على الآخرين.

والحقيقة أن مؤهلات ابي عصمة العلمية و عبقرياته يعترف بها معارضوه والمؤيدون، يقول الحاكم:

"ابو عصمة مقدم فى علومه"

تهذيب التهذيب (٤٨٨:١٠)

وبدأ الذهبي ترجمته فى ميزان الاعتدال (٢٧٩:٤) بهذه

الالفاظ:

”نوح بن ابى مريم يزيد بن عبدالله“ ابو عصمة المروزى، عالم
أهل مرو“

وقد روى عنه الأئمة الكبار، كما قال الحافظ فى تهذيب التهذيب
(٤٨٧:١٠)

”قال العباس بن مصعب: وروى عنه شعبة“ وابن اسحاق“

وقال الحافظ عبد القادر القرشى فى الجواهر المضيئة (٨:٢):

”وروى عنه نعيم بن حماد شيخ البخارى فى آخرين“ قال

الامام احمد بن حنبل: كان شديداً على الجهمية“

وكان يذكر بلقب ”الجامع“ فى دنيا العلم بعلو كعبه وسعته

العلمية“ فقال الحافظ ابن حجر:

”يعرف بالجامع لجمعه العلوم“

لسان الميزان (٧٤٦:٦) ط: حيدر آباد دكن

انظر- ايها الدارس- أن جميع المحدثين لما اعترفوا بجامعيته

العلمية“ فالامام احمد بن حنبل يشهد على صحة اعتقاده، ويروى عنه

شعبة، وابن المبارك، وابن جريج، و شيوخ البخارى و مسلم، ورؤيت

مروياته فى المسند لاحمد، و فى جامع الترمذى وسنن ابن ماجة، فهل

يتصور وضع الحديث بمثل هذا الرجل الذى له مكانة سامية فى الاوساط

والحقيقة أن هذه الواقعة كانت لميسرة بن عبدربه، الذى كان معروفاً فى وضع الحديث، وقد انتسبت إلى الإمام أبى عصمة خطأ، كما صرح بذلك الإمام الذهبى فى ميزان الاعتدال (٤: ٢٣٠):

”قال محمد بن عيسى - الطباخ: قلت لميسرة بن عبدربه: من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ كذا كان له كذا، قال: وضعتة أرغب الناس، قال ابن حبان: كان ممن يروى الموضوعات عن الاثبات، ويضع الحديث، وهو صاحب حديث فضائل القرآن الطويل، وقال ابوداود: أقرّ بوضع الحديث“.

إن حديث فضائل القرآن الطويل ليس بمتعدد بل هو واحد فقط، فكيف يصح أن يقال: إن له وضاعين، ومن المدهش جداً أن الامام الحاكم اتهم الإمام أباعصمة بوضع الحديث رغم هذه الصراحة والوضاحة.

ومما لا يخفى علينا أن الجرح فى حقه من بعض المحدثين قد ذكرها الذهبى فى ميزان الاعتدال، والحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب، لكن كلها ليست بفاحشة ولا بشديدة، مع أنها مبهمة غير مفسرة، والذى يظهر بعد دراستها على الأكثر أن وقعت منه الأخطاء و

العثرات في رواية الحديث؛ لأن الحديث لم يكن له فنا مستقلا فلا يحتاج بما روى عنه، نعم نروى منها على سبيل الاستشهاد والاعتبار، كما صرح به الحافظ ابن عدى:

”وهو مع ضعفه يكتب الحديث“ ميزان الاعتدال (٢٧٩:٤)

وقد روى الحافظ الذهبي في ترجمة الحافظ حليمي في تذكرة الحفاظ (١٠٣٠:٣) رقم: ٩٥٨ حديثا عنه باسناد عال:

”انا نوح بن ابي مريم، عن يزيد الرقاشي، عن انس ابن مالك- رضى الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لصاحب القرآن دعوة مستجابة عند ختمه-

ثم قال الذهبي: ”نوح الجامع مع جلالته في العلم ترك حديثه، وكذلك حديث شيخه مع عبادته، وكم من إمام في فن، مقصر عن غيره كسيبويه مثلا، إمام في النحو، لا يدري ما الحديث؟ وكيع إمام في الحديث ولا يعرف العربية، وكأبي نواس، رأس في الشعر، عرى عن غيره، وعبد الرحمن بن مهدي إمام في الحديث، لا يدري ما الطب قط؟ وكمحمد بن الحسن رأس في الفقه، لا يدري ما القراءات؟ وكحفص إمام في القراءة، تالف في الحديث، وللحروب رجال يعرفون بها، وفي الحملة ما أوتوا من العلم إلا قليلا“

فثبت بهذا انه ليس بوضاع للحديث بل ترك حديثه لانه لم يكن من رجال الحديث، والا فلو كان وضاعاً للحديث لما ذكر الذهبي الاعتذار من قبله بل صرح على ذلك، فعند الذهبي له مكانة مثل سيبويه، وكيع، وأبي نواس، وعبدالرحمن بن مهدي، ومحمد بن الحسن و حفص، كما تدل عليه العبارة السالفة الذكر.

ويا للأسف اننا لانجد ترجمة الإمام ابي عصمة مفصلاً في كتاب مع بذل الجهود و التتبع الكامل الاشياء من التفصيل في ميزان الاعتدال للذهبي. وتهذيب التهذيب للحافظ العسقلاني، وهما مغروفاً في التشدد على الحنفية، وهذا مما يعترف به تلاميذهما العباقرة، يصرح العلامة تاج الدين السبكي في طبقاته عن الذهبي، والعلامة السخاوي في الدرر الكامنة عن أستاذه ابن حجر، كما كتب قاضي القضاة ابو الفضل محب الدين محمد بن الشحنة في مقدمة شرحه على الهداية، عن الحافظ ابن حجر، أنه قال:

”وكان كثير التبيكيت في تاريخه، على مشايخه، وأحبابه، وأصحابه لا سيما الحنفية، فانه يظهر من زلاتهم و نقائصهم التي لا يعرى عنها غالب الناس ما يقدر عليه، ويغفل ذكر محاسنهم و فضائلهم إلا ما ألجأته الضرورة إليه فهو سالك في حقهم ما سلكه الذهبي في حقهم و حق الشافعية، حتى قال السبكي: إنه

لا ينبغي أن يؤخذ من كلامه ترجمة شافعي ولا حنفي، و كذا
لا ينبغي أن يؤخذ من كلام ابن حجر ترجمة حنفي متقدم و لا
متأخر“

ذيل تذكرة الحفاظ مع التعليقات للكوثري (ص: ٣٢٨)

ولدينا- ايها الدارس- كتابان للحافظين من المتقدمين في
الجرح و التعديل، وهما طبقات ابن سعد، و كتاب الأسماء والكنى
للحافظ أبي بشير الدولابي، وليس فيهما في ترجمة نوح بن أبي مريم
شيئ مما يدل على جرحه- طبقات ابن سعد (٣٧١:٧) و كتاب
الاسماء والكنى (٣١:٢)

وقد اعترف الحافظ ابن حجر بانحراف ابن سعد من أهل العراق
طبعاً، ويتأكد ذلك من كلامه عن أئمة العراق في الطبقات، وهكذا ذكر
ترجمته مفصلاً عبد القادر القرشي في الجواهر المضيئة (٢: ٤٠٤: ٦٧)
والعلامة محمود بن سليمان الكفوي في كتائب أعلام الأخيار (مخطوط
في مكتبة تونك) بعد الحافظين ابن حجر والذهبي، لكن لم ينقل منهم شيء
من الجرح في حقه-

وكتب صدر الأئمة موفق بن أحمد في مناقب أبي حنيفة (٢: ١١١):

”وابو عصمة نوح بن أبي مريم، إمام أهل مرو، و لقب
بالجامع، لانه كان له أربعة مجالس، مجلس للمناظرة، و مجلس

لدرس الفقه، و مجلس لمذاكرة الحديث، و معرفة معانيه، و
المغازى، و مجلس لمعاني القرآن و الأدب و النحو، و قيل: كان
ذلك يوم الجمعة، و قال أبوسهل خاقان: انما سمي نوح
"الجامع" لانه كان له أربعة مجالس مجلس للأثر، و مجلس
لأقاويل أبى حنيفة، و مجلس للنحو، و مجلس للأشعار، و كان
من الأئمة الكبار، و لجلالة قدره روى عنه شعبة، و ابن جريج
و هما هما، و مع هذه الجلالة لزم أبا حنيفة، و روى عنه الكثير،
ولما مات قعد ابن المبارك على بابيه ثلاثة أيام يعنى للتغزية-
رحمه الله-"

هذا وقد طوينا كشحاً عن كثير من الابحاث خوفاً للإطناب و
روماً للاختصار، و مع هذا- فيمانرى- فوائد، و مزايا، و نوادر كثيرة لطلاب
هذا الفن-

محمد عبد الرشيد النعماني

قد فرغت من ترجمته إلى العربية صباح يوم السبت بتاريخ ٢٢ من ربيع الاول
١٤١٤هـ، و قد كنت بدأت فى شهرذى الحجة سنة ١٤١٤هـ، و لله الحمد على
ذلك

محمد طارق الاتكى، المتعلم فى قسم التخصص فى الفقه بجامعة دارالعلوم
كراتشى-

ومنهم جماعة وضعوا الحديث للملوك في الوقت مما تقربوا به

اليهم

حدثنا ابو احمد على بن محمد المروزي، ثنا احمد بن كبير
 البغدادي، مولى بني هاشم، سمعت داود بن رشيد يقول: دخل ابراهيم بن
 غياث بن ابراهيم على المهدي، وكان يعجبه الحمام الطيارة التي تحيى
 من الأماكن البعيدة، فروى حديثا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا
 سبق الا في خف، أو حافر، أو نصل، أو جناح، قال: فأمر له بعشرة آلاف
 درهم فلما قام و خرج قال: اشهد أن قفا هذا قفا كذاب على رسول
 الله ﷺ والله ما قال رسول الله ﷺ جناح ولكن أراد هذا أن يتقرب إلينا،
 يا غلام: اذبح الحمام فذبح الحمام في الحال.

سمعت احمد بن محمد بن زنيح، سمعت ابا العباس محمد بن
 عبد الرحمن الدغولي، سمعت ابا بكر بن ابي خيثمة يقول: دخل غياث بن
 ابراهيم على المهدي فذكر الحكاية وزاد: فقبل يا امير المؤمنين: و ما
 ذنب الحمام قال من أجلهن كذب هذا على رسول الله ﷺ.

حدثني احمد بن محمد بن و كيعة، حدثني داود بن سليمان
 القطان، ثنا عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، ثنا هارون بن ابي عبد الله
 عن ابيه قال: قال ابن المديني: الا ترى ما يقول لي هذا يعني مقاتل قال: ان
 شئت و وضعت لك احاديث في القياس: قال: قلت: لا حاجة لي فيها.

ومن هذا الطبقة ميسرة بن عبد ربه و زياد بن ميمون و ابو
البخترى وهب و عمر القاضى و ابو دادسليمان بن عمرو النخعي و
اسحق بن يحيى الملطى والحسين بن علوان وغيرهم ممن يطول ذكرهم
في هذا الموضع.

ومنهم جماعة وضعوا الحديث في الوقت لحاجتهم اليه حدثني
ابو بكر محمد بن المؤمل بن الحسن بن عيسى، ثنا الفضل بن محمد
الشعراني، ثنا ابراهيم بن عبد الله الجنيد، ثنا عبيد بن اسحق القيسي
الكوفي، ثنا سيف بن عمر التميمي، قال كنت عند سعد بن طريف ف جاء
ابنه من الكتاب فقال مالك قال ضربني المعلم فقال لأ جزينهم اليوم
حدثني عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ معلمو صبيانكم
شرار أقلهم رحمة لليتيم واغلظهم على المسكين.

وقيل لمامون بن عبد الله بن احمد المروي الا ترى الى الشافعي
والى من تبع له بخراسان. فقال حدثنا احمد بن عبد الله بن معدان الأزدي
عن انس قال قال رسول الله ﷺ يكون في امتي رجل يقال له محمد بن
ادريس اضر على امتي من ابليس و يكون في امتي رجل يقال له ابو حنيفة
هو سراج امتي.

وقيل لمحمد بن عكاشة الكرماني ان عندنا قومًا يرفعون ايديهم
في الركوع و بعد رفع الرأس من الركوع فقال حدثنا المسيب بن واضح،

ثنا عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهري عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: من رفع يديه في الركوع فلا صلوة له.

وكل من رزق الفهم في نوع من العلم و تأمل هذه الأحاديث علم انها موضوعة على رسول الله ﷺ.

ومنهم قوم من السؤال و المتكدين يقفون في الأسواق والمساجد و المحافل فيضعون في الوقت على رسول الله ﷺ بأسانيد صحيحة قد حفظوها فيذكرون الموضوعات بتلك الأسانيد. اخبرني الزبير بن عبد الواحد الحافظ، ثنا ابراهيم بن عبد الواحد البلدي سمعت جعفر بن محمد الطيالسي يقول: صلى احمد بن حنبل و يحيى بن معين في مسجد الرصافة فقام بين ايديهما قاص فقال حدثنا احمد بن حنبل و يحيى بن معين قالوا حدثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن همام بن منبه عن ابي هريرة قال قال رسول الله ﷺ من قال لا اله الا الله يخلق من كل كلمة منها طير منقاره من ذهب وريشه من مهرجان و اخذ من قصته نحواً من عشرين ورقة فجعل احمد ينظر الى يحيى و يحيى ينظر الى احمد فقال انت حدثته بهذا فقال والله ما سمعت به الا هذه الساعة قال فسكتا جميعاً حتى فرغ من قصته و اخذ قطاعه ثم قعد ينتظر بقيتها فقال له يحيى بن معين بيده اي تعال فجاء متروهما لنوال يحيزه فقال له يحيى بن معين: من حدثك بهذا

الحديث فقال يحيى بن معين و احمد بن حنبل فقال انا يحيى بن معين
وهذا احمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ فإن
كان ولا بد والكذب فعلى غيرنا فقال له انت يحيى بن معين قال نعم قال
له لم ازل اسمع ان يحيى بن معين احمق ما علمته الا الساعة فقال له
يحيى بن معين وكيف علمت اني احمق فقال كأن ليس في الدنيا يحيى
بن معين و احمد بن حنبل غير كماء كتبت عن تسعة عشر احمد بن حنبل
ويحيى بن معين غير كماء فوضع احمد كمه في وجهه وقال دعه يقوم
فقام كالمستهزى بها اخبرني ابو نصر احمد بن سهل الفقيه يخارى ثنا
صالح بن محمد بن حبيب الحافظ البغدادي حدثني مومل بن مهلب قال
دخل رجل ويزيد بن هرون قاعد فجعل يسأل الناس فلم يعط فقال حدثنا
يزيد بن هرون عن شريك عن مغيرة عن ابراهيم قال اذا سال السائل فلم
يعط فليكبّر عليهم ثلاثا وجعل يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر ثم
مرفذ كرهناه ليزيد بن هرون فقال كذب على الخبيث ما سمعت بهذا قطـ
وقام رجل فجعل يقول حدثنا يزيد بن هرون عن ذيب بن ابي
ذيب فضحك يزيد بن هرون فلما قمنا تبعناه فقال ويحك ليس اسمه
ذيب انما هو محمد بن عبد الرحمن فقال له اذا كان اسم ابيه ابو ذيب فأى
شيء يكون اسمه الا ذيبـ

سمعت الشيخ ابا بكر احمد بن اسحق الفقيه قال خرجنا ونحن

بيغداد من مجلس ابراهيم بن ابي اسحق الحربي و معنا جماعة من الغرباء
 فيهم رجل كثير المجون فبينما نحن نمشي اذا استقبلنا امرد وضئى الوجه
 فتقدم هذا الغريب اليه و قال السلام عليك فلما صافحه قبل بين عينيه
 وخده ثم قال ثنا اسحق بن ابراهيم الدبري بصنعاء، ثنا عبدالرزاق، ثنا معمر
 عن الزهري عن سالم عن ابيه قال قال رسول الله ﷺ اذا احب احدكم
 اخاه فليعلمه انه يحبه۔ فقال الشيخ ابوبكر فلما انصرف الينا قلت له: الا
 تستحيى تلوط و تكذب في الحديث فقال ياسيدي والحديث كما
 يجيئ، فهذه الطائفة كلها كذبت على رسول الله ﷺ۔

الطبقة الثانية من المجروحين

قوم عمدوا الى احاديث مشهورة عن رسول الله ﷺ وضعوا اليه غير تلك
 الأسانيد فركبوها عليه ليستغرب بتلك الأسانيد منهم ابراهيم بن اليسع
 وهو ابن حية من اهل مكة يحدث عن جعفر بن محمد الصادق و هشام
 بن عروة فيركب حديث هذا على حديث ذلك۔ و كذلك حماد بن
 عمرو النصيبى و بهلول بن عبيد و اصرم بن حوشب و غيرهم۔

الطبقة الثالثة من المجروحين

قوم من اهل العلم حملهم الشره على الرواية، عن قوم ماتوا قبل ان يولدوا
 مثل ابراهيم بن هدية و غيرهم۔

سمعت ابا العباس محمد بن يعقوب سمعت العباس الدوري

سمعت يحيى بن معين يقول: كان شيخ عند درب ابي الطيب يروي عن
الاوزاعي يقول ثنا ابو عمر رحمه الله فاختلفنا اليه فقعده يوماً في الشمس
فنظرنا في صحيفته فإذا في الصحيفة ثنا اسماعيل بن عبد الله بن سماعة
عن الأوزاعي قال فتر كنا صحيفته وتر كنا.

سمعت ابا نصر احمد بن سهل الفقيه ببخارى، سمعت صالح
بن محمد بن الحافظ، سمعت مؤمل بن شهاب، سمعت يزيد بن هارون
يقول كان عندنا شيخ بواسط يحدث بحديث واحد عن انس بن مالك،
فخدعه بعض اصحاب الحديث فاشترى له كتاباً من السوق، في اوله:
حدثنا شريك، وفي آخره: اصحاب شريك الأعمش و منصور و هو لأ
فجعل يحدث يقول: ثنا منصور و ثنا الاعمش قال فقبل له: اين لقيت
هؤلاء فأخذ كتابه فقبل: لعلك سمعت هذا من شريك فقال الشيخ: اقول
لكم الصدق: سمعت هذا من انس بن مالك عن شريك.

اخبرني ابو علي الحافظ ثنا محمد بن علي البيرومي ثنا سليمان
بن عبد الحميد النهراني ثنا محمد بن صالح ثنا اسماعيل بن عياش قال:
كنت في العراق فأتاني اهل الحديث فقالوا: ههنا رجل يحدث عن خالد
بن معدان فأتيته فقلت له: اي سنة كتبت عن خالد بن معدان فقال سنة
ثلاث عشرة يعني ومائة. فقلت: انت تزعم انك سمعت من خالد بن
معدان بعد موته بسبع سنين، قال اسماعيل: مات خالد سنة ست و مائة.

سمعت ابا علي الحافظ يقول: لما حدث عبدالله بن اسحق الكرماني، عن محمد بن ابي يعقوب أتيته فسألته عن مولده، فذكر انه ولد سنة احدى و خمسين و مائتين فقلت له: مات محمد بن يعقوب الكرماني قبل ان تولد بتسع سنين فاعلمه-

قال الحاكم ابو عبدالله: ولما قدم علينا ابو جعفر بن محمد بن حاتم الكشي وحدث عن عبد بن حميد، سألته عن مولده فذكر انه ولد بسنة ستين و مائتين فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة-

وهذا النوع من المجروحين فيهم كثرة ولقد لقيت انا في رحلتي منهم جماعة ظهرت احوالهم-

الطبقة الرابعة من المجروحين

قوم عمدوا الى احاديث صحيحة عن الصحابة رفعوها الى رسول الله ﷺ كأبي حذافة احمد بن اسمعيل السهمي، روي عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ قال: الشفق: الحمرة وهو في الموطأ عن نافع عن ابن عمر قوله- ويحيى بن سلام البصري روى عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر ان النبي ﷺ قال كل صلوة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج إلا خلف الإمام وهو في الموطأ لمالك عن وهب بن

كيسان عن جابر قوله واشباه هذا كثيرة فيستشهد بهذا على سائر الروايات.

الطبقة الخامسة من المجروحين

قوم عمدوا الى احاديث مروية عن التابعين، ارسلوها عن رسول الله ﷺ، فزادوا فيها رجلاً من الصحابة، فوصلوها مثل ابراهيم بن محمد المقدسي روى عن الفريابي عن الثوري عن الأعمش عن ابي ظبيان عن سلمان ان النبي ﷺ قال: ليس شئ خير من الف مثله الا الإنسان، والحديث في كتاب الثوري عن الأعمش عن ابراهيم عن رسول الله ﷺ رسلاً. وعلى هذا النوع جماعة يستشهد به على الجملة.

الطبقة السادسة من المجروحين

قوم الغالب عليهم العبادة والصلاح ولم يتفرغوا الى ضبط الحديث و حفظه والإتقان فيه واستخفوا بالرواية و ظهرت احوالهم.

سمعت ابا العباس محمد بن يعقوب سمعت ابا العباس بن محمد الدوري سمعت خلف بن سالم يقول: من استخف بالحديث استخف به الحديث.

قال الحاكم ابو عبد الله: هذه الطبقة فيهم كثرة و اكثرهم زهاد و

عباد.

وهذا ثابت بن موسى دخل على شريك بن عبد الله القاضي
 والمستملي بين يديه و شريك يقول: ثنا الأعمش عن ابي سفيان عن جابر
 قال قال رسول الله ﷺ و لم يذكر المتن فنظر الى ثابت بن موسى قال:
 من كثر صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار وانما اراد: ثابت بن موسى
 لزهده و ورعه فظن ثابت بن موسى انه روى الحديث مرفوعاً بهذا
 الإسناد و كان ثابت يحدث به عن شريك عن الأعمش عن ابي سفيان
 عن جابر و ليس له أصل إلا من هذا الوجه و عن قوم من المجروحين
 فسرقوه من ثابت بن موسى فرووه عن شريك-

سمعت ابا علي الحافظ سمعت ابا العباس محمد بن
 عبد الرحمن الفقيه سمعت محمد بن عبد الله بن قهزاد سمعت عبدان
 سمعت ابن المبارك يقول: كنت ولو خيرت بين ان ادخل الجنة و بين ان
 القي عبد الله بن مجرد لاخترت ان القاه ثم ادخل الجنة فلما لقيته كانت
 بعزة احب الي منه-

اخبرنا ابواسحق ابراهيم بن اسمعيل القاضي ثنا عثمان بن سعيد
 الداري ثنا عمرو بن محمد الناقد سمعت و كيعة يقول وساله رجل فقال
 يا فلان: تعرف حديث سعيد بن عبيد الطائي عن الشعبي في رجل حج عن
 غيره ثم حج عن نفسه- فقال من يرويه قلت: وهب بن اسمعيل قال ذاك
 رجل صالح وللحديث رجال-

سمعت ابا بكر محمد بن احمد بن بالويه ثنا عبد الله بن احمد بن عبد الله ثنا عبيد الله بن عمر القواريري سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: ما رأيت الكذب في احد اكثر منه فيمن نسب الى الخير.

الطبقة السابعة من المجروحين

قوم سمعوا من الشيوخ واكثروا عنهم ثم عمدوا الى احاديث لم يسمعوها من اولئك الشيوخ فحدثوا بها ولم يميزوا بين ماسمعوا وبين مالم يسمعوها وقد وردوا خراسان فكلما رأوا في هذه البلاد حديثاً عن شيخ كانوا كتبوا عنه سرقوه وحدثوا به فظهر ذلك في حديثهم. وقد رأينا في عصرنا منهم جماعة من اعيان الغرباء من اهل العلم فعلوا ذلك.

سمعت ابا العباس محمد بن يعقوب سمعت العباس بن محمد الدوري سمعت يحيى بن معين يقول: قال لي هشام بن يوسف: جاءني مطرف بن مازن فقال اعطني حديث ابن جريج و معمر حتى اسمعه منك فأعطيته فكتبته عني ثم حمل يحدث بها عن معمر نفسه و عن ابن جريج قال هشام: انظر في حديثه فهو مثل حديثي سواء. فأمرت رجلاً فجاءني بأحاديث مطرف بن مازن فعارضت بها فإذا هي مثلها سواء، فعلمت انه كذاب.

سمعت ابا عبد الله محمد بن العباس العصمي يقول لما ورد احمد بن محمد المنكدري هراة نزل قصر جدنا محمد بن عصم فورد

على أثره ابو جعفر محمد بن عبدالرحمن الأرزباني الحافظ
 فروى المنكدرى احاديث حدث بها الأرزباني عن رجل عن شيوخ
 المنكدرى فصعدت القصر يوماً من الأيام (فوجدت) بين يدي
 المنكدرى حديث الأرزباني وهو يتبع تلك الأحاديث و ينقلها الى درج
 فى يده .

الطبقة الثامنة من المجروحين

قوم سمعوا منا كتباً مصنفة من شيوخ ادر كوهم و لم ينسخوا
 اسماعاتهم عند السماع و تهاونوا بها الى ان طعنوا في السن و سئلوا
 الحديث فحملهم الجهل و الشره على ان حدثوا بتلك الكتب من كتب
 مشترأة؛ ليس لهم فيها سماع ولا بلاغ وهم يتوهمون انهم في رواياتهم
 صادقون- وهذا النوع مما كثر في الناس و تعاطاه قوم من اكابر العلماء
 والمعروفين بالصلاح و كل من طلبه في زماننا عاينه .

الطبقة التاسعة من المجروحين

قوم ليس الحديث من صناعتهم ولا يرجعون الى نوع من
 الأنواع العشرة التي يحتاج المحدث الى معرفتها ولا يحفظون حديثهم
 يجيئهم طالب العلم فيقرأ عليهم ما ليس من حديثهم فيجيبون و يقرون
 بذلك وهم لا يدرون-

اخبرني احمد بن حاتم الكشاني ببخاري ثنا عمر بن محمد

البخري ثنا عمرو بن علي، سمعت يحيى بن سعيد يقول: كنا عند شيخ من اهل مكة انا و حفص بن غياث و اذا ابو شيخ جارية بن هرم يكتب عنه فجعل حفص يضع له الحديث و يقول حدثك عائشة بنت طلحة عن عائشة ام المؤمنين بكذا فيقول حدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله فلما فرغ ضرب حفص بيده الى ألواح جارية بن هرم فمحاها فقال جارية: تحسدونني فقال له حفص: لا ولكن هذا يكذب فقلت ليحيى: من الرجل؟ فلم يسمه فقلت له يوماً يا ابا سعيد لعلي كتبت عن هذا الشيخ ولا اعرفه قال: هو موسى بن دينار.

حدثني احمد بن الحسن الأصفهاني عن ابي حاتم سمعت ابي يقول: دخلت الكوفة فحضرني اصحاب الحديث وقد تعلقوا بوراق سفيان بن و كيع، فقالوا افسدت علينا شيخنا و ابن شيخنا قال فبعث الى سفيان بتلك الأحاديث التي ادخلها عليه وراقه ليرجع عنها فلم يرجع عنها فتركه.

حدثني محمد بن يعقوب الحافظ قال سئلت ابن نمير عن قيس بن الربيع فقال: كان له ابن، هو آفته، نظر أصحاب الحديث في كتبه فأنكروا حديثه، و ظنوا أن ابنه قد غيرها.

سمعت ابا اسحق ابراهيم بن محمد بن يحيى سمعت ابا العباس محمد بن اسحق سمعت ابا يسار سمعت احمد بن حنبل يقول: عن

غياث بن داود الأودي، عن الشعري، عن علي رضي الله عنه قال: لا يكون مهرًا أقل من عشرة دراهم فصار حديثًا.

الطبقة العاشرة من المجروحين

قوم كتبوا الحديث ورحلوا فيه وعرفوا به فتلفت كتبهم بأنواع من التلف الحرق أو الهدم أو النهب أو الغرق أو السرقة وكلما سئلوا عن الحديث حدثوا بها من كتب غيرهم أو من حفظهم على التخمين، فسقطوا بذلك. منهم عبد الله بن لهيعة المصري على محله وعلو قدره. سمعت أبا علي الحافظ سمعت أبا العباس الثقفي سمعت قتيبة بن سعيد، يقول: حضرت موت ابن لهيعة فسمعت ابن سعد يقول: ما خلف بعده مثله.

حدثنا أبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي بنيسابور، ثنا يحيى بن عثمان بن صالح، ثنا أبي ثنا إبراهيم بن اسحق القاضي بمصر. قال: أنا حملت رسالة الليث بن سعد إلى مالك بن أنس فجعل مالك يسألني عن ابن لهيعة وأخبره بحاله فجعل يقول: وابن لهيعة ليس يذكر الحج فسبق إلى قلبي أنه يريد مشافهته والسماع منه.

قال الحاكم أبو عبد الله: وقد روى عن مالك عن ابن لهيعة حديث وهو على جلالة أحرقت كتبه بمصر وذهب حديثه فحدث من حفظه وحدث بالمنالك فصار في حدم لا يحتج بحديثه.

وكان احمد بن حنبل رحمه الله يقول: سماعُ عبد الله بن المبارك واقارانه الذين سمعوا من ابن لهيعة قبل وفاته بعشرين سنة 'صحيح' -

حدثنا ابوالحسن احمد بن عبدوس الغنوي ثنا عثمان بن سعيدالدارمي، يقول قلت ليحيى بن معين: كيف رواية ابن لهيعة عن ابي الزبير عن جابر، فقال: ابن لهيعة ضعيف الحديث -

سمعت ابا زكريا يحيى بن محمد العنبري سمعت ابا عبدالله بن البوشنجي، سمعت قتيبة بن سعيد يقول (لما) احترقت كتب ابن لهيعة بعث إليه الليث بن سعد كاغذا بالف دينار -

اخبرني ابونصر محمد بن عمر، ثنا محمد بن المنذر الهروي، سمعت احمد بن واضح المصري، يقول: كان محمد بن خلاد الا سكندر اني رجلاً ثقة، ولم يكن فيه اختلاف حتى ذهبت كتبه فقدم علينا رجل يقال له ابو موسى في حياة ابن بكير فذهب اليه يعني محمد بن خلاد بنسخة ضمام بن اسمعيل و نسخة يعقوب بن عبدالرحمن فقال: اليس قد سمعت النسختين، قال: حَدَّثَنِي بها قال: قد ذهبت كُتُبِي ولا احدث به قال فما زال به هذا الرجل حتى خدعه وقال له: النسخة واحدة فحدث فكل من سمع منه قديماً قبل ذهاب كتبه فحديثه صحيح و من سمع منه بعد ذلك فليس حديثه بذلك -

قال الحاكم: فهذه انواع المجروحين من المحدثين وما سوى ذلك فمما يوهم انه جرح و ليس بجرح، و شرحها في هذا لموضع يطول.

ولعل قائلًا يقول: ان الكلام في هؤلاء الرواة غيبة، والغيبة محرمة في اخبار كثيرة عن رسول الله ﷺ. وقائل هذا يخوض فيما ليس في صناعته، فقد اجمع المسلمون قاطبة بلاخلاف بينهم انه لا يجوز الإحتجاج في احكام الشريعة الابهديث الصدوق العاقل. ففي هذا الإجماع دليل على اباحة جرح من ليس هذا صنعه. فقد حدثنا ابو العباس محمد بن يعقوب الأصم، ثنا ابو يحيى زكريا بن يحيى بن اسد، ثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر عن عروة عن عائشة انها قالت: اقبل رجل فلما رآه رسول الله ﷺ قال: بشس اخو العشيرة فلما جاء وجلس كلمه وانبسط اليه، قالت عائشة: انك قلت ما قلت، فلما دخل التت له القول، فقال يا عائشة: ان شر الناس منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء فحشه هذا او نحوه.

قال الحاكم: فإنني علقت هذا الحديث ههنا حفظًا، هذا خبر صحيح و فيه الدلالة على ان الأخبار عما في الرجل على الديانة ليس من الغيبة.

وايضًا فإن فاطمة بن قيس لما انقضت عدتها و ارادت ان تتزوج

استشارت رسول الله ﷺ في معاوية و ابي جهم فقال رسول الله ﷺ: اما معاوية فصعلوك، لا مال له اما ابو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه- هذا خبر صحيح مستعمل عند الفقهاء و فيه الدليل الواضح ان رسول الله ﷺ اخبر من احوالهما على الديانة فلم يكن غيبة-

واول من وقى الكذب عن رسول الله ﷺ الصديق رضي الله عنه لما جاءت الجدة تساله ميراثها والقصة مشهورة- ثم عمر بن الخطاب رضي الله عنه حبس جماعة من الصحابة وقال قداكثرتم الحديث عن رسول الله ﷺ ثم علي بن ابي طالب- كرم الله وجهه- قال كنت اذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثا نفعتني الله بما شاء ان ينفعني و اذا حدثني غيره استحلقتة فإذا حلف لي صدقته- و حدثني ابوبكر و صدق ابوبكر ثم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: كنا نحفظ الحديث و حديث رسول الله ﷺ يحفظ حتى ركبتم الصعب والذلول-

واما التابعون واتباع التابعين فمن بعدهم من ائمة المسلمين فقد عدلوا وجرحوا رواة الحديث و دون كلامهم في التاريخ و نقل الينا بنقل العدل عن العدل-

فظهر بهذا الإجماع الذي ذكرناه ان الطريق الى معرفة الحديث التعديل والجرح و انه ليس بغيبة كما توهمه عوام الناس-

ولما استدعى الأمير المظفر رحمه الله الإشارة الى الصحيح

والنسيق من الأخبار المخرجة في كتاب الاكليل قدمت هذه الخطبة مستدلا بها على ماوفق له من الإصابة و سميتها المدخل الى معرفة الصحيح والسقيم من الأخبار المروية، علم لا يستغنى عنه عالم وانا ممثّل بمشيئة الله تعالى مارسه بعلامات تدل على (كل) حديث منها على ماشرحته في اول هذه الرسالة.

فعلامه ما في الدرجة الأولى من الصحيح المخرج في كتاب البخاري و مسلم (ص) و علامة القسم الثاني (صب) والإشارة فيه انه صحيح براوٍ واحد للصحابي- و علامة القسم الثالث من الصحيح(صمت) والإشارة فيه انه براوٍ واحد للتابعي، وعلامة القسم الرابع من الصحيح(صف) والإشارة فيه انه صحيح تفرد به ثقة واحد- و علامة القسم الخامس من الصحيح (هش) والإشارة فيه انه اخبار روتها ثقات وهو شاذ بلا شواهد- وعلامة القسم السادس من الصحيح [ص م ف] والإشارة فيها الى مراسيل بأنها صحيحة على مذهب الكوفيين- وعلامة القسم السابع من الصحيح [صد] والإشارة فيه الى اخبار أئمة الثقات من المدلسين- و علامة القسم الثامن من الصحيح [صح] والإشارة فيه انه صحيح الاشارة، قد خولف الراوي الثقة فيه- و علامة القسم التاسع من الصحيح [حظ] والإشارة فيه ان راويه صدوق و ليس بحافظ-

وعلاصة القسم العاشر من الصحيح [صع] والاشارة فيه انه صحيح الاسناد في رواية متبوع فيه.

وكل حديث يخلو من علامة من هذه العلامات المبينة فإنه من رواية المتجروحين، والله اعلم أولاً و آخرأ و باطنأ و ظاهرأ.

قال كاتب النسخة في أصل:

ثم المدخل على يد صاحبه، الفقير، الخاطيء، الحقير، المفتقر الى رحمة الله و عفوه، المضطر الى كرمه و فضله، عبد الخالق السميرى تاب الله عليه و ايده من لديه وجعله ممن استجيب في شأنه، دعاء رسول الله ﷺ حيث قال: نضر الله ضحى الجمعة. الثامن من ذي الحجة، حجة اثنتين و ثمانماية في المدرسة المباركة، المسماة بالفرانية بشيراز حفظها عن الزلل والأعواز.

(تنبيه) للحاكم كتاب آخر اسمه المدخل الى معرفة
 الصحيحين، منه نسخة في مكتبة التكية الإخلاصية بحلب مع كتاب هذا
 في ٥٥ ورقة الا انه على ماظهر لي ينقص قبيل أواخره ورقتان او ثلاثة،
 استهلله بالآثار المروية في حفظ السنة و في وعيد من كذب عليه صلى
 الله عليه وسلم متعمداً ثم في اسماء من له ذكر في الصحيحين و ما انفرد
 به كل واحد منهما و ذكر من روى عنهم البخاري و لقيهم و سمع منهم
 الى غير ذلك من المطالب التي تضارع ذلك. ولعل في كتاب
 الجمع بين الصحيحين للإمام الحافظ محمد بن طاهر بن علي المقدسي
 المطبوع في الهند في حيدرآباد الدكن سنة ١٣٢٣، غنية عن معظم
 أبحاث هذا الكتاب بل هو اوسع منه بكثير واجمع للفوائد في هذا الفن.

فهرس محتويات الكتاب "المدخل فى أصول الحديث"

- ١- قال الحاكم - رحمه الله ----- ٤٨
- ٢- ذكر معرفة انواع الحديث ----- ٦٥
- ٣- القسم الثانى من الصحيح ----- ٨٩
- ٤- القسم الثالث منه ----- ٩٤
- ٥- القسم الرابع منه ----- ٩٦
- ٦- القسم الخامس منه ----- ٩٧
- ٧- القسم المختلف فى صحته ----- ٩٨
- ٨- القسم الثانى من الصحيح المختلف فى صحته ----- ١١٤
- ٩- القسم الثالث منه ----- ١١٨
- ١٠- القسم الرابع منه ----- ١٢٢
- ١١- القسم الخامس منه ----- ١٢٣

- ١٢- ذكر انواع الجرح و صفته و طبقات المجروحين - ١٣٩
- ١٣- الطبقة الثانية من المجروحين ----- ١٥٦
- ١٤- الطبقة الثالثة من المجروحين ----- ١٥٦
- ١٥- الطبقة الرابعة منهم ----- ١٥٨
- ١٦- الطبقة الخامسة منهم ----- ١٥٩
- ١٧- الطبقة السادسة منهم ----- ١٥٩
- ١٨- الطبقة السابعة منهم ----- ١٦١
- ١٩- الطبقة الثامنة منهم ----- ١٦٢
- ٢٠- الطبقة التاسعة منهم ----- ١٦٢
- ٢١- الطبقة العاشرة منهم ----- ١٦٤
- ٢٢- اختتام ----- ١٧٠

فهرس محتويات الرسائل والتعليقات

- ١- التقديم ----- ١
- ٢- تصدير بقلم الدكتور صالح عبد الوهاب المصري - ٦
- ٣- الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني ، حياته و ماثره ----- ١٢
- ٤- الخالدة، اسمه و ولا دته----- ١٢
- ٥- من ماثره الخالدة ----- ١٣
- ٦- مكانته العلمية والدراسية----- ١٥
- ٧- استرشاده بمشاىخ الطريقة ----- ١٨
- ٨- من مؤلفاته ----- ٢٠
- ٩- رحلته الى دار القرار ----- ٢٢
- ١٠- حياة الامام الحاكم و ماثره الخالدة ----- ٢٣
- ١١- جولاته العلمية ----- ٢٤
- ١٢- حفظه و اتقانه ----- ٢٥
- ١٣- مكانته فى مجال التصنيف ----- ٢٥
- ١٤- دوائره العلمية ----- ٢٦
- ١٥- مكانته فى نظر الشيوخ ----- ٢٧
- ١٦- تلقبه بالحاكم ----- ٢٩

- ١٧- تساهل الحاكم و تعصبه ----- ٢٩
- ١٨- التحقيق الفريد فى هذا الشأن ----- ٣١
- ١٩- من مؤلفاته ----- ٣٤
- ٢٠- وفاته ----- ٣٥
- ٢١- نشأة علم اصول الحديث و مراحل تطوره ----- ٣٦
- ٢٢- الحزم والدقة فى رواية الحديث ----- ٣٧
- ٢٣- اول من احتاط فى قبول الأخبار ----- ٣٨
- ٢٤- غاية التثبت فى نقل الرواية ----- ٣٩
- ٢٥- علم أصول الحديث فى القرن الأول ----- ٤٠
- ٢٦- بداية تدوين الحديث ----- ٤٢
- ٢٧- حذعلم الحديث دراية ----- ٤٣
- ٢٨- مما ألفت فى هذا العلم ----- ٤٣
- ٢٩- تحقيق القول فى شرط الشيخين ----- ٦٧
- ٣٠- ابن العربى و شروط الشيخين ----- ٧٠
- ٣١- رد الزعم بان العزيز من الاحاديث ----- ٧٢
- ٣٢- رفع شبهة ----- ٧٥
- ٣٣- هل يشترط فى جميع رواة الصحيحين -----
- ٧٨- الحفظ والاتقان -----

- ٣٤- القول المحقق عن شرط الشيخين----- ٧٨
- ٣٥- مذهب الإمام أحمد في هذا----- ١٠٢
- ٣٦- عمل أهل المدينة----- ١٠٢
- ٣٧- الدلائل على الاحتجاج بالمرسل----- ١٠٦
- ٣٨- أقسام المرسل----- ١٠٧
- ٣٩- الدليل العقلي على عدم قبول مراسيل التابعين-- ١٠٨
- ٤٠- تعليقات البخاري و مراسيل التابعين----- ١١١
- ٤١- مسلك الإمام أبي داؤد في المرسل----- ١١١
- ٤٢- حكم رواية الحديث بحذف الاسناد في عصرنا هذا ١١٢
- ٤٣- تعطيل كثير من السنن----- ١١٣
- ٤٤- رواية المدلسين في الصحيحين----- ١١٨
- ٤٥- وجود مثل هذه الاحاديث في الصحيحين----- ١٢١
- ٤٦- عمل الحاكم خلاف قوله----- ١٢١
- ٤٧- أغلبية رواة الحديث من الثقات----- ١٢٨
- ٤٨- اقوال مخالفة----- ١٣٠
- ٤٩- قول الإمام النووي----- ١٣١
- ٥٠- بيان ابن الصلاح----- ١٣٢
- ٥١- حكم احاديث السنن و ابطال زعم ابن الصلاح-- ١٣٥
- ٥٢- للبحث نا حيتان نقلية و عقلية----- ١٤٣